



أهمية الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات

الاستثمار في الأوراق المالية

"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الليبية المدرجة أسهمها بسوق

المال الليبي"

قدمت من قبل :

سعاد الناجي الشبلي

تحت إشراف :

أ. د. مصطفى بكار محمود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

ربيع 2017

Copyright © 2017.All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training of Benghazi university .

حقوق الطبع 2017 محفوظة . لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية او ميكانيكية بطريقة التصوير او التسجيل او المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
(26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)

صدق الله العظيم

سورة طه من الآيات (25) إلى (28)

الإهداء

إلى أجمل وسام أضعه على صدري

ابنَيَّ الشَّهيدَيْنِ

” فرج و محمد ”

ربي يصبرني على فراقكما ويجمعني بكما في جنات

النعيم

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي الأمي وعلى اله وصحبه
أجمعين أما بعد

أتقدم بالشكر العظيم لله سبحانه وتعالى، فله الفضل وحده على انجازي لهذه
الرسالة وتحملي مشقة العمل عليها ، وهو من يسر وسخر لي كل ما احتاجه لإتمامها
، فله مني الشكر والثناء كله ، أرجو أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه تعالى ،فإني أتوجه
بالشكر والامتنان لأستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ مصطفى بكار محمود** الذي
تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ، وكان لي خير ناصح ، وخير موجه ،ودعمني بعمله
وخبرته بما مكنتني من تحسين عملي هذا ليصل إلى ما هو عليه الآن ، فلك مني جزيل
الشكر والامتنان.

ويمتد شكري وتقديري **للأستاذ الدكتور/ بوبكر فرج شريعة** الذي شرف دراستي بقبوله
لها ممتحناً داخلياً ، ومما زادني شرفاً أن يكون **الدكتور/ حسن أحمد الدراجي** ممتحناً
خارجياً فجزاهما الله عني كل خير .

يطيب لي أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للأستاذة الأفاضل والمعيدين وطلبة
الدراسات العليا بقسم المحاسبة ، والمشرفين على برنامج الدراسات العليا بجامعة بنغازي ،
والى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإعداد هذه الدراسة .

وأخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أسجل أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى
جميع أفاد أسرتي لصبرهم الدعوب وتشجيعهم المستمر.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ الآية القرآنية	
ب الإهداء	
ج شكر وتقدير	
د فهرس الموضوعات	
ز فهرس الجداول	
ح فهرس الأشكال	
ط ملخص الدراسة	
الفصل الأول		
الإطار العام للدراسة		
2 مقدمة	1.1
4 مشكلة الدراسة	2.1
7 أهداف الدراسة	3.1
7 أهمية الدراسة	4.1
8 منهجية الدراسة	5.1
9 مجتمع وعينة الدراسة	6.1
10 طريقة تجميع البيانات	7.1
10 الاساليب الاحصائية	8.1
10 تقسيمات الدراسة	9.1
الفصل الثاني		
الإفصاح المحاسبي		
12 نشأة الإفصاح المحاسبي	1-2
13 تعريف الإفصاح المحاسبي	2-2
15 أهمية الإفصاح المحاسبي	3-2
16 الهدف من الإفصاح المحاسبي	4-2
17 أشكال الإفصاح المحاسبي	5-2
21 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	6-2
23 قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي المعدل الأول	7-2
32 قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الليبية	8-2
33 قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً للوائح المعمول بها في سوق المال الليبي	9-2
الفصل الثالث		
التنبؤات المالية		
39 مقدمة	1-3
39 التعريف بالتنبؤات المالية والتميز بينها وبين التقديرات المالية	2-3

42	وسائل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.....	3-3
42	أشكال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.....	4-3
43	الفئات المستخدمة للتنبؤات المالية.....	5-3
45	الآراء والاتجاهات الفكرية بشأن الإفصاح عن التنبؤات المالية.....	6-3
48	الإصدارات المهنية والتشريعات القانونية في مجال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.....	7-3
الفصل الرابع		
الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها		
65	الدراسات السابقة.....	1-4
93	الإطار النظري العام للدراسة.....	2-4
94	تحديد وتسمية متغيرات الدراسة.....	1-2-4
98	الإطار النظري الخاص للدراسة.....	3-4
103	فرضيات الدراسة.....	4-4
الفصل الخامس		
جمع البيانات وتحليلها وصياغة النتائج والتوصيات		
		5
108	مقدمة.....	1-5
108	مجتمع وعينة الدراسة.....	2-5
108	أداة جمع البيانات.....	3-5
109	الأساليب الإحصائية.....	4-5
111	تحليل البيانات.....	5.5
111	تحليل الثبات.....	1-5-5
111	نسبة الردود.....	2-5-5
112	تحليل الجزء الأول من استمارة الاستبيان: المعلومات الخاصة بالمشاركين.....	3-5-5
115	تحليل الجزء الثاني من استمارة الاستبيان: أثر شكل الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.....	4-5-5
115	الإحصاء الوصفي لأثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.....	1-4-5-5
115	الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي): أثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.....	2-4-5-5
116	اختبارات المقارنات المتعددة: أثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:	3-4-5-5
118	الإحصاء الوصفي لأثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	4-4-5-5
118	الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي): أثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	5-4-5-5
119	اختبارات المقارنات المتعددة: أثر نوعية الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:	6-4-5-5
124	الإحصاء الوصفي لأثر توقيت الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	7-4-5-5

124	الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر توقيت الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:	8-4-5-5
125	اختبارات المقارنات المتعددة: أثر توقيت الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:.....	9-4-5-5
128	الإحصاء الوصفي:لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:.....	10-4-5-5
128	الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:.....	11-4-5-5
129	اختبارات المقارنات المتعددة : لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية :.....	12-4-5-5
132	اختبار الفرضيات:.....	6-5
132	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة " يؤثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.....	1-6-5
133	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة "تؤثر نوعية الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".....	2-6-5
133	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة " يؤثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".....	3-6-5
134	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة " تؤثر دقة التنبؤات المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".....	4-6-5
135	الاستقراء.....	7-5
135	النتائج والتوصيات.....	8-5
138	قائمة المراجع.....	
146	قائمة الملاحق.....	
	الملخص باللغة الانجليزية.....	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
112	نسبة الردود	1-5
113	المعلومات الديمغرافية	2-5
117	تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	3-5
122	تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	4-5
127	تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	5-5
131	تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية	6-5
132	اختبار T للفرضية الرئيسة الأولى	7-5
133	اختبار T للفرضية الرئيسة الثانية	8-5
134	اختبار T للفرضية الرئيسة الثالثة	9-5
135	اختبار T للفرضية الرئيسة الرابعة	10-5

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
99	الإطار النظري العام للدراسة	1-4
101	الإطار النظري الخاص للدراسة	2-4

ملخص الدراسة

يُعدّ الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية للشركات المساهمة من الموضوعات التي لقيت اهتماماً كبيراً من الكثير من الباحثين ، باعتباره أحد العوامل المهمة والمساعدة لتنشيط سوق الأوراق المالية وما يؤديه من دور مهم وفعال في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وتكمن مشكلة الدراسة في وجود العديد من الصعوبات في إعداد التنبؤات المالية في البيئة المحلية للدراسة ، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض في مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في ليبيا .

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الأوراق المالية بصورة عامة ، والحصول على دليل محلي من البيئة لدعم الاستنتاجات النظرية للدراسة بصورة خاصة.

تستمد الدراسة أهميتها من الخصوصية التي يكتسبها موضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية ؛ كونه ذا محتوى إعلامي مهم من شأنه أن يؤثر على أسعار الإسهام في سوق الأوراق المالية، ما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية بشكل رشيد.

تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي ، المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على عنصرين مهمين هما : الاستنباط، والاستقراء ، وهو المنهج الذي استخدم من قبل مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه في 1973 ، كما استخدم أيضاً على نطاق واسع بالجامعات الليبية خلال العقد الماضي.

تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للجزء العملي للدراسة، من مجتمع الدراسة المتكون من المستثمرين العاملين في المصارف التجارية، وشركات التأمين، والضمان الاجتماعي، وشركات الوساطة المالية بالمنطقة الشرقية، وأعضاء هيئة التدريس بقسمي المحاسبة والتمويل بجامعة بنغازي، والمحاسبين والمراجعين المسجلين بسوق الأوراق المالية، وإدارة الرقابة على المصارف والنقد حتى تاريخ 2015/10/31 .

كما استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ؛ لإجراء اختبارات الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي لتحليل البيانات التي تم جمعها.

بينت نتائج الدراسة أهمية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، وتأثير كل من شكل ونوعية وتوقيت ودقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات تأثيراً جوهرياً موجباً على القرار الاستثماري في سوق المال الليبي.

كما بينت نتائج التحليلات الإحصائية أيضاً أن الاستنتاجات العملية للدراسة متطابقة مع استنتاجاتها النظرية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: و ضرورة قيام الشركات الليبية المقيدة بالسوق المالي بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، ضرورة العمل على إصدار إرشادات محاسبية بشأن كيفية إعداد التنبؤات المالية، وتحديد الوسائل والأشكال المختلفة لها بما يتلاءم البيئة المحلية، ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بإعداد معيار للإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

تقوم المحاسبة بدور مهم في عملية إدارة الوحدات الاقتصادية ، حيث إنها توفر المعلومات الأساسية ، التي تسهم في توجيه القرارات الاستثمارية، وتزود الأفراد والجهات المختلفة، سواء العاملة بها أو خارجها كالجهات الحكومية، و جهات التمويل، والعملاء والمحللين الماليين؛ بمعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، والإفصاح المحاسبي يعدّ الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم . التراكوي(2011) .

يعدّ الإفصاح في التقارير المالية من الموضوعات الحيوية والمهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث يعبر عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال ، ويعني ذلك وجوب عرض معلومات تسمح بالتنبؤ باتجاهات التوزيعات المستقبلية، واختلاف وتغير الإيرادات المستقبلية للشركات.

وتركزت معظم مفاهيم الإفصاح على تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، إذ أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة، ويؤدي في الوقت ذاته إلى تضليل متخذي القرار أيضا دلول(2010).

بناءً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ظهرت آراء تطالب بمزيد من الإفصاح عن معلومات أخرى غير تلك الواردة بالقوائم المالية التقليدية، ومن أهمها الإفصاح عن التنبؤات المالية، إذ إن متخذي القرارات في أسواق رأس المال يعانون دائما من عدم تماثل المعلومات بينهم وبين مديري الشركات المساهمة ، ما يؤثر سلباً في كفاءة سوق رأس المال ،

ومن ثم فإن المزيد من الإفصاح عن التنبؤات سيكون له آثاره الإيجابية في كفاءة سوق رأس المال وفي تخصيص كفاء للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع .

ويقصد بالتنبؤات المالية المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها، ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات ،وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية للقوائم المالية بنداً واحداً أو أكثر من بنودها . الحيزان(2007) .

وينبغي الإشارة إلى أن الاهتمام بموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية بدأ في نهاية الستينات في المملكة المتحدة ، أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ الاهتمام بموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية سنة 1973 ، حيث أصدرت هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية بياناً تسمح فيه للوحدات الاقتصادية بالإفصاح الاختياري عن التنبؤات المالية ، ثم تلا ذلك إصدار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1986 دليلاً يتضمن إرشادات متعلقة بإعداد وعرض التنبؤات المالية . الحيزان(2007) .

ولهذا الموضوع أهمية في البيئة ، نظراً للتحوّل من الشركات الصناعية في ليبيا الى شركات ؛مما أدى الى ازدياد عدد المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وزيادة طلبهم عليها، وخاصة فيما يتعلق بكفاءة الشركات واستمراريتها ،كما أن قيام سوق المال الليبي سنة 2006 وما يتطلبه من بيانات ومعلومات من شأنها توفير الشفافية المناسبة لتحقيق كفاءة السوق ؛ يخلق بالضرورة طلباً متطوراً على الإفصاح المقنن ، سواء في صورة قوائم مالية تاريخية، أو في صورة تنبؤات أو توقعات مالية. الترهوني (2008) .

ويمكن القول أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها لأنها تلقي الضوء على موضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية لتبين مدى إفصاح الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية

الليبي عن تنبؤاتها المالية للمستثمرين ، ومعرفة أهمية الإفصاح عن تلك التنبؤات في ترشيد قرار الاستثمار، وذلك من خلال تأثير متغيرات التنبؤات المالية (الشكل، والنوعية، والدقة، والتوقيت) على قرارات الاستثمار.

2-1 مشكلة الدراسة :

يُعدّ موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية أهم مقومات السوق المالي الكفؤ، وأساس سلامته واستمرارية أداء مهامه بنجاح ، حيث يوجد اتفاق عام بين الجهات العلمية والعملية في الدول المختلفة على أهمية الإفصاح عن التنبؤات المالية لدعم سوق رأس المال، وجذب الاستثمار في الأوراق المالية، الأمر الذي يترتب عليه ضمناً دعم وتنشيط لسوق رأس المال . لطفي(1991)

كما يؤثر المحتوى الإعلامي لهذه التنبؤات المالية المنشورة على أسعار الأوراق المالية في سوق المال، وذلك في منفعة هذه التنبؤات في تنشيط أسواق رأس المال، لأن هذه التنبؤات تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين في تقييم الأداء المستقبلي للوحدات الاقتصادية ما ينعكس أثره على أسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال . عبده (2006) .

ويشير الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية إلى وجود العديد من هذه المنظمات والهيئات المهنية التي اهتمت بإصدار بعض المعايير والإرشادات التي تتعلق بإعداد هذه التنبؤات والإفصاح عنها من ناحية، ومراجعتها من ناحية أخرى، حيث يتفق غالبية الأطراف على أهمية التنبؤات المالية وما تؤديه من دور مهم وفاعل في ترشيد

اتخاذ القرارات الاستثمارية وما يترتب عليها من منافع خلال توفيرها لمعلومات إضافية تؤدي إلى تخفيض مخاطر اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة .

ويرجع اهتمام المنظمات والهيئات المهنية بموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية إلى زيادة الطلب عليها من المستثمرين الحاليين والمرقبين، والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية .

هذه التنبؤات تساعد المستثمرين على التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم ، ثمّ ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، هذا فضلاً عن استخدام هذه التنبؤات المالية من المحللين في إعداد تنبؤاتهم بشكل أفضل وأدق . الحيزان (2007) .

وقد تزايد اهتمام الباحثين والجهات التنظيمية في الفترة الأخيرة بالمعلومات المستقبلية بصفة عامة والتنبؤات المالية بصفة خاصة . الديسبي (2002) . حيث حظي موضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية باهتمام العديد من الجهات المهنية بإصدار العديد من الإرشادات والمعايير المتعلقة بالإفصاح عن التنبؤات المالية ، بالإضافة إلى قيام الكثير من الباحثين بإصدار العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بتأثير الإفصاح عن التنبؤات المالية على أسعار الأسهم وعلى قرارات المستثمرين والمحللين الماليين التي أهمها :

(hirst et ai (1999) ، (الديسبي 2002 ، عبده 2006 ، الحيزان 2007 ، دلول 2010)

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات بصفة عامة أن الإفصاح عن التنبؤات المالية له تأثير على قرارات المستثمرين من خلال تأثيره على أسعار الأسهم ، كما بينت نتائج هذه الدراسات أيضاً وجود تأثير قوي للمحتوى الإعلامي لهذه التنبؤات على أسعار الأسهم؛ ما يؤثر على القرار الاستثماري لدى المستثمر .

مع أهمية الإفصاح عن التنبؤات المالية، ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، إلا أننا نجد أن الإفصاح عن التنبؤات المالية في البيئة الليبية غير كافٍ وتشوبه بعض نواحي القصور، ما يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار، حيث أشارت دراسة بوخريص (1993) إلى وجود العديد من الصعوبات في كيفية إعداد التنبؤات المالية في بعض الشركات الليبية المساهمة، التي أهمها عدم توفر معلومات مستقبلية على مستوى القطاعات المختلفة يمكن على أساسها التنبؤ، وكذلك عدم إمكانية تقدير بعض النواحي الفنية، وعدم قدرة القائمين على الإعداد على التقدير الصحيح، وعدم توفير بيانات كاملة وواضحة عن بعض البنود.

وقد بينت دراسة الشريف (1993) أن بعض الشركات لا تستخدم أيًا من الأساليب الإحصائية والرياضية في التنبؤ بالبيانات، بالإضافة إلى أن هناك نقصاً واضحاً في عدد المؤهلين محاسبياً في إعداد هذه التنبؤات.

وقد توصلت دراسة فوكله (2005) إلى أن انخفاض مستوى الإفصاح عن التنبؤات المالية في ليبيا يرجع إلى الغموض في احتياجات وأهداف مستخدمي المعلومات وتكلفة الإفصاح، وغياب متطلبات الإفصاح الإلزامية، والتشريعات المهنية والقانونية، وغياب الوعي بأهمية المعلومات لمستخدميها ومتخذي القرارات، وكذلك ضعف التنظيم المهني للمحاسبة.

كما أوضحت دراسة الترهوني (2008) أنه من غير الملائم إلزام الشركات المساهمة الليبية بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية، وإخضاعها للفحص عن طريق المراجع الخارجي، وذلك لأن أكثر مكاتب المراجعة لا يتوفر فيها أفراد مؤهلون وذوو خبرة كافية في مجال إعداد التنبؤات المالية.

وقد بينت دراسة التركاوي (2011) وجود العديد من المعوقات التي تعترض الإفصاح

المحاسبي عن التنبؤات المالية بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي.

وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في دراسة أهمية الإفصاح المحاسبي عن

التنبؤات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بالشركات المساهمة الليبية .

3-1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في إطار

البيئة الاستثمارية الليبية، للتعرف على أهمية هذا الإفصاح في ترشيد قرارات المستثمرين في

الأوراق المالية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على مفهوم التنبؤات المالية .
- التعرف على وسائل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.
- التعرف على الفئات المختلفة المستخدمة للتنبؤات المالية.
- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، وأهميته في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية.
- الخروج بنتائج عملية من واقع البيئة المحلية تؤيد الاستنتاجات النظرية للدراسة بصورة عامة ، وتسهم في إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، ودوره في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في ليبيا بصورة خاصة .

4-1 أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الخاصة التي يكتسبها موضوع الإفصاح

المحاسبي عن التنبؤات المالية ، حيث يعد الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية من الأمور

الهامة والضرورية والمفيدة لمتخذي القرارات ، وذلك لمنفعة هذا الإفصاح في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية المتعلقة بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتكمن منفعة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في الدور الرئيسي لهذا الإفصاح في تنشيط أسواق رأس المال؛ نظراً لأن هذا الإفصاح يفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين في تصميم الأداء المستقبلي للوحدات الاقتصادية ، ما ينعكس على أسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال .

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى معرفة مدى أهمية احتياجات المستثمرين لهذا الإفصاح ،حتى يتسنى للجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على كافة المشكلات والعوائق المتعلقة بهذا الإفصاح ، وحث الشركات على الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، وجعله جزءاً رئيسياً من التقارير المالية المنشورة.

5-1 منهجية الدراسة :

تبنت هذه الدراسة المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة ،وهو المنهج الذي يعتمد على عنصرين مهمين هما : الاستنباط والاستقراء ، وهذا المنهج الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه عام (1973) الذي يقف وراء نجاح دراسات المجلس منذ ذلك التاريخ ،وقد اتبعت الدراسة هذا المنهج من خلال اتباع الخطوات التالية :

- مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بصورة عامة .

- تكوين الإطار النظري للدراسة ، وذلك من خلال الاعتماد على أدبيات الدراسة لتحديد المتغيرات المختلفة الخاصة بالتنبؤات المالية التي يحتمل أن تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية بصورة عامة.
- دراسة الإطار النظري للدراسة دراسة انتقادية في ضوء متغيرات البيئة المحلية من وجهة نظر الباحثة؛ لتحديد المتغيرات المختلفة الخاصة بالتنبؤات المالية التي يحتمل أن تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المساهمة الليبية بصورة خاصة.
- اعتماداً على الإطار النظري الخاص بالدراسة، سيتم استنباط أو صياغة فرضيات الدراسة.
- استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة .
- مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة باستنتاجاتها النظرية ، فإذا كانت الاستنتاجات العملية (النتائج) تؤيد الاستنتاجات النظرية (الفرضيات) فإن الباحثة تكون قد أضافت دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية، يؤيد حجة استنتاجاتها النظرية ، أما عند الاختلاف الاختلاف فإنه يجب على الباحث أن يبين الاختلاف من وجهة نظرها.

6-1 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين العاملين في المصارف التجارية ، وشركات التأمين، والضمان الاجتماعي، وشركات الوساطة المالية بالمنطقة الشرقية، وقد تمت دراسة هذا المجتمع بالكامل ، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بقسمي المحاسبة والتمويل بجامعة بنغازي، فقد تم اختيار عينة للدراسة بنسبة 68%، من المحاسبين والمراجعين المسجلين بسوق الأوراق المالية، أما المحاسبون بإدارة الرقابة على المصارف والنقد فقد تم اختيار عينة للدراسة منهم بنسبة 68%.

7-1 طرق تجميع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات من عينة الدراسة.

8-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية لإجراء اختبار ألفا كرومباخ (وذلك لاختبار مدة مصداقية وثبات قائمة الاستبانة) و الإحصاء الوصفي (للتعرف على الاتجاه العام لإجابات المستجوبين) الإحصاء الاستنتاجي (للتعرف على المجموعة أو الاختلافات الجوهرية بين المجموعات الأخرى عند مستوى معنوية 5%) وأخيراً اختبار الفرضيات على النحو الوارد تفصيلاً بالفصل الخامس من الدراسة.

9-1 تقسيمات الدراسة :

لقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ، وقد تضمن الفصل الأول مقدمة عامة عن الموضوع، ومشكلة الدراسة، وبيان أهدافها، وأهميتها، ونوع المنهجية المتبعة في هذه الدراسة ، أما الفصل الثاني والثالث والرابع فتضمن مراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع، وتكوين الإطار النظري للدراسة، وصياغة فرضياتها ، كما تناول الفصل الخامس والأخير تجميع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بالأسلوب الإحصائي المناسب ، ثم الوصول لصياغة أهم النتائج والتوصيات لهذه الدراسة .

الفصل الثاني

الإفصاح الحاسبي

2-1 : نشأة الإفصاح المحاسبي:

تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة نتيجة التحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينيات مما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر، غايته الأساسية حماية مصالح الملاك؛ إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات، غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. مطر (2004: 332).

من جانب آخر كان لزيادة حجم الاستثمارات، والمضاربة في أسهم الشركات، ودورها في زيادة الطلب على المزيد من الإفصاح . كما كان لتعدد الأطراف المستفيدة في الشركة، وبخاصة كثرة عدد المساهمين، وتوكليهم الإدارة لتسيير نشاط الشركة؛ دورٌ عظيم في نشوء الإفصاح . وقد أدى تفاقم أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1933 م-1973 إلى سعي الهيئات المحاسبية للبحث عن مبادئ محاسبية مقبولة، تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز على مبدأ الإفصاح الكامل، فمنذ عام 1933 م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين: مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل، ومبدأ الثبات ، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدرت تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل. عاشور(2008 : 22:23) .

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن ظهور الشركات المساهمة، والأزمات الاقتصادية، وكذلك إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل حقيقي كان له الدور الكبير في نشوء مبدأ الإفصاح، وتعزيز أهميته .

2-2 : تعريف الإفصاح المحاسبي :

يعدّ الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية K والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم، خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

لذلك يظهر دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات والبيانات المحاسبية الضرورية الشاملة لتحقيق الفائدة المرجوة لمستخدميها . العلول (2009 : 2).

تناول الكتاب والباحثون الإفصاح المحاسبي بعدة تعاريف أهمها :

فمنهم من عرف الإفصاح " بأنه كشف القوائم والتقارير المالية عن المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، بحيث لا تكون مضللة، في ضوء القواعد والمبادئ المقبولة عامة " .الصبان وآخرون(1995 : 47) .

وهناك من يرى أن " الإفصاح أحد المعايير المحاسبية المهمة التي تهدف إلى توصيل المعلومات التي تنتج عن القياس المحاسبي في الصورة الملائمة ، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب من المعلومات المراد الإفصاح عنها للأطراف المستفيدة ، وذلك في ضوء احتياجاتهم من المعلومات. القاضي (2005: 59) .

ويرى لظفي (2005 : 489-490) " أن الإفصاح يشير إلى المعلومات المالية في التقارير بكاملها، وليس محددًا فقط بالقوائم المالية ، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة، سواء في القوائم المالية ذاتها، أو الأساليب المكملة الأخرى، لتقديم المعلومات المالية، مثل

الملاحظات الهامشية، والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، والقوائم الإضافية، والكشوف الملحقة، وتقرير مراجع الحسابات والتحليلات لإدارة أنشطة المنشأة، والتنبؤات المالية.

وكذلك يعرف الإفصاح الإفصاح المحاسبي على أنه العملية المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات، وجعل القرارات التي ستخذ معلومة من خلال النشر في التوقيت المناسب. الرشيدى(2009: 3).

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن جميع التعاريف المذكورة ركزت على ضرورة أن تكشف القوائم والتقارير المالية عن المعلومات الضرورية وتقديم هذه المعلومات إلى مستخدميها بهدف تمكينهم ومساعدتهم من اتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة بطبيعة أعمال هذه الشركات .

ولعل أهم الأسباب التي تعود إلى زيادة أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة حديثاً ما يلي :

1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين، حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات

الشركات المساهمة للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.

2- التزام الشركات المساهمة من حيث شروط وقواعد الإفصاح عن البيانات، وفقاً للوائح التي

تصدرها لجنة البورصة الأمريكية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة .

3- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي رقم (5) المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالشركات الصناعية ،الذي حل محله الآن المعيار الدولي الأول رقم (1) المعتمد من مجلس لجنة المعايير في شهر تموز 1997م وأصبح ساري المفعول على البيانات المالية للشركات بدءاً من أول تموز 1998 وما بعد ذلك.

2--3 : أهمية الإفصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي ذا أهمية كبيرة في التقارير المالية؛ حيث يعمل على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات على اتخاذ القرارات المناسبة.

وقد بين الخطيب (2002: 154) أهمية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية في أن الشركات الصناعية تعد من القطاعات المهمة في أي بلد ، حيث تشكل عاملاً مهماً في ازدهار الأعمال ، وتقوم على الثقة في الاستثمار والاقتصاد، وذلك من خلال علاقتها الوثيقة بالهيئات التشريعية والحكومية ، ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، لذلك تعد البيانات المالية للشركات الصناعية من المصادر المهمة للمعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها هذه الشركات ، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المرتبطة بهذا الإفصاح .

هذا وتظهر أهمية الإفصاح من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة سوق مال كفو، وغالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة حتى تكتسب التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين.

4-2 : الهدف من الإفصاح المحاسبي :

يهدف الإفصاح المحاسبي بشكل عام إلى إزالة الغموض ، وتجنب التضليل في عرض المعلومات والبيانات المالية ، وذلك لمساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة. الشهبي(2009 : 19) .

كما يساعد الإفصاح عن المعلومات على تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة ، ما يساعد الأطراف المختلفة التي تهتم بالشركة على اتخاذ القرارات الخاصة بها بطريقة أفضل. الفولي(2005: 30) .

وأضاف (Belkaoui(2004:266 نقلا عن عاشور (2008: 25).

1. وصف العناصر المعترف بها، وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر، بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية، مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية .

2. وصف العناصر غير المعترف بها، وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر، مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به، ووصف الضمانات التي على المنشأة مقابل الديون .

3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات

5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية .

6. مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

5-2 : أشكال الإفصاح المحاسبي :

بين بعض الكتاب والباحثين أن للإفصاح المحاسبي أشكالاً مختلفة، وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

1. من حيث حجم الإفصاح : يقصد بحجم الإفصاح ، تحديد القدر الملائم والمناسب من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لحجم الإفصاح، وهي كما يلي: أ. الإفصاح الكامل : يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بمدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات مستخدم تلك المعلومات، غير أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم يبقى هدفاً صعب المنال، وذلك للأسباب التالية : عاشور(2008: 27) .

• أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفة لذلك يجب أن تكون تكلفتها أقل من منفعتها المتوقعة.

• أن الزيادة غير المهمة أو الزائدة عن الحد تخفض من القدرة على استيعاب المعلومات، أي زيادة عبء المعلومات التي يصعب تفسيرها أو الاستفادة منها.

هذا وقد يصبح من الضروري تعيين حدود دنيا لما يجب أن يفصح عنه، مع ملاحظة أن الإفصاح الزائد عن هذه الحدود قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية المحاسبية وغيرها من التقارير المالية، وقد يلفت النظر إلى مجالات تفصيلية ليست ذات أهمية نسبية أكبر من مجالات أخرى، كما أن الإفصاح بأقل مما يجب لا يكون إفصاحاً كافياً.

ب. الإفصاح الكافي : العلول (2008 : 25) : يشير الإفصاح الكافي إلى توافر الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات ، وأن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة، لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة ، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

ج. الإفصاح العادل : عاشور (2008 : 27) : يشير الإفصاح العادل إلى المعاملة المتوازنة والعادلة لاحتياجات جميع المستخدمين للقوائم المالية.

لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية، بحيث يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى، وذلك من خلال مراعاة مصالح جميع الفئات المستخدمة للمعلومات بشكل متوازن.

2. من حيث نوعية الإفصاح :

يأخذ الإفصاح وفقاً لهذا الشكل إحدى الصورتين لطفي (2005):

أ. الإفصاح الوقائي : يعكس هذا النوع النظرة التقليدية للإفصاح ،وهي تلك التي تركز على حماية المستثمر الذي له دراية محددة باستخدام المعلومات المالية ، وتهدف المعلومات المقدمة في ظل هذا النوع من الإفصاح إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل .

ويهدف الإفصاح الوقائي إلى ضرورة تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة للمستثمر المحدود المعرفة ، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة القدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

ب. الإفصاح التتقيفي (الإعلامي) : يعكس هذا النوع النظرة المعاصرة للإفصاح والذي يهدف إلى تقديم معلومات تفيد في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويمكن ملاحظة أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه القضاء على مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي لا تتوافر لها تلك المعلومات ، ومن خلال إتاحة أكبر قدر من المعلومات الملائمة لجميع المتعاملين . فالإفصاح التتقيفي يركز على تلك المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها، وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللون الماليون، ووسطاء الاستثمار ، والمعلومات الملائمة التي قد تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير .

ومن أمثلة ذلك المعلومات المحاسبية عن أثر التغيرات في مستويات الأسعار ، والتنبؤات المالية، وإعداد التقارير المرحلية ، والإفصاح عن نتائج الأنشطة المستقبلية ، والمعلومات عن الربح للسهم الواحد .

3. من حيث إلزامية الإفصاح

وفقاً لهذه الصورة من الإفصاح يصنف الإفصاح المحاسبي إلى النوعين التاليين :
أحمد (2011 : 71 - 72) .

أ. الإفصاح الإلزامي : الذي يشير إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات في جميع الأحوال في القوائم والتقارير المالية بالإضافة إلى عنصر التوقيت في نشر هذه المعلومات ويعرف الإفصاح الإلزامي بأنه " الإفصاح الذي تحكمه اللوائح والأنظمة والتشريعات القانونية في ضوء متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن الجهات

والهيئات العلمية والمهنية ، سواء كانت محلية أو دولية متعارفاً عليها، والتي تلقى قبولاً عاماً" .

ويمثل الإفصاح الإلزامي الشكل الرئيسي للإفصاح المحاسبي الذي يجب أن تقوم به كافة المنشآت العاملة في بيئة ممارسة الأعمال، بموجب متطلبات تشريعية وقانونية تحكم عملية الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى الإفصاح ونوعيته، وفقاً لتوصيات الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية المقدره له .

ب. الإفصاح الاختياري: وهو يعني تقديم المزيد من المعلومات الهامة بشكل اختياري ، كالاستفسارات التي يطلبها أصحاب المصلحة ومستخدمو القوائم المالية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة التي لم يتم الإفصاح الإلزامي بالكشف عنها بموجب القوانين والأنظمة التي تحكم متطلباته .

ويعد الإفصاح الاختياري بهذا الشكل إفصاحاً مكماً للإفصاح الإلزامي بهدف تغطية الفجوة في محتوى المعلومات التي يحتاجها المستخدمون، وتكون متاحة لهم في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية التي تحكم الإفصاح الإلزامي الصادرة عن الجمعيات والمنظمات العلمية والمهنية.

وتلجأ المنشآت إلى الإفصاح الاختياري عادة في الأوقات التي تهدف فيها للتوسع في الأعمال أو تحقيق الجودة المعلوماتية، ما يتطلب الإفصاح عن المزيد من المعلومات الهامة وتوصيلها إلى الأطراف ذات المصلحة سواء أكانوا " مساهمين أو مستثمرين مرتقنين أو باقي مستخدمي القوائم المالية " .

6-2 : المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية
الخطيب (2002 - مطر، 2004) .

1. تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية :

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية : الملاك الحاليون والمحتملون ، والدائنون ، والمحللون الماليون ، والموظفون ، والجهات الحكومية ، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية . وقد كرس (devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول " إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة " لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها ، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات المفصح عنها من حيث المحتوى أو من حيث شكل أو صورة العرض.

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار خاصية الملاءمة ، لذلك قبل تحديد ما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة لا بد

من تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه هذه المعلومة أولاً ، فالمعلومة الملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لمستخدم آخر أو لغرض آخر.

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه ، ينبغي تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية : وهي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، ثم قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعدّ ضرورية، لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية فقد عرضت في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة المالية .

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن التفاصيل في الملاحظات والإيضاحات المرفقة بتلك القوائم ، وكذلك بالجدول المكمل لها.

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين، وإلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها، كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية APB في البيان رقم "4" الصادر عنه بتاريخ 1997 م على أهمية عنصر توقيت الإفصاح في النص التالي " يجب إيصال المعلومات

المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر، وذلك إذا كان أي تأخير في إيصالها إليه سيؤثر على قراره " . العلول(2008 : 35) .

7-2 : قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول المعدل :

يحل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل محل المعيار المحاسبي رقم (1) " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " ومعيار المحاسبة الدولي رقم (5) " المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (13) " عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، وعلى ذلك فإن تصميم المعيار يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية ، وإن الهدف من هذا المعيار بيان أسس عرض القوائم المالية للأغراض العامة، وذلك لضمان قابليتها للمقارنة مع القوائم المتعلقة بالمنشأة في الفترات السابقة ، وكذلك القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

ولتحقيق هذا الهدف فإن هذا المعيار يحدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى القوائم المالية .

وينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المنشآت، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين .

إن من أهم قواعد الإفصاح المحاسبي لمعيار المحاسبة الدولي الأول المعدل

مايلي :

أ. عرض القوائم المالية :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة (5) على أن المقصود بالقوائم

المالية تقديم عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها ، والهدف

من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات عن المركز المالي للمنشأة، وأدائها، وتدفقاتها النقدية، وبما يفيد قطاعاً عريضاً من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما توضح القوائم المالية النتائج المترتبة على قيام الإدارة بأداء المهام الموكلة لها، وإدارة الموارد المتاحة، ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم تقدم معلومات حول ما يلي:

- أصول المنشأة .
- التزامات المنشأة.
- حقوق المساهمين.
- إيرادات ومصروفات المنشأة، ويشمل ذلك المكاسب والخسائر .
- التدفقات النقدية .

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبوجه خاص توقيت تولد النقدية وما في حكمها.

ب. مسؤولية إعداد القوائم المالية :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (6) على أن "يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم المالية للمنشأة".

ج. مكونات القوائم المالية :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (7) على أن تشمل مكونات البيانات المالية الأجزاء التالية :

- الميزانية .

- قائمة الدخل.

- قائمة تبين أما:

• جميع المتغيرات في حقوق المساهمين .

• جميع المتغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناجمة من العمليات

الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين .

- بيان التدفق النقدي.

- السياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات المرفقة .

د. السياسات المحاسبية :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (20) على أنه :

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، بحيث تمثل القوائم

المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي ملائم لها ، وكل تفسير للجنة

التفسيرات الدائمة، وحيث لا يوجد متطلب محدد يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان

توفير القوائم المالية للمعلومات التي هي أن تكون:

- ملائمة لمتطلبات اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

- موثوقة من حيث أنها :

• تمثل بشكل صحيح النتائج والمركز المالي للمنشأة.

• تمثل الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات، وليس الشكل القانوني فقط.

• محايدة أي خالية من التحيز.

• تكون حكيمة .

• تكون كاملة من كافة النواحي المادية .

فالسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة

التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية .

أمثلة للسياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح :

- سياسة توحيد القوائم المالية.

- سياسات التقييم (التكلفة التاريخية - التكلفة الاستبدالية - القوة الشرائية لوحدة النقد).

- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (طريقة نسبة

الإنجاز - طريقة العقود المنتهية).

- سياسات الإهلاك (طريقة القسط الثابت - طريقة مجموع أرقام السنين - طريقة القسط

المتناقص).

- سياسة تقييم المخزون (الوارد أولاً صاد أولاً - الوارد أخيراً صادر أولاً - المتوسط

المرجح) وغيرها من السياسات المحاسبية.

هـ. فرضية استمرار المنشأة :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (23) على أنه :

"عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء

كمنشأة مستمرة ، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك

نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة، أو التوقف عن المتاجرة، أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك ، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه ، وعندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس ، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية ، وسبب عدم اعتبار المنشأة منشأة مستمرة ، وتعني هذه الفقرة أن يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية وغالباً ما تكون سنة مالية (اثني عشر شهراً) من أجل معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية، بدلاً من الانتظار إلى حين تصفية المشروع تصفية نهائية.

و. أساس الاستحقاق المحاسبي :

ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (25) على أنه :

يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق ، وذلك بأن يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها، وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله ، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها، أي يتم الاعتراف بالنفقة التي تخصصها وليس وقت دفع النفقة .

ز. ثبات العرض:

ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم(27) على أنه :

يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترة التالية لها ، إلا في الحالات التالية :

- إذا تبين تغير مهم في طبيعة عمليات المنشأة أو أنه بمراجعة عرض قوائمها المالية ظهر أن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات.
- إذا تطلب معيار المحاسبة الدولي إجراء تغيير في العرض، أو تفسير للجنة التفسيرات الدائمة .

ح. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية :

- ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (66) على أنه:
- يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها كحد أدنى من البنود التي تعرض مايلي :
- العقارات والآلات والمعدات .
- الأصول غير الملموسة.
- الأصول المالية .
- الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- المخزون.
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى .
- النقدية وما في حكمها.
- الالتزامات والأصول الضريبية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(12) - ضرائب الدخل.

- المخصصات .
 - الالتزامات غير المتداولة التي يسدد مقابلها فائدة.
 - حصة الأقلية .
 - رأس المال المصدر والاحتياطات.
- ط. المعلومات التي يجوز عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة :

تنص الفقرة رقم (74) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل على :

يجب على المنشأة أن تفضح عن عملياتها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات

المتتممة.

1. بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم :

- عدد الأسهم المصرح بها .
- عدد الأسهم المدفوعة بالكامل ، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية .
- مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.
- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال.
- أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة .
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات متضمنا الشروط والمبالغ.

2. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين .
3. اقتراح توزيع أرباح الأسهم التي لم يتم الموافقة عليها لدفع المبلغ المشمول أو غير المشمول في الالتزامات.
4. مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.
- ي. المعلومات التي تقدم في البيان الرئيسي لقائمة الدخل:
- تنص الفقرة رقم (75) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل على أنه:
- يجب أن تشمل قائمة الدخل كحد أدنى على البنود التالية :
- الإيراد.
 - نتائج أنشطة التشغيل.
 - الحصة في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة في الأرباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
 - المصروفات الضريبية .
 - الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية .
 - حصة الأقلية .
 - صافي الربح أو الخسارة للفترة .

ك. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة :

تنص الفقرة رقم (77) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل على أنه :

يجب على المنشأة أن تعرض، أما في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات المتممة لقائمة الدخل، تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على أساس طبيعة المصروفات أو على أساس دور المصروفات في أعمال المنشأة.

ل. التغيرات في حقوق الملكية :

تنص الفقرة رقم (86) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل على:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة .
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها وفقاً لمتطلبات المعايير الأخرى مباشرة في حقوق الملكية ، وإجمالي هذه البنود.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية، وتصحيح الأخطاء الجوهرية التي تم التعامل معها حسب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).
- ويضاف إلى ذلك أنه يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة مايلي:
- المعاملات الرأسمالية مع الملاك، وكذلك توزيعات الأرباح على الملاك.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة ، وفي تاريخ الميزانية العمومية والتحركات خلال الفترة.

- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة إصدار الأسهم، وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، مع إيضاح كل حركة بشكل منفصل.

م. عرض السياسات المحاسبية :

تنص الفقرة رقم (97) من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل على أنه :

يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في الإيضاحات المتممة للقوائم

المالية مايلي:

- أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية .

- كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للقوائم المالية.

8-2 : قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الليبية:

في عام 1973 م صدر القانون رقم (116) لسنة 1973م بشأن تأسيس نقابة المحاسبين المراجعين الليبيين وبموجبه تم تأسيسها عام 1976م . وقد أشار هذا القانون أن من أهداف هذه النقابة إصدار المبادئ، ولكن منذ صدور هذا القانون لم يصدر عن هذه النقابة أي مبدأ أو معيار أو أي قواعد تحكم مهنتي المحاسبة والمراجعة في ليبيا . وفي عام 2005م إصدار أمين عام نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين القرار رقم (1) لسنة 2005 القاضي بتشكيل لجنة لإعداد معايير المحاسبة الليبية، وقد تم بناءً على هذا القرار تشكيل لجنة من أربعة أعضاء لها حق الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من الخبراء والأكاديميين، كما يجوز لها الاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية والعربية، وأيه شروح مكملة لهذا الإعداد وهذه المعايير، ومع بداية عام 2009م أصدرت هذه اللجنة موسوعة معايير المحاسبة الليبية التي ضمنت تسعة وعشرين معياراً محاسبياً ليبيياً عالجت الكثير من الممارسات

المحاسبة، واشتملت على العديد من متطلبات الإفصاح المحاسبي، وكان من أهم هذه المعايير بالنسبة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المعيار المحاسبي الليبي رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" الذي اشتمل على متطلبات الإفصاح المحاسبي التي يجب أن توفرها الشركات في تقاريرها المالية المنشورة، وكذلك المعيار المحاسبي الليبي رقم (25) بعنوان "الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية".

هذا وتؤكد اللجنة أن معايير المحاسبة الوطنية هي تبسيط لمعايير المحاسبة الدولية، وهي مطابقة لها ولا تتعارض معها، وبحيث يمكن تطبيقها في ليبيا بطريقة ميسرة.

2-9 الإفصاح المحاسبي وفقاً لدليل الإفصاح الصادر عن سوق المال الليبي :

وقد قام سوق المال الليبي منذ أن صدر نظامه الأساسي الأول في بإرساء قواعد الإفصاح المحاسبي بالسوق، من خلال نشرات السوق، أو التعميم على الجمهور، أو الإعلان بالطرق التي تراها لجنة إدارة السوق مناسبة، وتبين تعليمات الإفصاح التي تضعها لجنة إدارة السوق المعلومات والبيانات الأخرى التي يتعين على الجهة المصدرة الإفصاح عنها، وكيفية الإفصاح، ووسائل ذلك، على أن تحدد اتفاقية الإدراج الجزاءات المترتبة على الإخلال بهذه التعليمات. إلا أن صدور قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (134) لسنة 2006 كان البداية الفعلية لإنشاء سوق الأوراق المالية في ليبيا، وكان مما ورد بهذا القرار أو النظام المادة الثالثة التي ألزمت الشركات المدرجة بالسوق بضرورة نشر التقارير الخاصة بها في الشركات في نشرات دورية، بحيث تكون متاحة للجمهور.

وقد نصت المادة رقم (14) على نوعية الهيكل التنظيمي والإداري للسوق الذي بين أهم الإدارات الخاصة بتسيير عمل السوق كان منها إدارة الرقابة، ومتابعة الإفصاح التي تُعنى بمراقبة ومتابعة الإفصاح بالشركات.

وقد تم حل هذه الإدارة فيما بعد إلى إدارة الرقابة ومتابعة المخاطرة .

وفي سنة 2008 تم تعديل القرار السابق، وهو قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (134) لسنة 2006 بقرار آخر هو قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (436) لسنة 2008 القاضي بإصدار النظام الأساسي لسوق المال الليبي الذي تضمن هو الآخر مجموعة اشتملت على العديد من متطلبات الإفصاح المحاسبي بالسوق ، ولكنها لم تختلف عما جاء به النظام الأساسي رقم (134) ، كما أصدرت إدارة الرقابة ومتابعة المخاطرة بالسوق لائحة الإدراج ومتابعة الإفصاح التي تضمنت عدة مواد تشير إلى متطلبات الإفصاح بسوق المال الليبي ، وقد كان أهم هذه المواد مايلي:

1. المادة رقم (25) التي تنص على أنه:

تسري أحكام ومتطلبات الإفصاح المبينة بهذه اللائحة على جميع الجهات المدرج لها أوراق مالية بجداول السوق الرئيسية .

2. المادة رقم (26) التي تنص على أنه :

يحظر على الجهة التي تقوم بالإفصاح المبالغة فيه، أو أن تنشر بيانات أو معلومات لا تتفق وحقيقة أوضاع الجهة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون ما تنشره الجهة مدعماً بالمستندات الدالة عند طلبها من قبل السوق.

3. المادة (27) تنص هذه المادة على أنه :

يخطر على الجهة الإدلاء بأي بيانات أو معلومات تؤثر على أوضاعها أو على مركزها المالي، وبصفة خاصة المحللين الماليين، أو المؤسسات المالية، أو أي أطراف قبل أن يتم الإفصاح عنها للجميع وفقاً لأحكام الإفصاح الواردة بهذه اللائحة .

4. المادة رقم (28) التي تنص على أنه :

تقوم الجهة بتحديد مسؤول للعلاقات مع المستثمرين يكون مسؤولاً عن الاتصال بالسوق، والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين، كما يقوم بتوزيع النشرات الصحفية عن الجهة متضمنة المعلومات والبيانات التي يحددها السوق.

5. المادة رقم (34) التي تنص على أنه :

على الجهة المصدرة الالتزام بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، كما يتم مراجعتها وفقاً لقواعد المراجعة الدولية، ويجب الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير مراجع حسابات .

6. المادة رقم (35) والتي تنص على أنه :

تلتزم الجهات المدرج لها أوراق المالية بالسوق بنشر القوائم المالية السنوية ونصف السنوية، والإيضاحات المتممة لها، وتقرير مراجع الحسابات وملاحظات إدارة السوق عليها في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، أحدهما باللغة الإنجليزية ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تصديقها من الجمعية العمومية.

7. المادة رقم (36) وتنص على ما يلي:

بمراعاة أحكام هذه اللائحة تلتزم الجهات المدرج لها أوراق مالية بجدول السوق الفرعية بنشر القوائم المالية السنوية، والإيضاحات المتممة ، وتقرير مراجع الحسابات عليها، فور اعتمادها من الجمعية العمومية في النشرة الدورية التي تصدرها إدارة السوق.

8. المادة رقم (37) والتي تنص على ما يلي:

على كل جهة تواجه أحداث جوهرية غير متاحة للجمهور أن تخطر إدارة السوق بها فور حدوثها أو في المواعيد القانونية المحددة لذلك أو خلال المهلة التي تحددها إدارة السوق.

وفي جانب آخر من جوانب الإفصاح التي يقوم بها سوق المال الليبي ، أصدر السوق دليلاً استرشادياً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ودليلاً لمتطلبات الإفصاح بالسوق يبين فيه القوائم والتقارير المالية المطلوب تقديمها ، وما يجب أن تحتوي عليه من بيانات ومعلومات ، ويبين الدليل أهمية الإفصاح المحاسبي للشركة ، وللسوق وللاقتصاد الوطني بشكل عام ، كما يبين الإجراءات والجزاءات التي توقع ضد الجهة المخالفة أو المخلة بهذه المتطلبات ، التي تبدأ بالتنبيه، مروراً بالإنذار، وتنتهي بشطب قيد الأوراق المالية للجهة المخالفة من جداول الإدراج بالسوق، ومع أن دليل الإفصاح يبين للشركات متطلبات الإفصاح بطريقة سهلة الفهم ، إلا أنه مختصر جداً خاصة فيما يتعلق بالبنود التي يجب أن تحتويها القوائم المالية ، كما أنه ركز بشكل واضح على الشركات التجارية والصناعية دون مراعاة لطبيعة المؤسسات الأخرى كالمصارف وشركات التأمين ، وقد يرجع ذلك إلى اكتفائه بالإشارة إلى اتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتقديم البيانات المالية لجميع الجهات سواء تجارية أو صناعية ، أو مؤسسات مالية أو غيرها .

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل موضوع الإفصاح المحاسبي من حيث نشأته، وتعريفه، وأهميته والهدف منه .

كما تناول أشكال الإفصاح المحاسبي من حيث الحجم والنوعية والإلزام لهذا الإفصاح، وكذلك الركائز الهامة التي يتركز عليها، والتي تتعلق بالمقومات الأساسية له .

وقد تم أيضاً تناول قواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول المعدل، وكذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الليبية، بالإضافة إلى مدى توافق هذا الإفصاح مع دليل الإفصاح الصادر عن سوق المال الليبي .

الفصل الثالث

التنبؤات المالية

1-3 : مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الآراء التي تطالب بمزيد من الإفصاح عن معلومات أخرى غير تلك الواردة بالقوائم المالية التقليدية التي أهمها الإفصاح عن التنبؤات المالية، إذا إن متخذي القرارات في أسواق رأس المال يعانون دائماً من عدم تماثل المعلومات بينهم وبين مديري الشركات المساهمة، ما يؤثر سلباً في كفاءة سوق رأس المال، ومن ثم فإن المزيد من الإفصاح عن التنبؤات المالية سيكون له آثاره الإيجابية في كفاءة سوق رأس المال، وفي تخصيص كفاء للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

كما يعدّ الإفصاح عن التنبؤات المالية أحد الأدوات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم على أسس علمية ورشيدة، بالإضافة إلى مساعدة المحللين الماليين في إعداد تنبؤاتهم عن الشركات، وكذلك تسهيل الحصول على رؤوس أموال جديدة.

2-3 : التعريف بالتنبؤات المالية والتمييز بينها وبين التقديرات

المالية :

تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم التنبؤات المالية :

فمنهم من عرف التنبؤات المالية " بأنها تلك المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها، ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقيق تلك الافتراضات". وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية أو واحداً من بنودها أو أكثر. الحيزان (2007، 282) .

ويعرف الجوهري(1991 : 15) التنبؤ بأنه إحدى الوسائل المفيدة لتقدير قيمٍ لمتغيرات هامة في ظل عدم التأكد ، فالتنبؤ هو ببساطة بيان عن حدث أو أحداث مستقبلية، حيث إنها غير معروفة في الوقت الحاضر ، فهو مقياس لما سوف يحدث في المستقبل، وهو يعني استخدام كل البيانات المناسبة لإعداد تقديرات تتعلق بالمستقبل في محاولة لإزالة أو تقليل عدم التأكد. ويحتاج التنبؤ لتقدير وحكم شخص بالإضافة إلى تحليل لعدد كبير من المتغيرات والفروض.

كما عرفها المعيار المصري لمهام التأكد(2000) نقلا عن دلول (2010: 38)

" بأنها المعلومات المالية المبنية على افتراضات عن الأحداث التي قد تقع في المستقبل ورد فعل الإدارة المحتمل تجاهها ، وهي تخضع بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية ، ويتطلب إعدادها ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي، وهناك من يرى أن " التنبؤات المالية هي تلك المعلومات التي تعرض في ضوء أفضل معرفة واعتقاد للإدارة للمركز المالي المتوقع ، ونتائج الأعمال المتوقعة ، والتدفقات النقدية المتوقعة للوحدة الاقتصادية ، وذلك تأسيساً على افتراضات الإدارة للظروف التي يتوقع أن تحدث ، ومسارات العمل التي يتوقع أن تتبعها . وقد تم التعبير عن قيم التنبؤات في صورة نقدية محددة في شكل رقم وحيد للنتائج المتوقعة أو صورة مدى " لطفي (2009 : 115)

ويرى طاحون (2003 : 13) " أن التنبؤات أو التوقعات المالية هي معلومات مالية مستقبلية تمثل أفضل تقديرات . تقوم على افتراضات تعكس الظروف المتوقعة أن تسود، والقرارات أو الأفعال المتوقعة اتخاذها حيال هذه الظروف ".

وللتمييز بين التنبؤات المالية والتقديرات المالية نجد أن هناك من يعرف التقديرات المالية بأنها " عبارة عن المعلومات المستقبلية التي تعرض في ضوء أفضل معرفة واعتقاد للإدارة - المركز المالي المتوقع ، ونتائج الأعمال المتوقعة ، والتدفقات النقدية المتوقعة للوحدة الاقتصادية، على أساس وجود واحد أو أكثر من الحالات الافتراضية، وعادة ما يتم إعداد التقديرات المالية للإجابة على سؤال ماذا يحدث.... لو ؟ لطفي (2009 : 116).

كما يعرف طاحون (2003 : 13) التقديرات المالية بأنها " معلومات مالية مستقبلية تقوم على أساس حدوث واحد أو أكثر من الأحداث أو الافتراضات النظرية ، والتي يمكن أن تغير هيكل أعمال المنشأة (مثال ذلك احتمال أن تضيف المنشأة مركز توزيع جديداً، أو أنها سوف تستمر في توزيع منتجاتها باستخدام مراكز التوزيع القائمة) . بعبارة أخرى أنها تقوم على أساس تقديرات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقعة وجودها ، والقرارات المتوقعة اتخاذها في ظل وجود افتراض نظري أو أكثر " .

ومن جهة أخرى نجد أن لطفي (2009) قد ركز على أن التمييز بين التنبؤات والتقديرات يقوم على أساس مفهوم الحالات الافتراضية والذي يستخدم لعرض ظروف معينة أو مسارات عمل معينة قد لا يتم حدوثها أو وقوعها، وبكونها متسقة مع أغراض التقديرات المالية ، فالحالة الافتراضية تعرض ماذا يحدث لو ؟ على النقيض من الافتراض الذي يتوقع أن يحدث. ويتضح مما سبق أن التمييز بين مفهوم التنبؤات ومفهوم التقديرات يقوم على أساس طبيعة الافتراضات التي تعتمد عليها كل منها . فالتنبؤات تعتمد على افتراضات تكون أكثر احتمالاً في حدوثها "افتراضات متوقع حدوثها "

أما التقديرات فتعتمد على افتراضات لا ينتظر تحققها، حيث قد يتحقق بعضها ولا يتحقق البعض الآخر " افتراضات ليس بالضرورة أن يكون متوقع حدوثها " .

3-3 : وسائل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية :

يمكن أن تتبع إدارة الشركة المساهمة عدداً من الوسائل للإفصاح عن تنبؤاتها المالية .ويعد الإفصاح في التقارير المالية السنوية أو ربع السنوية الوسيلة التقليدية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد. ومن خلال هذه الوسيلة يتم تخصيص قسم محدد في التقرير السنوي يسمى مناقشة وتحليل أعمال الإدارة تعرض فيه التنبؤات عنوان " الاستشراف أو التوقعات المستقبلية " وبالطبع ، يمكن استخدام الشبكة الإلكترونية العالمية. كما تستطيع إدارة الشركة المساهمة استخدام هذه الشبكة في فترات زمنية مختلفة للإفصاح عن التنبؤات أو لتحديث التنبؤات.

ويمكن لإدارة الشركة المساهمة أن تستخدم عدداً من الوسائل الأخرى للإفصاح عن التنبؤات . وتتمثل هذه الوسائل في:

عقد مؤتمرات صحفية عامة ، عقد اجتماعات خاصة مع المحللين الماليين والصحفيين، كما يمكن أن يتم الإفصاح في نشرات الاكتتاب .الديسبي (2002 : 283)

4-3 أشكال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية :

في الحقيقة تتعدد أشكال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية التي سنتناولها كمايلي:
عبد(2006:126):

أ. التنبؤ في صورة نقطة محددة أو رقم محدد، ومن أمثلة هذا النوع من التنبؤات المالية عبارة " أنه من المتوقع أن يكون ربح السهم عشرة جنيهاً في السنة القادمة".

ب. التنبؤ في صورة مدى ومن أمثلة هذا النوع من التنبؤات المالية عبارة "أنه من المتوقع أن يتراوح ربح السهم بين عشرة جنيهاً وخمسة عشر جنيهاً في السنة القادمة".

ج. التنبؤ في صورة حد أدنى أو أقصى، ومن أمثلة هذا النوع من التنبؤات المالية عبارة "أنه من المتوقع أن يكون الحد الأدنى لربح السهم عشرة جنيهاً في السنة القادمة، أو عبارة أنه من المتوقع أن يكون الحد الأقصى لربح السهم خمسة عشر جنيهاً في السنة القادمة".

د. التنبؤ في صورة وصفية (غير كمية) أو عبارات إنشائية، ومن أمثلة هذا النوع من التنبؤات المالية عبارة "أنه من المتوقع أن تكون الأرباح مرضية أو جيدة في السنة القادمة".

ومن الجدير بالإشارة أن الأشكال السابقة للمعلومات التنبؤية تستخدم إما في نشرة الاكتتاب العام للوحدة الاقتصادية عند طرح أسهمها للبيع، أو عند الإفصاح عن المعلومات التنبؤية بصورة دورية منظمة.

3-5 الفئات المتعددة المستخدمة للتنبؤات المالية:

تنقسم الفئات المتعددة المستخدمة للتنبؤات المالية إلى قسمين: عبده (2006):

أ. مجموعة المستخدمين الخارجين، وتشمل:

1. المستثمرين الحاليين والمرتبين:

توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتبين في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية، المتعلق بالشراء أو البيع، والاحتفاظ بالورقة المالية، حيث إن العائد على الاستثمار والمخاطرة المرتبطة بهذا العائد هما محددات قرار الاستثمار، ويقصد بالعائد

هنا العائد المتوقع على الاستثمار ، بينما يقصد بالمخاطرة المحيطة بهذا العائد مدى التذبذب المحتمل أن يتعرض له هذا العائد ، وحتى يمكن للمستثمر تقييم هذا العائد والمخاطرة المتعلقة به فإنه يعتمد على المعلومات المحاسبية المتوافرة بالتقارير المالية .

2. المحللين الماليين:

يقوم المحللون الماليون بتقديم النصح والمشورة للمستثمرين الحاليين والمرقبين فيما يتعلق باستثمار أموالهم، على اعتبار أن هؤلاء المحللين الماليين خبراء في التحليل المالي للقوائم المالية ، ولذلك فإن احتياجاتهم من المعلومات هي نفس احتياجات المستثمرين .

3. المقرضين:

يهتم المقرضون عادة بالمعلومات المحاسبية ، وذلك لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بسداد القرض وفوائده.

4. الجهات الحكومية :

تهتم الجهات الحكومية بما تنشره الوحدات الاقتصادية من معلومات محاسبية ، مثل مصلحة الضرائب، والهيئة العامة لسوق المال، وبورصة الأوراق المالية ، حيث تهتم مصلحة الضرائب بالمعلومات المحاسبية لفرض وتحصيل الضرائب المستحقة على الوحدة الاقتصادية ، كما تهتم الهيئة العامة لسوق المال ، وبورصة الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة على سوق الأوراق المالية .

5. الوحدات الاقتصادية الأخرى :

تحتاج كل وحدة اقتصادية عادة إلى معلومات عن الوحدة الاقتصادية الأخرى التي تمارس نفس النشاط ، حتى يمكن تقييم مدى قوة المنافسين، والاستفادة من تجاربهم في تطوير الوحدة الاقتصادية .

ب. مجموعة المستخدمين الداخليين، وتشمل :

إدارة الوحدة الاقتصادية والعاملين بها:

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات المختلفة، كما يهتم العاملون بالوحدة الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مكافآت وتعويضات لهم .

3-6: الآراء والاتجاهات الفكرية بشأن الإفصاح عن التنبؤات المالية :

نظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية ، ومع وجود اتفاق بين التنظيمات العلمية أو العملية في البلدان المختلفة على ضرورة القيام بالتنبؤات والتوقعات المالية لكن يوجد اختلاف فيما بينهما حول الإفصاح عن التنبؤات المالية أو عدم الإفصاح عنها.

أي أن هناك وجهتي نظر أو اتجاهين بشأن الإفصاح عن التنبؤات المالية هما :

1. **الاتجاه الأول** : قيام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية. ويتفق هذا الاتجاه مع

تلبية احتياجات المستثمرين ومستخدمي القوائم والتقارير لمعلومات التنبؤات. ويستند

أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من المبررات التالية : يوسف (1997) .

أ. أن إفصاح الشركات عن التنبؤات المالية يجعلها متاحة لجميع الأطراف الخارجية، وغير مقصورة على المحللين الماليين .

ب. أن تنبؤات الإدارة أكثر دقة من تنبؤات المحلل المالي نتيجة لمعرفتها الكاملة بالأنشطة الداخلية للشركة. وأن الإفصاح عنها يساعد المحللين على إعداد تنبؤات أفضل وعدم اللجوء إلى التخمين.

ج. سوف تعمل الإدارة التي أفصحت عن تنبؤاتها على تحقيقها ، إذ تمثل نوعاً من الالتزام الأدبي عليها ، ولاشك أن ذلك سوف يعود عليها بالمنفعة ، كما سوف يدعم الثقة بها .

د. أن الإفصاح عن التنبؤات المالية يرتبط بحاجات المستثمرين، حيث يكون لهم مرشداً هاماً في اتخاذهم قرارات استثمارية رشيدة. العراقي(1989).

هـ. يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المالية إلى تقليل عدم التماثل بين المستثمرين، ويزيد قدرة الشركات على الوصول إلى أسواق رأس المال. دردير (2000)

2. **الاتجاه الثاني:** وهو يتسم بالحيطة والحذر، ويرى عدم إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية، ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى الأسباب التالية
دردير(2000) :

أ. يرى العديد من الباحثين معارضة الإفصاح عن التنبؤات المالية، نظراً لعدم دقتها .
ب. يرى البعض أن الإفصاح عن التنبؤات المالية يجب أن يكون مسؤولية المحللين الماليين، باعتبارهم أطرافاً محايدين يعملون لتحقيق مصلحة المستثمرين ، وذلك بخلاف الإدارة التي يوجد بينها وبين المساهمين تعارض في المصالح، قد ينعكس على عدم دقة التنبؤات وتضليل المستثمرين .

ج.أشار البعض أن الإفصاح عن التنبؤات المالية يتسم بالتفاؤل المفرط ،وبالتالي لايمكن الاعتماد عليه .حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود مغالاة من جانب الإدارة في الأرباح.

كما نجد أن هناك دراسات أخرى تحمل وجهات نظر معارضة بشأن عدم الإفصاح عن التنبؤات المالية، و تتمثل أسباب معارضتها في مبررات عديدة لعل أهمها ما يلي:
يوسف (1997) :

أ. أن إفصاح الشركات عن أية معلومات تتعلق بنشاطها بالمستقبل وما سوف تتخذه من خطط قد يضر بمركزها التنافسي.

ب. أن إدارة الشركات ليس لديها القدرة على تحقيق الدقة الواجبة في إعداد التنبؤات المالية.
ج. أن إفصاح الشركات عن تنبؤاتها وعدم تمكنها قد يؤدي إلى اهتزاز هذه الشركات، وتعرض إدارتها للمساءلة القانونية والتأثير العكسي على أدائها.

د. تتسم التنبؤات بالحساسية الشديدة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وللوصول إلى تحديد دقيق لها تتبغى الاستعانة بالأساليب الرياضية المناسبة للأخذ بالاعتبار حساسية كل متغير ، ما يتطلب تأجيل قرار الإفصاح عنها إلى أن يتم تحديد أساليب إعداد التنبؤات بكفاءة .

هـ. قد لا يعلم مستخدمو المعلومات حدود ودقة التنبؤات، ويتخذون قراراتهم على أساس حتمية تحقيقها ، بالرغم من أنها تتسم بعدم التأكد ونادراً ما تتحقق.

و. إن إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها قد يدفع المسؤولين عن إدارتها إلى إعداد تنبؤات يسهل تحقيقها بالمستقبل، وعدم الاجتهاد بالحصول على نتائج أفضل مما تم التنبؤ به بالرغم من مقدرتها على تحقيق ذلك .

ويتضح مما سبق أن الإفصاح عن التنبؤات المالية يتراوح بين اتجاهين، هما: الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، أو عدم الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، حيث نجد أن الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية له مؤيدوه ومعارضوه، ولكل فريق منها الحجج المدعمة لوجهة نظره.

7-3 الإصدارات المهنية والتشريعات القانونية في مجال الإفصاح المحاسبي عن

التنبؤات المالية:

اهتمت العديد من المنظمات والهيئات المهنية بموضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، ويرجع سبب اهتمام المنظمات والهيئات بموضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية إلى زيادة الطلب عليها من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، فهذه التنبؤات تساعد المستثمرين في التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم، وبالتالي ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، هذا إلى جانب استخدام هذه التنبؤات المالية من جانب المحللين الماليين في إعداد تنبؤاتهم بشكل أفضل وأدق.

بدأ الاهتمام بقضية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية في بريطانيا في الستينات من القرن الماضي؛ حيث تزايدت عمليات الاندماج واقتناء بعض الشركات للبعض الآخر إجبارياً، مما ترتب عليه إصدار القانون التجاري (عام 1968) الذي يقضي بضرورة قيام الشركات أو المنشآت التي تريد الاندماج أو الاقتناء الإجباري، بنشر قوائمها المالية المستقبلية وفقاً لهذا القانون. طاحون (2003).

وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز مشروع معيار في أكتوبر سنة 2000 بعنوان "المعلومات المستقبلية: اختبار الافتراضات"، وذلك لتحقيق الأهداف التالية: عبده (2006: 46).

أ. إظهار دور المعلومات المالية المستقبلية في زيادة كفاءة سوق رأس المال.

ب. التأكيد على الدور التكاملي لكل من المعلومات المالية التاريخية والمستقبلية وأهميتها للمستثمرين .

ولتحقيق الأهداف السابقة تناول مشروع المعيار مفهوم التنبؤات المالية، والمخاطر المرتبطة بإعدادها، ومتطلبات إعدادها.

كما أسهمت جمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا بدور في مجال الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال إصدار تقرير في 2001 بعنوان " اتجاهات حديثة في المحاسبة" ولقد وجه هذا التقرير الانتقاد للمحاسبين وما يقدمونه من معلومات لا تواكب احتياجات المستثمرين لاحتياجاتهم إلى المعلومات المستقبلية بصفة عامة ، والتنبؤات المالية بصفة خاصة التراكوي (2011).

أما في الولايات المتحدة فلم ينل موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية الاهتمام الكافي حتى سنة 1971 حيث شكلت لجنة بواسطة المجمع الأمريكي أطلق عليها اسم لجنة trueblood ، وذلك بهدف تحديد أهداف القوائم ، ولقد قررت اللجنة أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو توفير المعلومات المفيدة للقيام بأعمال التنبؤ ، وأنه يجب نشر هذه التنبؤات مادامت ستؤدي سوف تؤدي إلى تدعيم التوقعات التي تتم بواسطة مستخدمي هذه التنبؤات ، وتعدّ هذه أول إشارة من جانب المجمع الأمريكي بضرورة أن تقوم الشركات

بنشر التنبؤات المالية في قوائم مالية إلى جانب القوائم المالية التاريخية ، ولكن اللجنة لم تحدد أي مستويات أو قواعد للإعداد ونشر هذه التنبؤات. أبو طالب (1989، 203).

وقد لاقى موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية معارضة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 1973 .

فكما توضح دردير (2000) أن هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية (SEC) قد اتخذت موقف المعارضة، حيث تبنت سياسة المنع التي تحرم نشر أية معلومات مالية مستقبلية . والسبب في هذا المنع يرجع إلى اعتقاد هيئة الرقابة والإشراف (SEC) بأن التنبؤات المالية قد تفقد المصداقية ، وتعرض للتلاعب من قبل الإدارة . إلا أنه في بداية سنة 1973 غيرت هيئة الرقابة والإشراف (SEC) موقفها الخاص بنشر المعلومات المالية المستقبلية ، حيث قامت بإصدار بيان يسمح للشركات بالإفصاح الاختياري عن تنبؤاتها المالية. وفي نوفمبر 1978 أصدرت الهيئة إرشادات خاصة بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية. أما في عام 1979 فقامت اللجنة بتأسيس قاعدة تحكم المسؤولية القانونية للتنبؤات المالية غير السلمية، لوقاية مديري الشركات من المسؤولية القانونية للتنبؤات التي لم تتحقق .

كما اهتم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بموضوع التنبؤات والتوقعات المالية في عام 1975 حيث أصدر دليل إعداد التنبؤات المالية يتضمن قواعد وأساليب مقبولة يهتدي بها من يقوم بإعداد تلك التنبؤات ، كما أصدر المجمع أيضاً العرض والإفصاح لهذه التنبؤات المالية ، وقد كانت توجيهات المجمع في الإيضاحين هي عرض تلك المعلومات المستقبلية مع القوائم التاريخية. لطفي(1999 : 24).

وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1980 بإصدار دليل أو مرشد لاختبار التنبؤات المالية، الذي يوفر إرشادات لاختبار التنبؤات المالية وكيفية التقرير عنها. طاحون (2003).

أما في عام 1986 أصدر المجمع الأمريكي (AICPA) دليلاً يتضمن إرشادات متعلقة بإعداد وعرض التنبؤات المالية ولعل أهم تلك الإرشادات مايلي "دلول (2010 : 42).

أ. ضرورة عرض المعلومات المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم التاريخية لإمكانية المقارنة بين القوائم المستقبلية والنتائج المحققة الفعلية.

ب. يجب أن تحمل القوائم المالية المستقبلية تقديراً للمبيعات، مجمل الربح، تكلفة المبيعات، نصيب السهم من الأرباح .

ج. يجب نشر ملخص بالافتراضات الأساسية للتنبؤات، مع تحديد الافتراضات الخاصة .

وقد تم تطوير وتنقيح هذا الدليل عدة مرات، وصدر منه العديد من الإصدارات التي كان آخرها في سبتمبر (عام 1999, AICPA). والذي يتضمن بعض الإرشادات الواجب مراعاتها عند إعداد وعرض التنبؤات المالية. طاحون (2005)، وسيتم تناول هذه الإرشادات بالإضافة إلى تناول دور المنظمات المهنية بشأن فحص هذه التنبؤات، وذلك على النحو التالي :

أولاً: الإرشادات التي تحكم إعداد التنبؤات المالية:

تناول مجمع المحاسبين الأمريكي : (عام 1999 , AICPA) الإرشادات التي يمكن

استخدامها عند إعداد التنبؤات المالية، ومن أهم هذه الإرشادات مايلي:

أ. يجب إعداد التنبؤات المالية بأمانة وحسن نية (in good faith) :

يتطلب إعداد التنبؤات المالية ضرورة استخدام الحكم الشخصي ، وبالتالي يجب على الإدارة بذل الجهد بإخلاص وحسن نية لإعداد هذه التنبؤات ، لأن احتمال تضليل قراء القوائم المالية المستقبلية يكون أكثر منه في حالة القوائم المالية التاريخية، ويشير حسن النية إلى بذل الجهد بعناية والاجتهاد في اختيار افتراضات ملائمة بما لا يضلل المستفيدين من القوائم المالية المستقبلية . ولأن التنبؤات المالية تعكس تقديرات الإدارة للنتائج المالية استناداً لخطتها ، فإن حسن النية والأمانة يقتضيان عدم إعدادها في ظل تفاؤل أو تشاؤم مفرط.

ب. يجب إعداد التنبؤات المالية بواسطة أشخاص مؤهلين وبالعناية المهنية اللازمة :

يقصد بالعناية المهنية اللازمة ممارسة الحرص والاهتمام الملائمين عند إعداد هذه التنبؤات . ويتطلب إعداد التنبؤات المالية استخدام كميات كبيرة من البيانات، والقيام بالعديد من العمليات الحسابية ، بالإضافة إلى عدم تشغيل هذه البيانات دون وجود أنظمة ضبط ورقابة كتلك الموجودة في نظم المحاسبة التاريخية، بما قد يجعل إعداد التنبؤات خاضعاً لأخطاء كتابية وحسابية ، وبالتالي يجب وضع إجراءات لتسهيل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها أو منعها. كما يجب أن يشارك في إعداد التنبؤات أفراد ذوو كفاءة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل والأبحاث والنواحي الهندسية وغيرها من المجالات الفنية، ومع أهمية توافر المقدرة التحليلية ، والخبرة بأساليب وطرق التنبؤ الفنية في بعض الحالات لتحليل وتفسير البيانات التاريخية.

ج. يجب إعداد التنبؤات باستخدام مبادئ محاسبية ملائمة:

يجب أن تكون المعالجات المحاسبية المطبقة على العمليات أو الأحداث المتوقعة وفقاً للتنبؤات المالية هي نفسها المتوقع استخدامها وتطبيقها في تسجيل هذه الأحداث عندما تحدث بالفعل . ولكن أحيانا يستخدم في إعداد التنبؤات المالية أساس للمحاسبة يختلف عن الأساس المطبق في حالة القوائم المالية التاريخية. ما يتطلب توفير وسيلة لتسوية النتائج المتوقعة مستقبلاً مع النتائج التي كان سيتم الحصول عليها فيما لو تم استخدام الأساس المحاسبي المطبق في إعداد القوائم المالية التاريخية.

د. يجب تزويد الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية بأساس لتوفير أفضل المعلومات المتاحة بطريقة معقولة وقت إعداد هذه التنبؤات:

تأتي المعلومات الملائمة للتنبؤات المالية من مصادر عديدة من داخل وخارج المنشأة . ويجب أن تزود الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية بوسائل للبحث عن أفضل المعلومات الملائمة (والمتاحة بطريقة معقولة) لوضع افتراضات ملائمة تمثل الأساس الذي تقوم عليه هذه التنبؤات، وتتضمن المعلومات المستخدمة أي معلومات تاريخية ملائمة. ويجب عند استخدام طريقة معينة لإعداد التنبؤات المالية مراعاة استخدام مستوى ملائم من التفصيل ، وأيضا مراعاة توافر الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

هـ. يجب أن تكون المعلومات المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية متسقة مع خطط المنشأة:

يجب أن تتسجم التنبؤات المالية مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للاستراتيجيات والبرامج والتصرفات المتوقعة للإدارة ، بما في ذلك الخطط الموضوعة استجابة للظروف المستقبلية

المتوقعة. وتتمثل خطط الإدارة في الموازنات والأهداف والسياسات التي تمثل مصدراً للمعلومات الواجب الاهتمام بها في إعداد التقديرات المالية، ويمكن أن تكون الخطط والموازنات أكثر مصداقية وقابلية إذا أعدت باستخدام أنظمة تخطيط ورقابة فعالة .

و. يجب تحديد العوامل الرئيسية أو الهامة التي يتم على أساسها بناء الافتراضات :

تشير العوامل الرئيسية إلى الجوانب الهامة التي يتوقع أن تعتمد عليها النتائج المستقبلية للمنشأة . وتعدّ مثل هذه العوامل الأساس في عمليات المنشأة، وتخدم كأساس لإعداد القوائم المالية المستقبلية. ويجب تحديد العوامل الرئيسية عند إعداد التنبؤات المالية ، ويتبع ذلك وضع الافتراضات التي تبني على أساس هذه العوامل الرئيسية ، فعلى سبيل المثال ، تعتبر العمالة الصناعية من العوامل الرئيسية، وبالتالي يتم وضع افتراضات فيما يتعلق بالاحتياجات من هذه العمالة ، ومعدلات الأجور المتوقعة لها. كما تعدّ المواد المستخدمة ، والأسواق التي يتم البيع فيها أمثلة للعوامل الهامة.

ز. يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية ملائمة :

ينظر إلى الافتراضات على أنها جوهر إعداد التنبؤات المالية ، والمحدد الأكثر أهمية لإعداد القوائم المالية المستقبلية . وتحدد نوعية الافتراضات إلى حد كبير مدى جودة التنبؤات المالية. ويجب أن يتماشى الاهتمام الموجه لمدى ملائمة الافتراض المعين مع التأثير النسبي المحتمل لهذا الافتراض على النتائج المالية المستقبلية . كما يجب أن تكون الافتراضات معقولة ومؤيدة بأسلوب مناسب ، وأن يكون مستوى التأييد للافتراضات مقنعاً. ويعتمد تأييد الافتراضات على استخدام بعض الأدوات مثل: استقصاءات السوق، والمؤشرات الاقتصادية العامة، والاتجاهات والنماذج التي يتم تطويرها منذ بداية تاريخ تشغيل المنشأة (مثل الاتجاه

التاريخي للمبيعات) كما يجب مراعاة مدى وجود علاقات ارتباط بين الكثير من الافتراضات الأساسية ، وأن بعض هذه الافتراضات قد يكون له آثار متعددة.

ح. يجب أن تزود الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية وسائل لتحديد التأثير النسبي للتغيرات في الافتراضات الرئيسية :

قد تكون النتائج المالية المستقبلية أكثر حساسية لافتراضات معينة ، وأقل حساسية لافتراضات أخرى ، وبالتالي فقد ينتج عن التغيرات البسيطة في بعض الظروف المفترضة تغيرات أكبر نسبياً في النتائج المستقبلية ، والعكس صحيح ، حيث قد ينتج عن تغيرات كبيرة في الظروف الافتراضية تغيرات بسيطة نسبياً في النتائج المستقبلية. ولذلك فعند إعداد التنبؤات المالية ، فإن فهم الحساسية النسبية للنتائج المستقبلية لأي تغير في الظروف المفترضة يعدّ أمراً ضرورياً، حيث يجب التركيز على التغيرات ذات التأثير الجوهري.

ط. يجب أن تزود الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية بتوثيق كافٍ لكل من التنبؤات المالية والطريقة المستخدمة في إعدادها :

يسمح التوثيق للإدارة بمراجعة واعتماد التنبؤات المالية ، وتسهيل مقارنة هذه التنبؤات مع النتائج الفعلية ، بالإضافة إلى توفير الوسيلة اللازمة للوصول إلى تنبؤات مالية يمكن الاعتماد عليها. كما يمكن التوثيق الإدارة من تحليل العوامل الهامة التي تبنى على أساسها الافتراضات ، وتحديد التغيرات في هذه العوامل ، وآثارها المتوقعة في الوقت المناسب . كما يتضمن التوثيق أيضاً تسجيل الافتراضات الأساسية والأدلة المؤيدة لهذه الافتراضات .

ي. يجب أن تضمن الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية المقارنة المنتظمة للتنبؤات المالية مع النتائج الفعلية كلما كان ذلك ملائماً :

وتوفر المقارنة النتائج المالية المستقبلية مع النتائج الفعلية للفترة المستقبلية وللترات السابقة مقياساً تاريخياً لمدى النجاح في إعداد التنبؤات المالية ، بالإضافة إلى أنها تعدّ مؤشراً جيداً لمدى الثقة المحتملة في التنبؤات المستقبلية. كما تمد المقارنة المنتظمة للتنبؤات مع النتائج الفعلية بأساس لتحسين المداخل المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية .

ك. يجب أن تضمن الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية آلية للمراجعة الكافية والاعتماد بوساطة الإدارة عند مستويات السلطة الملائمة.

تقع المسؤولية النهائية للتنبؤات المالية على عاتق الإدارة العليا، التي هي نفس مستوى السلطة المسؤولة بالنسبة للقوائم المالية التاريخية. وتشير المراجعة الكافية إلى أداء المراجعة بدرجة تعمق كافية بما يؤكد للإدارة سلامة الطريقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المالية .

ثانياً: الإرشادات التي تحكم عرض التنبؤات المالية:

حيث تناول مجمع المحاسبين (AICPA,1999) الإرشادات التي يمكن استخدامها

عند عرض التنبؤات المالية التي أهمها مايلي:

أ.استخدامات التنبؤات المالية :

يمكن استخدام التنبؤات المالية استخداماً عاماً أو استخداماً محدوداً . ولأن مستخدمي

التنبؤات المالية كاستخدام عام لا يستطيعون سؤال الإدارة مباشرة عن تلك المعلومات ، لذلك

فإن أنفع معلومات بالنسبة لهم هي التنبؤات المالية .

ب. المسؤولية عن التنبؤات المالية :

تمثل مسؤولية عرض التنبؤات المالية وفقاً لهذه الإرشادات مسؤولية عرض القوائم المالية التاريخية . وتقع هذه المسؤولية على الإدارة ، مع ملاحظة اختلاف المسؤولية عن النتائج. ويجوز للإدارة الاستعانة بأطراف أخرى خارجية للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الإرشادات .

ج. العنوان :

يجب أن يصف العنوان المستخدم لتنبؤ مالي معين طبيعة المعلومات المعروضة وأن يشمل كلمة " تنبؤ " وفي حالة التقدير المالي يجب أن يصف عنوان القائمة ما تحويه ، ولا يجب أن يفهم منه أن المعلومات المعروضة هي تنبؤ مالي. ويجب أن يصف العنوان أو يشير إلى الحالات الافتراضية الهامة التي بنيت عليها التقديرات .

د. الشكل:

يمكن أن تأخذ التنبؤات المالية شكل قوائم مالية كاملة ، أو قد تقتصر فقط على بعض البنود مثل ، صافي المبيعات ، تكلفة المبيعات ، صافي الدخل ، ربحية السهم ، التدفقات النقدية ، ويجب أن تتضمن التنبؤات المالية ملخصاً للافتراضات الهامة ، والسياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد هذه التنبؤات .

هـ. التاريخ :

يجب الإفصاح عن تاريخ اكتمال إعداد التنبؤات المالية .ويجب أن تتأكد الإدارة أن الافتراضات ملائمة في ذلك التاريخ، على الرغم من أن المعلومات التي بنيت على أساس هذه الافتراضات قد تم تجميعها على مدار فترة من الزمن.

و. المبادئ والسياسات المحاسبية :

يجب الإفصاح عن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة التي استخدمت في إعداد التنبؤات المالية. ويجب إعداد التنبؤات المالية على أساس يتسق مع المبادئ المحاسبية المتوقعة استخدامها في إعداد القوائم المالية التاريخية للفترة المستقبلية.

ز. الأهمية النسبية :

ينطبق مفهوم الأهمية النسبية على التنبؤات المالية مثلما ينطبق على المعلومات التاريخية. ويتم الحكم على هذا المفهوم في ضوء مدى المعقولية المتوقعة للمعلومات. لذلك ، فإنه لا يجب على المستخدمين توقع أن تكون المعلومات عن أحداث لم تقع بنفس دقة المعلومات التاريخية.

ح. عرض مبالغ التنبؤات :

يتم التعبير عن التنبؤات المالية عادة بمبالغ نقدية محددة كتقدير واحد للنتائج المتوقعة. أو في شكل مدى . ولتأكيد الطبيعة غير النهائية للتنبؤات المالية يجب عرض المبالغ التي تمثل المقاييس الأساسية (مثل المبيعات والمصروفات) وتحليلها لمدى حساسية التنبؤات للتغيرات .

ط. الافتراضات :

يجب الإفصاح عن الافتراضات الهامة التي قامت على أساسها التنبؤات؛ حتى يمكن للمستخدم تفهم هذه التنبؤات المالية.

ي. المدة التي تغطيها التنبؤات :

يجب على الإدارة عند تحديد المدة التي يجب أن تغطيها التنبؤات المالية أن توازن بين احتياجات المستخدمين وقدرة الإدارة على تقدير النتائج المستقبلية. ويجب توافر أساس موضوعي ومعقول لكل مدة مستقبلية (شهر ، ربع سنة ، سنة) تم عرضها.

ك. التمييز بين التنبؤات المالية والقوائم المالية التاريخية:

يجب أن تعنون التنبؤات المالية بوضوح ، بحيث يتم تجنب الخلط بينها وبين القوائم المالية التاريخية.

ثالثاً: دور المنظمات والهيئات المهنية بشأن فحص التنبؤات المالية وموقف مراجعة الحسابات منها :

أما فيما يتعلق بفحص التنبؤات المالية ، فقد تم إصدار عدة معايير تهتم بفحص واختيار التنبؤات المالية منها المعيار سنة 1985 الذي أصدره المجمع الأمريكي (AICPA) المتعلق بالخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي حول التنبؤات المالية تحت عنوان (التنبؤات المالية والتخطيط)، ويضع هذا المعيار قواعد لثلاثة أنواع من الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي بالنسبة للتنبؤات المالية وهي الجوهرية (1991).

1. تجميع البيانات وإعداد التنبؤات المالية.

2. فحص التنبؤات المالية.

3. تطبيق الإجراءات المتفق عليها.

وهذا وقد أكد المجمع الأمريكي (AICPA) أن فحص التنبؤات المالية هي خدمة مهنية تتضمن مايلي: ساسي(1987).

1.تقييم إعداد التنبؤات المالية .

2. تقييم للإفصاح عن التنبؤات المالية بما يتطابق مع إرشادات مجمع المحاسبين الأمريكي(AICPA) .

3. تقييم لتأييد فروض إعداد التنبؤات المالية.

4. إصدار تقرير المراجعة.

أما في المملكة المتحدة فقد طالب اتحاد بورصات الأوراق المالية في إنجلترا وويلز بعمل تقديرات بأرباح السنة القادمة في نشرات الاكتتاب عند إصدار رأس المال الجديد ، كما يلزم القانون بالمملكة المتحدة المراجع الخارجي الإفصاح إذا كانت المعلومات الواردة بخطط المنشأة وما تقدمها من تنبؤات تتسق مع المضمون لحساباتها أم لا ، وقد أشارت لجنة مهنة المراجعة ، أو ما يعرف (APC) إلى أهمية رأي المراجع في التنبؤات المالية للمنشأة، بما فيها التنبؤات عن الأرباح. الترهوني (2008 : 3).

كما صدر معيار المراجعة المصري رقم 230 لسنة 2000 ، بعنوان اختبار المعلومات المالية المستقبلية لتوضيح ما على المراجع إجراؤه عند الفحص، والتقرير عن المعلومات المالية المستقبلية ، وبعض المعلومات الأخرى التي يجب الإفصاح عنها ، كما تناول المعيار بعض أشكال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية. التركاوي(2011 : 61).

وفي عام 2002 أصدرت لجنة معايير المراجعة المنبثقة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معياراً بعنوان: القوائم المالية المستقبلية بهدف تحديد الإجراءات التي

يجب على مراجع الحسابات القيام بها عند قيامه باختبار القوائم المالية المستقبلية سواء كانت قوائم مالية مستقبلية كاملة أو بعض المعلومات المالية المستقبلية ، ولقد ركز المعيار على دور مراجع الحسابات في علاقته بالمعلومات المالية المستقبلية . عبده (2006 : 64).

وقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة معرفة الآراء حول موقف مراجع الحسابات من الإفصاح عن التنبؤات المالية، حيث كان هناك اتجاهان بشأن موقف مراجع الحسابات من الإفصاح عن التنبؤات المالية هما: يوسف (1997) :

الاتجاه التقليدي: الذي يتسم بالحيطه والحذر، يرى أنه على مراجع الحسابات عدم قبول فحص أيه تنبؤات عن الأرباح بهدف إبداء الرأي بشأنها، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى مايلي:

أ. يتم تقدير التنبؤات عن طريق التقدير الشخصي ، وفي ظل ظروف عدم التأكد، وبالتالي يصعب مراجعتها وإعداد التقرير عنها.

ب. تركز التنبؤات على العديد من الفروض والمتغيرات التي قد لا تتحقق في المستقبل ، وقيام مراجع الحسابات بفحصها وإعداد تقرير عنها قد يؤدي إلى فقدان الثقة فيما يعده من تقارير.

ج. لا يمكن لمراجع الحسابات مراجعة فحص التنبؤات وإبداء الرأي بشأنها ؛ لعدم توافر أدلة الإثبات التي تمده بالإقناع الكافي لها كما يحدث في مراجعة القوائم التاريخية .

د. إن المراجع يعدّ مخلا بأداب وسلوك المهنة إذا سمح له أن يقرن اسمه بتقديرات أو تنبؤات نتائج عمليات مستقبلية بطريقة قد تحمل على الاعتقاد أنه يشهد بصحة هذه التنبؤات .

هـ. لا يتوفر لمراجع الحسابات المهارات اللازمة والتدريب الكافي الذي يمكنه من تقييم الطرق والأساليب التي تستخدمها الإدارة في إعداد التنبؤات المالية .

و. لا يمكن لمراجع الحسابات إعطاء تقرير بصدق التنبؤات المالية مع علمه أنها قد لا تتحقق .

الاتجاه الحديث : حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يتعين على مراجع الحسابات أن يقبل فحص هذه التنبؤات وإعداد تقرير عنها بما يتناسب مع طبيعة هذه التنبؤات. وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى مايلي: يوسف (1997):

أ. إن اعتماد مراجع الحسابات للتنبؤات سوف يقنع قراءها بدقتها وصدقها في حدود التحفظات والإيضاحات التي بينها في تقريره .

ب. إن مراجع الحسابات على علم تام بما يحيط هذه التنبؤات من عدم التأكد وأنها قد لا تتحقق وبالتالي فإنه عند إعداد تقريره عنها سوف يكشف عن أبعاد ذلك ، وبالتالي يساهم في حماية المستخدمين من سوء فهم طبيعة هذه التنبؤات .

ج. من غير الممكن الوصول إلى المصدقية المطلقة في إعداد التنبؤات، ولكن المطلوب فيه تحقيق المصدقية النسبية . ولاشك أن قيام المراجع بفحص هذه القوائم سوف يساهم في تحقيق المصدقية المناسبة ، كما أنه سوف يساعد الإدارة في إعداد هذه القوائم بما يتفق والمصدقية الواجبة .

د. إن مراجع الحسابات لن يشير في تقريره إلى دقة التنبؤات وعدالتها كما هو الحال عند قيامه بفحص القوائم المالية التاريخية ، وإنما رأيه سوف يكون محدودا في ضوء ما يمكن التحقق منه، ووجود أدلة إثبات تدعمه .

هـ. لا يشهد المراجع بصحة ودقة التنبؤات، وإنما يقدم رأياً فنياً بشأن سلامة إعداد هذه التنبؤات، وبالتالي لا يعدّ مخللاً بآداب وسلوك المهنة .

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل مفهوم الإفصاح عن التنبؤات المالية في الفكر المحاسبي من حيث تعريفه عند العديد من الباحثين ، كما تم تناول التفرقة بين التنبؤات المالية ، والتقديرات المالية.

وقد تم أيضاً تناول وسائل وأشكال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، بالإضافة إلى الفئات المستخدمة لهذه التنبؤات المالية.

وبعد استعراض مفهوم الإفصاح عن التنبؤات المالية والوسائل والأشكال والفئات المختلفة له ، فإنه من الأهمية التعرض لموضوعين ذوي علاقة هامة بموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية ، حيث تم تناول الآراء والاتجاهات الفكرية بشأن الإفصاح عن التنبؤات المالية، وكذلك قد تم تناول الإصدارات المهنية والتشريعات القانونية في مجال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.

الفصل الرابع

الدراسات السابقة والإطار النظري وفرضيات الدراسة

الفضل الرابع

الدراسات السابقة والإطار النظري وفرضيات الدراسة

يتناول هذا الفصل استعراض للدراسات السابقة ذات العلاقة، وتكوين الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها .

1-4 الدراسات السابقة:

تناول هذا القسم مجموعة من الدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية وأثره على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك على النحو التالي:

أ. الدراسات المتعلقة بتأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على أسعار الأسهم وعلى قرارات المستثمرين والمحللين الماليين:

تناول الباحثون العديد من الدراسات التي تتعلق بتأثير الإفصاح عن التنبؤات على أسعار الأسهم وقرارات المستثمرين والمحللين الماليين، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات.

1. دراسة (jaggi, 1984) (نقلًا عن عبده، 2006):

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن تنبؤات الإدارة يكون ذا محتوى معلوماتي بالنسبة لتوقعات المستثمرين، حيث إن هذا الإفصاح يؤثر على تحركات سعر السهم. وترجع التعديلات في توقعات المستثمرين إلى عوامل عديدة التي منها تنبؤات الإدارة.

إن الإدارة لا تكون مسؤولة عن عدم تحقيق التنبؤات المنشورة إذا أعدت هذه التنبؤات بإخلاص وبدرجة معقولة من العناية والمهارة، وإذا عكست الاعتقاد الحقيقي للإدارة فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية. وإذا عرضت الشركة تنبؤاتها بطريقة ملائمة ، فإنه لا يجب أن يكون هناك ضغط على الإدارة لتحقيق تنبؤاتها ، فتحليل أسباب عدم مقابلة هذه التنبؤات ، وشرح كيفية استجابة الشركة يجب أن يكون كافياً.

إن اتباع المحاسبين للخطوط المرشدة من قبل المنظمات المهنية في إعداد وعرض تنبؤات الإدارة والإفصاح عن الفروض التي بنيت عليها هذه التنبؤات يمكن أن يدرأ عنهم المسؤولية القانونية المحتملة .

2. دراسة (Ajinkya and gift,1984) (نقلاً عن طاحون،2003):

حيث لاحظ أن إعلان مديري الشركات عن تنبؤات الأرباح يؤثر على سوق رأس المال ، حيث يتم تعديل توقعات السوق وقيم التوازن لأسهم الشركات، ويتم ذلك بطريقة غير متحيزة ، أي أن تنبؤات الأخبار السارة تكون مصحوبة بتعديل الأسعار لأعلى، وتنبؤات الأخبار السيئة تكون مصحوبة بتعديل الأسعار لأدنى.

كما استنتج الباحثان أن هناك حوافز تدفع المديرين للإفصاح عن كل من الأخبار السارة والأخبار السيئة وذلك يتضمن إفصاح كامل أو متماثل للمعلومات الخاصة على أساس اختبائي.

3. دراسة (Richardson and Ro,1984) (نقلاً عن حيزان ،2007):

حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات المحاسبية أن أسعار الأوراق المالية تتأثر بالإفصاح المحاسبي ، وهذا يمثل مقياساً ضمناً للمحتوى المعلوماتي، وقد يؤثر المحتوى المعلوماتي

في الإفصاح المحاسبي، فإذا كان المحتوى المعلوماتي يشير إلى أن قيمة الأوراق المالية أكبر من القيمة السوقية فإن إدارة الوحدة الاقتصادية تفصح عن تلك المعلومات ، ما يترتب عليه ارتفاع أسعار الأوراق المالية ، ومن ثم يفسر المستثمرون عدم الإفصاح بوجود أنباء سيئة ، ما يدفع الإدارة إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

4. دراسة (pownall wisely wavymre,1989)(نقلًا عن دردير،2000):

تناولت هذه الدراسة تحليل المحتوى الإخباري لتنبؤات الإدارة والأرباح وأثره على سعر السهم ،حيث تم تناول الإفصاح عن تنبؤات الأرباح، سواء اتخذ ذلك الإفصاح شكل رقم محدد، أو في صورة مدى، أو في صورة حد أدنى أو أقصى، وسواء كانت الفترة التي يغطيها التنبؤ سنة أو أقل من سنة .

وقد طبقت الدراسة على عينة من التنبؤات الإدارية بالأرباح تم جمعها خلال الفترة من 1 يوليو 1979 وحتى 31 ديسمبر 1987 وقد بلغت هذه التنبؤات عدد 1252 تنبؤًا يخص وحدة اقتصادية ، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في تحليل البيانات .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن التنبؤات المالية التي تتخذ شكل رقم محدد لها تأثير على أسعار الأسهم لا يختلف جوهرياً عن تأثير الأشكال الأخرى من الإفصاح عن التنبؤات المالية (في صورة مدى أو في صورة حد أدنى أو أقصى) وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن التنبؤات المالية التي تعطى فترة أقل من سنة لها تأثير على أسعار الأسهم يختلف جوهرياً عن تأثير الفترة السنوية.

5. دراسة (Ronald et al, 1990)

تناولت هذه الدراسة التعرف على دوافع الإدارة للإفصاح عن تنبؤاتها بالأرباح المستقبلية ، حيث تم تناول أربعة عوامل لمعرفة مدى تأثيرها على الإفصاح عن التنبؤات، وتتمثل هذه العوامل في :

الأنباء السارة ، وتصحيح تنبؤات المحللين الماليين ، وإصدار أسهم رأسمال جديدة ، وهيكلة الملكية، وقد تم اختيار الفروض التالية :

- تميل الشركات التي تفصح عن تنبؤاتها إلى أن يكون لديها أنباء سارة مقارنة بتلك التي تفصح عن تنبؤاتها .

- يختلف الخطأ المطلق لتنبؤات المحللين الماليين بالنسبة للشركات التي تفصح عن تنبؤاتها، وتلك التي لا تفصح عن تنبؤاتها.

- يزداد احتمال قيام الشركات التي تفصح عن تنبؤاتها نسبة كبيرة من الملاك الخارجين مقارنة بتلك التي لا تفصح عن تنبؤاتها .

ولاختبار هذه الفروض تم إجراء الدراسة على عينة من 146 تنبؤاً أفصحت عنها الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1985. قد توصلت الدراسة إلى كل من الخطأ المطلق لتنبؤات المحللين الماليين ، وإصدار أسهم رأس المال ، ونسبة الملاك الخارجين في الشركة تؤثر على الإدارة عند اتخاذها قرار الإفصاح عن تنبؤاتها المستقبلية. وأوضحت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين إفصاح الإدارة عن تنبؤاتها ونوعية الأنباء المفصح عنها سواء أكانت أنباء سارة أو غير سارة .

6. دراسة (skinner,1994):

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الأرباح الإدارية على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية، كما تناولت الدراسة العلاقة بين الأفق الزمني للتنبؤ (أي الإفصاح السنوي عن التنبؤات في مقابل الإفصاح ربع السنوي) ونوع الأخبار المتعلقة بالأرباح، أي هل هي أخبار جيدة أو أخبار سيئة؟

وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 93 وحدة اقتصادية تم اختيارها عشوائياً، وتم دراساتها خلال الفترة من 1981 إلى 1990 حيث تم تجميع عدد 374 إفصاحاً عن الأرباح التنبؤية تم خلال من هذه الفترة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن استجابة سعر السهم للأخبار السيئة أكبر من استجابته للأخبار الجيدة المرتبطة بالأرباح التنبؤية السنوية وربع السنوية، وسواء اتخذ التنبؤ شكل نقطة أو مدى أو في صورة وصفية أو في صورة حد أعلى أو أدنى.

كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري وربع السنوي عن الأرباح التنبؤية أكثر احتمالاً لنقل الأخبار السيئة عن الإفصاح الاختياري السنوي عن الأرباح التنبؤية، أما عن العلاقة بين نوع الأخبار (جيدة/سيئة) وأشكال الإفصاح، فأشارت النتائج إلى أن الوحدات الاقتصادية تفصح عن الأخبار الجيدة في صورة نقطة أو مدى، بينما يتم الإفصاح عن الأخبار السيئة في صورة وصفية.

وعلى ذلك تشير هذه الدراسة إلى اهتمام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح الاختياري وعن تنبؤات الأرباح التي تتضمن أخباراً سيئة، ولعل ذلك يرجع إلى المحافظة على سمعة الوحدة الاقتصادية والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع مجتمع الاستثمار، كما أن الإفصاح

الاختياري عن تنبؤات الأرباح التي تتضمن أخباراً جيدة ضروري حتى تميز الوحدة الاقتصادية نفسها عن الوحدات الأخرى ذات الأداء الأقل.

7. دراسة (Abdulla,1996)(نقلاً عن الجبر ، 2007)

حيث أوضحت هذه الدراسة أن الشركات التي لديها أنباء حسنة تعلن عن قوائمها السنوية بشكل أسرع من الشركات التي لديها أنباء سيئة، وذلك بالاعتماد على هذه الأنباء لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

8. دراسة (Ackert et al,1997)(نقلاً عن حيزان ، 2007) :

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استمرار المستثمرين في الحصول على التنبؤات المالية لفترة طويلة يؤدي إلى زيادة قدراتهم على استخدام تلك التنبؤات المالية في اتخاذ قراراتهم وفي محاولة للتعرف على الاختلاف بين الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المساهمة الكندية فيما يتعلق بإفصاح الإدارة عن تنبؤاتها المالية أتضح من دراسة (2005) Baginski et al أن التنبؤات المالية التي تعدها الشركات المساهمة الأمريكية تغطي فترة قصيرة مقارنة بالشركات المساهمة الكندية.

9. دراسة (hirst et al ,1999):

تناولت اختبار رد فعل المستثمرين عند نشر تنبؤات الإدارة بالأرباح . كما تناولت تنبؤات الإدارة من حيث الشكل والمصادقية، وقد تم إجراء دراسة تطبيقية اشترك فيها 126 طالب دراسات عليا في مجال إدارة الأعمال ، وقد تم اعتبار ثقة المستثمرين في تنبؤات الإدارة هو المصدر التابع، وهو دالة في المتغيرات المستقلة المتمثلة في دقة التنبؤات (سواء كانت مرتفعة أو منخفضة) ، وشكل التنبؤ (رقم محدد أو مدى).

وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات أن ثقة المستثمرين في تنبؤات الإدارة كلما زادت دقة التنبؤات السابقة للإدارة يزداد بذلك اعتمادهم عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، أما بخصوص شكل التنبؤات، سواء أكانت في صورة رقم محدد أو في صورة مدى، فإن اختلاف شكلها بهذه الصور لا يؤثر على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

10. دراسة (الديسبي، 2002) :

ركزت هذه الدراسة على اختبار اثر الإفصاح عن تنبؤات الأرباح على تقييم المستثمرين لأسهم الشركات المساهمة في مصر. تم إجراء هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف . يتمثل الهدف الأول في تعريف وسائل وأساليب الإفصاح عن تنبؤات الأرباح . ويتمثل الهدف الثاني في تحليل الدراسات المحاسبية السابقة المتعلقة بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح . ويتمثل الهدف الثالث في إجراء اختبار لأثر التنبؤات بالأرباح على تقدير المستثمرين في مصر لقيم الأسهم في ظل إفصاح الإدارة عن تنبؤات الأرباح .

ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم صياغة ثلاثة فروض في ضوء تحليل الدراسات المحاسبية السابقة عن تنبؤات الأرباح . وتم اختبار الفروض من خلال تقييم ثلاث حالات ، وتم توجيه تلك الحالات إلى عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من سماسرة الأوراق المالية والمحاسبين . وقد تم التوصل إلى ثلاث نتائج وهي مايلي:

- يؤدي التنبؤ بتوقع تحقيق انخفاض في الأرباح في الفترة القادمة إلى تحقيق انخفاض في أسعار الأسهم، بغض النظر عن دقة أو عدم دقة التنبؤ في الفترات السابقة.
- في ظل عدم وجود شك في دقة التنبؤات بالفترات السابقة، سيؤدي الإفصاح عن التنبؤ بتوقع استمرار نفس الاتجاه المتزايد للأرباح إلى زيادة أسعار الأسهم بوجه عام ، كما

سيؤدي التنبؤ بتوقع تحقيق أرباح في العام القادم على نحو يقل عن اتجاه الأرباح في الأعوام السابقة إلى انخفاض في أسعار الأسهم على مقدار الزيادة أو الانخفاض في الأرباح المتوقعة للعام القادم بالمقارنة مع الأرباح التي تم تحقيقها في الأعوام السابقة .

- يؤثر الإفصاح عن تنبؤات الأرباح في صورة رقم محدد بشكل أكبر على تقييم الأسهم في سوق الأوراق المالية بالمقارنة بالإفصاح عن تنبؤات الأرباح في شكل مدى. وبالتالي يفضل أن تفصح الشركات التي ترغب في زيادة أسعار أسهمها وتمييز نفسها عن المنافسين عن تنبؤات الأرباح في صورة رقم محدد.

11. دراسة (hutton et al ,2003)(نقلًا عن دلول ،2010):

وقد استنتج أن هناك أشكالاً معينة للإفصاح عن التنبؤات، مثل الإفصاح في صورة رقم، وهذا النوع من الإفصاح يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها لأنها تحتوي على محتوى معلوماتي أكبر، في حين أن الإفصاح الوصفي يتضمن محتوى معلوماتياً أقل، مما يقلل ثقة المستثمرين في هذا الشكل من الإفصاح .

12. دراسة (lev and pen man ,2005) (نقلًا عن دلول ،2010):

وقد بينت هذه الدراسة أنه لا يوجد رد فعل سلبياً على أسعار الأسهم الخاصة بالشركات التي لاتفصح عن تنبؤات الأرباح .

حيث بينت دراسة كل من : lev and pen man (2005) أنه لا يوجد رد فعل سلبي على أسعار الأسهم الخاصة بالشركات التي لاتفصح عن تنبؤات الأرباح .

13.دراسة (عبده، 2006) :

حاولت هذه الدراسة وضع أو اقتراح إطار للإفصاح عن التنبؤات المالية، لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، وقد هدفت الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- بيان أهمية المعلومات التنبؤية في ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية ، ودراسة أثر نشر التنبؤات المالية (سواء تضمنت هذه التنبؤات أخباراً جيدة أو تضمنت أخباراً سيئة) على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية بسوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية .
- تحديد احتياجات المستثمر في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية من المعلومات التنبؤية اللازمة لاتخاذ قراره الاستثماري.
- تحديد أهم المؤشرات والمعلومات التنبؤية المؤثرة في أسعار الأسهم .
- اقتراح إطار للإفصاح عن المعلومات التنبؤية يتناسب مع احتياجات المستثمر في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن التنبؤات المالية يوفر معلومات ملائمة وهامة تفيد في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، ومن ثم فهي تفيد مجموعة المستثمرين، سواء أكانوا حاليين أم مرتقبين، ومجموعة المحللين الماليين، وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن نتائج اختبار الفروض تشير إلى أن كلاً من شكل ونوعية وتوقيت التنبؤات المالية المفصح عنها تؤثر في أسعار الأسهم حتى لو تعددت أشكال الإفصاح عن هذه التنبؤات، سواء أكانت تنبؤات ذات معلومات وصفية أو كمية، كما تؤثر نوعية المعلومات التنبؤية المفصح

عنها على أسعار الأوراق المالية في سوق رأس المال سواء أكانت معلومات تنبؤية حسنة أو سيئة، هذا بالإضافة إلى أن توقيت الإفصاح عن هذه التنبؤات يؤثر في أسعار الأسهم، سواء كانت الفترة التي يغطيها التنبؤ سنة أو أقل، كما يلاحظ على هذا الدراسة أنها قدمت إطاراً مقترحاً للإفصاح عن التنبؤات المالية يتناسب مع احتياجات المستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، وأن هذا الإطار تم اشتقاقه من نتائج الدراسة التطبيقية، كما يصلح هذا الإطار المقترح في هذه الدراسة للتطبيق على جميع الوحدات الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو تجارية أو غير ذلك من الوحدات الاقتصادية .

14. دراسة (الحيزان، 2007) :

حاولت هذه الدراسة التعرف على طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية للشركات المساهمة السعودية، وأساليب ومستوى ذلك الإفصاح، هذا إلى جانب التعرف على تأثير الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات المستثمرين من خلال تحليل نوعية التنبؤات المالية التي يتم الإفصاح عنها، والتي قد تكون مرتبطة بأنباء حسنة وأنباء سيئة، وأسلوب الإفصاح عن التنبؤات المالية، سواء كان إفصاحاً كمياً في صورة رقم، أم إفصاحاً وصفيًا، ومستوى الإفصاح عن تلك السنوات سواء كان ملخصاً أم مفصلاً .

وقد اختبرت الدراسة الفروض التالية :

- أن نوعية التنبؤات المالية المفصح عنها تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .
- طبيعة التنبؤات المالية المفصح عنها وتأثيرها في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .
- توقيت الإفصاح عن التنبؤات المالية وتأثيره في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

- مستوى الإفصاح عن التنبؤات المالية وتأثيرها في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .
ولاختبار الفروض السابقة تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من القوائم المالية لـ (60)
شركة مساهمة سعودية، وقد تم تناول هذه القوائم وذلك خلال الفترة من 2003 إلى
2005 م. وقد تم تقسيم هذه العينة إلى قطاعات نظراً لاختلاف طبيعة الإفصاح
المحاسبي في كل منها ، حيث اتضح من تحليل وفحص القوائم المالية للوحدات
الاقتصادية في جميع القطاعات ، أن الإفصاح عن التنبؤات المالية بـ صور توضح
زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الاستثمارات يعبر عن أنباء حسنة في صورة وصفية،
مع الإشارة إلى أرقام محددة ، هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن تخفيض رأس المال أو
تحقيق الخسائر ، ولكن ذلك لعدد قليل من الوحدات الاقتصادية ، وهذا يمثل إفصاحاً
وصفياً عن أنباء سيئة، وقد تم اعتبار قرارات الاستثمار هي المتغير التابع، وهو دالة في
المتغيرات المستقلة المتمثلة في نوعية التنبؤات المالية، وطبيعة التنبؤات المالية، وتوقيت
الإفصاح عن التنبؤات المالية ، ومستوى الإفصاح عن التنبؤات المالية .

وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن نتائج اختبار الفروض تشير إلى مايلي:

- أن نوعية التنبؤات المفصح عنها تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
- أما طبيعة التنبؤات المالية فنجد أن نتائج الدراسة أوضحت أن المعلومات الكمية المتنبأ بها والمفصح عنها تعتبر مؤثرة في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك بخلاف المعلومات الوصفية .

- وأما توقيت الإفصاح عن التنبؤات المالية فقد أوضحت إجابة المشاركين أن الإفصاح عن التنبؤات الفترية يعتدّ أكثر أهمية وتأثيراً في قرارات الاستثمار من الإفصاح عن التنبؤات المالية السنوية .

- أما فيما يتعلق بالفرض الرابع الخاص بمستوى الإفصاح عن التنبؤات المالية ، فقد أجمعت إجابات جميع المشاركين على أن الإفصاح التفصيلي يفوق الإفصاح الملخص في التأثير في قرارات المستثمرين، ويحتل المرتبة الأولى ، في حين يحتل الإفصاح الملخص المرتبة الثانية.

15. دراسة (دلول ، 2010):

حيث تناولت هذه الدراسة أهمية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية لترشيد القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى دراسة متغيرات ومعوقات هذه التنبؤات في سوق فلسطين للأوراق المالية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي :

- بيان دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية.

- معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن التنبؤات المالية .

- ج. التعرف على تأثير محتوى الإفصاح عن التنبؤات المالية على القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين في السوق.

- التعرف على تأثير طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية على القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين في السوق.

- هـ. التعرف على تأثير توقيت الإفصاح عن التنبؤات المالية على القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين في السوق.

- دراسة معوقات الإفصاح عن التنبؤات المالية من قبل الشركات إن وجدت.

وبينت نتائج الدراسة التزام الشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن التنبؤات المالية، مع وجود اختلاف نسبي في مستوى الإفصاح عن تلك التنبؤات ، وبينت وجود إجراءات جزائية أو عقابية بحق الشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن أي أمور جوهرية قد تؤثر على وضعها المالي أو ملكيتها، وذلك من قبل إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية أو هيئة سوق رأس المال ، كما بينت أيضاً وجود تأثير قوي للمحتوى الإعلامي للإفصاح عن التنبؤات المالية على القرار الاستثماري لدى المستثمر، كما بينت الدراسة أيضاً أن معظم المستثمرين يفضلون أن تفصح الشركات عن تنبؤاتها المالية على شكل بيانات كمية أكثر من إفصاحها عن تلك التنبؤات على شكل بيانات وصفية ، وبينت الدراسة أن المستثمرين يعتمدون على التنبؤات الربع سنوية أكثر من اعتمادهم على التنبؤات السنوية في ترشيد قرارهم الاستثماري ، وأخيراً بينت نتائج الدراسة وجود معوقات تحد من إفصاح الشركات عن تنبؤاتها المالية ، ولعل أهمها عدم التزام بعض الشركات بمراعاة الموضوعية في إعداد التنبؤات المالية.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها توعية المستثمرين بأهمية التنبؤات المالية التي تفصح عنها الشركات، وكيفية استخدامها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك من خلال عقد الندوات، وإصدار نشرات التوعية، وتوسيع نطاق الإفصاح عن التنبؤات

المالية ، لتشمل قوائم مالية مستقبلية تقوم الشركات المدرجة بإعدادها ونشرها بشكل دوري تحت إشراف سوق فلسطين للأوراق المالية.

ب. الدراسات المتعلقة بدقة ومصداقية التنبؤات المالية المفصح عنها :

هناك دراسات عديدة حاولت التطرق لدقة ومصداقية التنبؤات المالية المفصح عنها. وقد أوضحت هذه الدراسات أن مصداقية ودقة هذه التنبؤات تعتمد على درجة ثقة المستثمرين بالتنبؤات السابقة للإدارة، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات :

1. دراسة (الجوهري ، 1991) :

قامت هذه الدراسة بدراسة التنبؤات المالية التي تصدر عن الإدارة أو المحللين الماليين، وتوضح دورها في خدمة قرارات الاستثمار والإقراض وإبداء الرأي في قضية الإفصاح عن التنبؤات المالية، وإدماجها ضمن بيانات التقارير المالية. ولقد كان الهدف من هذه الدراسة يتلخص فيما يلي :

- شرح ماهية التنبؤات المالية، والفرق بينها وبين تخطيط الأرباح، ومناقشة مشاكلات إعداد التنبؤات.
- مناقشة مشكلة الإفصاح عن تنبؤات الإدارة ، ومخاطر الإفصاح الاختياري ، وخصائص الشركات التي تعلن عن تنبؤاتها .
- المقارنة بين دقة تنبؤات المحللين وتنبؤات الإدارة، وتوضيح أهمية الدقة كمعيار بديل لفائدة التنبؤات بالنسبة لقرارات الاستثمار والإقراض.
- بحث المحتوى الإعلامي للتنبؤات ، وهل يختلف المحتوى الإعلامي لتنبؤات الإدارة عن المحتوى الإعلامي لتنبؤات المحللين .

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أن عملية التنبؤ تعني استخدام كل البيانات المناسبة لإعداد تقديرات تتعلق بالمستقبل في محاولة لإزالة أو تقليل عدم التأكد، ويحتاج التنبؤ لتقدير وحكم شخصي وتحليل لعدد كبير من المتغيرات والفروض.
- تشجع البورصة الشركات على الإفصاح عن التنبؤات، وذلك بإدماجها في بيانات التقارير المالية المقدمة للبورصة، وذلك لأن غياب الإفصاح الإجمالي يخلق سوقاً للمعلومات لا يستفيد منها سوى أولئك القادرين على تحمل تكلفة عن هذه المعلومات .
- يقترح الباحث تشجيع الشركات على نشر التنبؤات وتعديلاتها فور إعدادها في مؤتمرات صحفية، وذلك لتقليل فرصة المستثمر الكبير في الحصول على معلومات بطريقة غير عادلة .
- كان الهدف الرئيسي لقوانين بورصات الأوراق المالية هو إعطاء فرصة متساوية لكل فرد في الحصول على المعلومات، فإن الإفصاح الكامل عن الأحداث بما فيها تنبؤات المستقبل يبدو ضروريا لتحقيق هذا الهدف.
- إن الإدارة في وضع أفضل من المحللين الماليين في تحديث تنبؤاتها كلما استجدت ظروف تستدعي ذلك .
- تختلف دقة التنبؤات طبقاً لخصائص الشركات، حيث يدّ كل من الثبات النسبي، وانخفاض المخاطرة، وحجم الشركة من أهم العوامل المؤثرة على دقة التنبؤات المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها .

- تساعد التقارير الفترية على زيادة دقة التنبؤات ، وكذلك تزيد دقة التنبؤات باستخدام التقارير عن قطاعات الشركة.

2. دراسة (firth and smith ,1992) :

قامت هذه الدراسة باختبار بعض العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات الأرباح والتي تفصح عنها نشرات الاكتتاب للشركات المسجلة حديثاً في بورصة نيوزلندا.

وقد اهتمت الدراسة باختبار الفروض التالية :

- دقة التنبؤ تتحسن كلما قصرت فترة التنبؤ.
- دقة التنبؤ تتحسن كلما كبرت الشركة.
- دقة التنبؤ تتحسن كلما مر وقت أطول على إدراج الشركة (عمر الشركة).
- دقة التنبؤ تتحسن إذا كان مراجع حسابات الشركة عضواً في أحد مكاتب المراجعة الكبرى .

- دقة التنبؤ تتحسن كلما انخفض الرفع المالي .

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 89 تنبؤاً للشركات المسجلة حديثاً في بورصة نيوزلندا خلال الفترة من عام 1983 وحتى 1986.

وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن نتائج اختبار الفروض تشير إلى مايلي:

- تتحسن دقة التنبؤات كلما كبر حجم الشركة.
- تتحسن دقة التنبؤات في حالة قصر فترة التنبؤ ، وزيادة عمر الشركة ، ووجود مراجع خارجي عضواً في أحد المكاتب الكبرى للمراجعة ، وفي حالة انخفاض معدل الرفع المالي.

3. دراسة (Frankel et al , 1995) :

تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين اتجاه الشركات المساهمة للإفصاح عن التنبؤات المالية للإدارة وغيرها في الحصول على التمويل الخارجي ، بالإضافة إلى تحديد مدى دقة التنبؤات التي تفصح عنها الإدارة في الفترة التي تسبق الاكتتاب مباشرة.

وباستخدام عينة مكونة من 88 شركة مساهمة أمريكية خلال الفترة من 1980 إلى

عام 1983 والتي تكون ممولة من الخارج. وتتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

- يزداد احتمال الإفصاح عن التنبؤات المالية للإدارة لدى الشركات التي قامت بتمويل خارجي خلال هذه الفترة مقارنة بالشركات التي لم تقم بذلك.

- يزداد احتمال الإفصاح عن التنبؤات المالية للإدارة في الفترة التي تسبق الاكتتاب مباشرة مقارنة بالفترات الأخرى ، وذلك للشركات التي تحصل على تمويل خارجي.

- تكون التنبؤات المالية للإدارة التي يتم الإفصاح عنها في الفترة التي تسبق الاكتتاب مباشرة أكثر دقة وأقل تحيزًا من التنبؤات التي يتم الإفصاح عنها في الفترات الأخرى.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- يوجد ارتباط طردي بين رغبة الشركات المساهمة في الحصول على تمويل خارجي والإفصاح عن تنبؤاتها المالية .

- تفصح الشركات المساهمة المغلقة التي ترغب في طرح أسهمها للاكتتاب العام عن تنبؤاتها المالية في الفترة التي تسبق الاكتتاب مباشرة .

- تتسم التنبؤات المالية التي يتم الإفصاح عنها في الفترة التي تسبق الاكتتاب مباشرة بزيادة مستوى الدقة، وعدم وجود تحيز في تلك التنبؤات . ويرجع السبب في ذلك ليس فقط لمحاولة الإدارة إظهار معلومات إيجابية عن الشركة ، ولكن أيضا لعدم رغبة الإدارة في تحمل المسؤولية القانونية والتعرض لدعاوى قضائية في حالة وجود خطأ في هذه التنبؤات ، وأيضا تجنب التأثير السلبي على سمعة الإدارة .

4. دراسة (Williams ,1996):

اهتمت هذه الدراسة ببيان ما إذا كانت دقة التنبؤات بالأرباح التي قامت الإدارة بإعدادها في الفترات السابقة مؤشراً يعتمد عليه المحللون الماليون فيما يخص مصداقية التنبؤات الحالية للإدارة.

وقد تم إعداد نموذج للاختبار وهذا النموذج قام بوضعه كل من baginski and hassell عام 1990 ، وذلك من أجل اختبار العلاقة بين دقة التنبؤات السابقة ومنفعتها للمحلل المالي، والاعتماد عليها، والحكم على مصداقية ودقة التنبؤات المالية للإدارة ، مع محاولة التحكم في العوامل الأخرى التي تؤثر على دقة ومصداقية التنبؤات، مثل توقيت التنبؤ ، والمحتوي الإعلامي لها . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين منفعة التنبؤات بالأرباح التي قامت الإدارة بإعدادها في فترات سابقة كمؤشر يعتمد عليه المحللون الماليون للحكم على مصداقية البيانات، ودقة التنبؤات المالية للإدارة .

حيث توصلت أيضاً إلى وجود علاقة بين نوعية هذه التنبؤات ومصداقيتها؛ لذلك نجد أن هذه الدراسة قد برهنت على انخفاض مصداقية الأنباء السارة " حسنة" مقارنة بالأنباء غير السارة " سيئة " .

5. دراسة (Baginski and Hassell , 1997) :

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات الإدارة بالأرباح . وقد تم التركيز على ثلاثة عوامل هي: طول فترة التنبؤ ، وحجم الشركة ، وتغير (تقلب) عوائد الأسهم.

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 1212 تنبؤاً بالأرباح للشركات المساهمة الأمريكية خلال الفترة من عام 1983 إلى عام 1986. وللتأكيد من إمكانية تعميم النتائج تم تقسيم تلك العينة وفقاً لأساسين ، أولهما تقسيمها حسب فترة التنبؤ إلى تنبؤات الإدارة بالأرباح السنوية وتضمنت ذلك 922 تنبؤاً ، وتنبؤات الإدارة بالأرباح الفترية ، وتضمن ذلك 290 تنبؤاً وثانيهما ، تقسيم العينة حسب شكل الإفصاح عن تنبؤات الإدارة ، حيث تضمنت أربعة أشكال للإفصاح ، هي الإفصاح عن تنبؤ برقم محدد، و تضم ذلك 251 تنبؤاً بنسبة 20.7% ، والتنبؤ بمدى معين ، ويشمل 231 تنبؤاً بنسبة 19.1% ، والتنبؤ بحد مفتوح (حد أقصى أو أدنى) ويشمل 583 تنبؤاً بنسبة 48.1% ، والتنبؤ بتقدير نوعي يشمل 147 تنبؤاً بنسبة 12.1%.

وقد توصلت الدراسة إلى تأثير دقة تنبؤات الإدارة بالأرباح بالعوامل الثلاثة التي تم اختبارها (طول فترة التنبؤ ، حجم الشركة ، تغير عائدات الأسهم) ، حيث تزداد دقة التنبؤات كلما انخفض طول فترة التنبؤ (التنبؤات الفترية أكثر دقة) ، وكلما صغر حجم الشركة (الشركات الأصغر حجماً تفصح عن تنبؤات أكثر دقة) ، بينما تتناقص دقة التنبؤات مع تغير (تقلب) عوائد الأسهم. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن المديرين هم الذين يحددون دقة تنبؤاتهم التي يتم الإفصاح عنها ، وذلك عن طريق مقارنة منافع عن تنبؤات أكثر دقة بتكاليف إعداد والإفصاح عن تلك التنبؤات .

6. دراسة (لظفي، 1999) :

استهدفت هذه الدراسة القيام بدراسة اختبارية وتجريبية توفر نموذجاً كمياً يحتوي على أهم المتغيرات التي تؤثر على جودة ودقة التنبؤات المالية ما يساعد المحاسبين القانونيين في إعداد هذه التنبؤات والإفصاح عنها في ضوء معايير المراجعة وخدمات إبداء الرأي .
وتتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

- رغم الإجماع على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار، فإن هناك اختلافات جوهرية فيما بين المديرين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين حول الإفصاح الإلزامي أو الاختياري لتلك التنبؤات والتوقعات المالية .

- ليس للعوامل والمتغيرات المؤثرة في جودة ودقة التنبؤات و التوقعات المالية نفس المستوى من الاهتمام من قبل المديرين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين في مصر .

- يفضل قيام المحاسبين والمراجعين بإعداد وفحص التنبؤات والتوقعات المالية ، وذلك لتوافر كافة متطلبات الإعداد والفحص بدرجة كبيرة جداً مقارنة بالمديرين والمحللين الماليين .

- تتفاوت الأهمية النسبية للقوائم المالية المستقبلية كمصدر للمعلومات من وجهة نظر المديرين والمحللين والمحاسبين القانونيين .

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج التي أهمها :

- لاشك أن متخذي القرارات الاستثمارية يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية المستقبلية ، إلا أن هناك اختلافاً وجدلاً واسعاً حول نشر تلك المعلومات والإفصاح عنها للمستثمرين إلزامياً أو اختيارياً.
 - أثبتت غالبية الدراسات معارضة إدارة الشركات للإفصاح الإجمالي للمعلومات المالية المستقبلية لخوفها من المسؤولية نحو الطرف الثالث، إذا ما تبين عدم دقة التنبؤات .
 - أثبتت أدبيات المحاسبية وجود جدل فيما بين مستوى الدقة النسبية المستمدة من تنبؤات كل من الإدارة والمحللين .
 - وجود علاقة بين الدقة النسبية لتنبؤات الأرباح وتوقيت الإفصاح عنها.
 - إعداد التنبؤات والتوقعات المالية في مصر يتم بشكل اختياري وليس إلزامياً.
- 7.دراسة (دردير، 2000) :

قامت هذه الدراسة بدراسة الدقة النسبية لتنبؤات الإدارة بالأرباح مقارنة بتنبؤات المحللين الماليين ، وتحليل أهم العوامل المحددة لهذه الدقة باستخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات . وقد ارتكزت هذه الدراسة على محورين هما :

المحور الأول: دراسة نظرية تستند إلى رصد الكتابات في الفكر المحاسبي والإداري بهدف استقراء مدى أهمية الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالأرباح ، والآراء المعارضة له. وتحليل الدراسات السابقة ، واشتقاق أهم العوامل المحددة لدقة هذه التنبؤات ، والتي من أهمها المحتوى المعلوماتي للتنبؤات ، حجم المنشأة ، نوع الصناعة ، فترة التنبؤ ، مدى تقلب الأرباح ، هيكل الملكية ، مكافآت الإدارة ، عمر المنشأة ، تسجيل الشركة في سوق

الأوراق المالية، هيكل التمويل ، المراجعون الخارجيون ، ومدى خضوع الشركة للتنظيم الحكومي .

المحور الثاني: دراسة تطبيقية تهدف إلى اختبار الدقة النسبية لتنبؤات الإدارة ، واختبار مدى صحة فروض الدراسة باستخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات . وقد تم التوصل للنتائج التالية :

- تتجه تنبؤات الإدارة نحو المغالاة في التقدير، في حين كانت تنبؤات المحللين الماليين أقل منها في المغالاة . وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الإدارة في التفاؤل في تنبؤاتها لمحاولة تحسين الانطباع عن أدائها ، ورغبة المحللين الماليين في التحفظ في تقديرهم .
- تعدّ تنبؤات المحللين الماليين أكثر دقة من تنبؤات الإدارة .وقد يرجع السبب في ذلك إلى اعتماد المحللين الماليين في تنبؤاتهم على معلومات قد لا تتوافر لإدارة المنشأة عن الظروف الاقتصادية العامة ، وكذلك الظروف الخاصة بالصناعة.
- يعدّ كل من محتوى المعلومات التنبؤية ممثلاً للأخبار السيئة وحجم المنشأة، ونوع الصناعة، ونسبة المديونية، ومدى تقلب الأرباح، وعمر المنشأة، وتسجيل المنشأة في بورصة الأوراق المالية والهيكل التمويلي من أهم العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات الإدارة .

8.دراسة (لظفي ،2007) :

قامت هذه الدراسة بدراسة استطلاعية واختبارية للتعرف من جهة على الوضع الراهن لنماذج العرض والإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، ومن

جهة أخرى للتعرف على آراء أطراف بيئة سوق رأس المال في مصر (مديري الشركات، محلي الاستثمار المحاسبين) عن الإفصاح عن التنبؤات أو التوقعات المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية فيما يتعلق بتقييم نماذج وأنماط الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية في سوق رأس المال المصري:

1. لا يتم إعداد التنبؤات والتوقعات المالية في مصر بشكل إلزامي ضمن التقارير المالية السنوية، وإنما يتم بشكل اختياري، وذلك في حالات معينة مثل قيام الشركة بطرح أسهمها للاكتتاب العام.

2. لم يراع عند إعداد ونشر وفحص المعلومات المالية المستقبلية أن تتم التفرقة بين مصطلحي التنبؤات والتقديرات سواء من قبل المحللين الماليين الذين أعدوا تلك المعلومات، أو الإدارة التي اعتمدها، أو مراقبي الحسابات الذين قاموا بفحصها.

3. لا تقوم إدارة الشركات المساهمة بإعداد معلوماتها المستقبلية، وإنما تلجأ إلى شركات الاستثمار في الأوراق المالية (المحللين الماليين).

4. لا يتمشى إعداد ونشر المعلومات المالية المستقبلية مع متطلبات العرض والإفصاح التي تمثل الحدود الدنيا طبقاً لإرشادات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

وفيما يتعلق بالتعرف على آراء أطراف بيئة سوق المال في مصر، فقد تم إجراء دراسة اختبارية على عينة مكونة من محاسبين قانونيين ومحللين ومديري شركات. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. تفضيل الإفصاح الاختياري عن التنبؤات والتوقعات المالية، مع وجود اختلاف بين المديرين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين في تأييد الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المالية

المستقبلية. إذ يؤيد المحاسبون الإفصاح الإلزامي، ويؤيد المحللون الماليون والمديرون الإفصاح الاختياري.

2. تتفاوت الأهمية النسبية للعوامل والمتغيرات المؤثرة في جودة دقة التنبؤات المالية والتوقعات المالية، حيث تم تناول عوامل عديدة منها توقيت الإفصاح، نوع الصناعة، حجم المنشأة، أسلوب الإعداد، المدى الزمني الذي تغطيه. وقد تم التوصل إلى أن هذه العوامل ليس لها نفس المستوى من الاهتمام من قبل المديرين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين في مصر.

3. يفضل قيام المحاسبين القانونيين بإعداد وفحص المعلومات المالية المستقبلية، وذلك لأنه يتوافر لديهم كافة متطلبات معايير الإعداد والإفصاح بدرجة كبيرة مقارنة بالمديرين والمحللين الماليين.

4. يوجد تفاوت في الأهمية النسبية لعرض المعلومات المالية المستقبلية من وجهة نظر المديرين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين، حيث يهتم المحاسبون بالإفصاح الكلي عن القوائم المالية المستقبلية، بينما يكون اهتمام المحللين الماليين بصورة أقل، أما المديرون فيكون اهتمامهم بالعرض الجزئي فقط للمعلومات المستقبلية.

ج. الدراسات المتعلقة بمدى إمكانية إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية وإخضاعها للفحص عن طريق المراجع الخارجي:

تعرضت بعض الدراسات إلى ضرورة قيام الشركات المساهمة بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية ولو بشكل اختياري مع وضع المعايير اللازمة التي تتضمن القواعد التي يجب أن تؤخذ

في الاعتبار عن عملية إعداد هذه التنبؤات ، وكذلك عملية فحصها من قبل المراجع الخارجي
وقيما فيمايلي عرض لبعض هذه الدراسات وهي :

1. دراسة (يوسف،1997) هدفت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة اختباريه للتعرف على
الأوضاع السائدة في البيئة المصرية، وتمثل أهداف الدراسة فيمايلي:

- مدى إمكانية إلزام الشركات المساهمة في مصر بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية التي تعدها
سنويا ، والتي توضح توقعاتها بشأن الدخل المتوقع .

- مدى إمكانية إلزام مراقب الحسابات بفحص التنبؤات المالية لإبداء الرأي بشأن مدى سلامة
إعدادها ، ومدى معقولية الافتراضات التي ترتكز عليها .

- مدى الحاجة أو الضرورة لإصدار إرشادات لفحص التنبؤات المالية تتناسب مع البيئة
المصرية ، أم أنه يمكن الاعتماد على الإرشادات التي أصدرتها الهيئات المهنية
بالخارج .

- وقد اختبرت الدراسة الفروض التالية :

- من المتوقع وجود اختلاف في الرأي بين خبراء الاستثمار ، مديري الشركات المساهمة
،ومراقبي الحسابات بشأن تشريع يلزم الشركات المساهمة بالإفصاح عن تنبؤاتها
المالية ، وإخضاع هذه التنبؤات المالية للفحص عن طريق مراقبي الحسابات .

- من المتوقع وجود بعض المحددات التي قد تجعل من الصعب في الوقت الحاضر إصدار
تشريع لإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية ، وإخضاع هذه التنبؤات
للفحص عن طريق مراقب الحسابات.

- من المتوقع وجود اختلاف في الرأي بشأن إرشادات المراجعة الواجب تطبيقها لفحص التنبؤات المالية طبقاً للتوصيات التي أصدرتها الهيئات المهنية.

- من المتوقع عدم وجود وعي كامل لدى بعض مكاتب الحسابات في مصر بشأن إجراءات الفحص الواجبة للتنبؤات المالية.

- من المتوقع عدم مناسبة بعض الإرشادات التي أصدرتها الهيئات المهنية لفحص التنبؤات المالية للتطبيق في البيئة المصرية .

وقد تم إجراء دراسة ميدانية باستخدام قوائم الاستقصاء ، والتي وجهت لعينة من الخبراء العاملين بمجال الاستثمار في الأوراق المالية ، ومحاسبين ، ومراقبي حسابات ، وقد تم التوصل للنتائج التالية :

- يوجد اختلاف في الرأي بشأن إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية ما بين مؤيد ومعارض.

- توافق نسبة كبيرة من العينة على إلزام مراقبي الحسابات بفحص التنبؤات للتحقق من دقة إعدادها، وللاطمئنان إلى صحة الافتراضات التي تركز عليها ، وللكشف عن طبيعة عدم التأكد المتعلقة بها.

2. دراسة الترهوني (2008) : قامت هذه الدراسة بمعرفة مدى إمكانية إلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية، وكذلك مدى إمكانية قيام المراجع الخارجي بفحصها، ويتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

- مدى إمكانية إلزام الشركات المساهمة في ليبيا بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية .

- مدى إمكانية قيام المراجع الخارجي بفحص التنبؤات المالية .

وقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام صحيفة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي اشتمل على المستثمرين الأفراد، وأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي وطرابلس، والمراجعين الخارجيين المشتغلين من خلال المكاتب الخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، بالإضافة إلى موظفي الأقسام المالية بالشركات المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي.

وقد استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، وقد جاءت نتائج الدراسة كمايلي:

- يعدّ من غير الممكن إلزام الشركات المساهمة والمدرجة في سوق المال الليبي بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية.

- يعدّ من الممكن قيام المراجع الخارجي في ليبيا بفحص التنبؤات المالية إذا ما أفصحت عنها الشركات .

ولكي تصبح الشركات المساهمة في ليبيا جاهزة لمقابلة تقنين متطلبات الإفصاح عن تلك المعلومات فإن الدراسة تقترح عدداً من التوصيات كالتالي:

▪ وضع معايير تتضمن قواعد إرشادية تؤخذ في الاعتبار عند إعداد التنبؤات المالية .

- وضع معايير استرشادية تساعد المراجعين عند فحص التنبؤات المالية .

- ينبغي أن تقوم كل الشركات المساهمة ومكاتب المراجعة بجلب المؤهلات والخبرات في

التخصصات اللازمة في مجال التنبؤات المالية ، وكذلك تبني برامج للتدريب أثناء

العمل، وذلك لتطوير وزيادة كفاءة الموظفين .

- حث الشركات المساهمة على الإفصاح عن تنبؤاتها بشكل اختياري ، وبحث السبل المناسبة

لتسهيل مهمة الحصول على المعلومات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية .

د.. الدراسات المتعلقة بمشكلات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية :

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ضعف وقصور في تطبيق الأساليب الصحيحة والأساسية للإفصاح عن التنبؤات المالية، كما يوجد هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية . وسنعرض فيمايلي بعض هذه الدراسات :

1. دراسة طاحون (2003) : تناولت هذه الدراسة التعرف على المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية في البيئة المصرية ، وأشارت إلى أهمية استخدامات القوائم المالية المستقبلية في العديد من المجالات، كدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة المختلفة التجارية والصناعية والخدمية ، كما تساهم المعلومات المالية المستقبلية في مجالات الاقتراض من البنوك، وطرح المنشآت لأسهمها ومستنداتهما، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقييم الاستثمارات، وخطط التوسع ، إلا أن هناك بعض المعوقات المحاسبية التي تواجه إعدادها، كصعوبة التنبؤ ببعض عناصر القوائم المالية ، وتحيز الإدارة في الإفصاح عن التنبؤات الملائمة " الأخبار السارة " والتنبؤات غير الملائمة " الأخبار غير السارة " وتغير الطرق المحاسبية ، وما قد ينطوي عليه من مخاطر وصعوبة تحقيق بعض الإرشادات الهامة لإعدادها ، كعدم توفر الأمانة، وحسن النية لدى إدارة المنشأة ، وعدم بذل العناية المهنية اللازمة، كتوفر أشخاص ذوي كفاءة مهنية عالية في المجالات الهامة التي يتطلب تحقيق دقة التنبؤ الإلمام بها .

2. دراسة التراكوي (2011) : تناولت هذه الدراسة مشكلة الإفصاح الحالي عن المعلومات التنبؤية في سوق المال الليبي الذي لايراعي احتياجات المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري

، وأشارت هذه الدراسة إلى وجود بعض العوائق والمشكلات التي تعوق الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعترض الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية بالشركات المساهمة الليبية .

وقد تم إجراء دراسة ميدانية، وذلك من خلال تصميم استمارة الاستبانة ثم دعم هذه الوسيلة بوسيلة أخرى من خلال إجراء المقابلات الشخصية لغرض توضيح الأسئلة الواردة في استمارة الاستبانة ، وقد تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي في تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبانة والمقابلات الشخصية.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي تبين أن هناك معوقات بشكل عام تعترض الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية بالشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي، وهي:

- انخفاض مستوى التأهيل العلمي والعملية بمجال إعداد التنبؤات المالية والإفصاح المحاسبي عنها.
- عدم فهم وتفسير متطلبات الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.
- عدم إلزام الشركات المساهمة الليبية بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية .
- عدم إعطاء المراجعين الخارجيين رأياً حول قيام الشركات المساهمة الليبية بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.

4-2 الإطار النظري العام للدراسة:

يوضح هذا الجزء من الدراسة المتغيرات المستقلة التي يحتمل أن تؤثر على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (المتغير التابع)، وذلك استناداً على الدراسات السابقة و الإطار

النظري للدراسة ، وهو يمثل شبكة العلاقة بين المتغيرات في إطارها العام ، وذلك على النحو الوارد بالشكل (1-4).

1-2-4 تحديد وتسمية متغيرات الدراسة:

يمكن تصنيف المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، واستخدامها في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية على النحو التالي:

1. المتغير المستقل الرئيسي "شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية" حيث يمكن قياسه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1-1 الإفصاح في صورة رقم محدد (الديسبي، 2002؛ عبده، 2006؛ حيزان، 2007؛ دلول، 2010، (Hirst et al., 1999)؛

2-1 الإفصاح في صورة معلومات وصفية (عبده، 2006؛ دلول، 2010).

3-1 الإفصاح في صورة مدى (؛ الديسبي، 2002؛ عبده، 2006؛ حيزان، 2007؛ دلول، 2010) (Hirst et al., 1999)؛

4-1 الإفصاح في صورة حد أدنى أو أقصى (عبده، 2006؛ دلول، 2010)

5-1 الإفصاح في صورة نسبة مئوية (حيزان، 2007؛ دلول، 2010)

2. المتغير المستقل الرئيسي "بنوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية" وحيث يمكن

قياسه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1-2 صافي الربح أو (الخسارة) المتوقع (لطف)

،1999؛الديسبي،2002؛عبده،2006؛حيزان،2007؛دلول،2010)

2-2 تكلفة المبيعات المتوقعة (عبده،2006)

2-3 الأصول طويلة الأجل المتوقعة (عبده،2006)

2-4 الأصول المتداولة المتوقعة (عبده،2006)

2-5 إجمالي حقوق الملكية المتوقعة (عبده،2006)

2-6 صافي رأس المال المتوقع (عبده،2006؛حيزان،2007؛دلول،2010).

2-7 التزامات طويلة الأجل المتوقعة (عبده،2006)

2-8 صافي التدفقات النقدية المتوقعة (عبده،2006؛حيزان،2007؛دلول،2010)

2-9 صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الاستثمارية (عبده،2006؛دلول،2010)

2-10 صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التمويلية (عبده،2006؛دلول،2010)

2-11 مستقبل الصناعة التي تعمل بها الشركة (عبده،2006)

2-12 مستقبل النشاط الاقتصادي في البلد التي تعمل بها الشركة (عبده،2006)

2-13 كمية الإنتاج المتوقعة (عبده،2006)

2-14 كمية المبيعات المتوقعة (عبده،2006؛حيزان،2007؛دلول،2010)

2-15 سعر البيع المتوقع (عبده،2006)

2-16 خطة التوسع في الأصول الثانية (عبده، 2006؛ حيزان، 2007)

2-17 نفقات البحوث والتطوير المخططة (عبده، 2006)

2-18 عدد العاملين المتوقع (عبده، 2006)

2-19 العائد المتوقع للسهم (حيزان، 2007؛ دلول، 2010)

2-20 تخفيض الخسائر في المستقبل (حيزان، 2007)

2-21 الإعلان عن توزيعات للأرباح (حيزان، 2007؛ دلول، 2010)

2-22 الإعلان عن انخفاض الأرباح (الديسبي، 2002؛ عبده، 2006؛ حيزان، 2007)

2-23 الإعلان عن زيادة رأس المال (عبده، 2006؛ حيزان، 2007؛ دلول، 2010)

2-24 الإعلان عن تقديم مزيد من الخدمات في المستقبل (حيزان، 2007)

2-25 عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم

التاريخية (دلول، 2010)

2-26 تغييرات على عناصر حقوق الملكية (دلول، 2010)

2-27 تغييرات على الهيكل التمويلي (دلول، 2010)

2-28 حجم المعلومات المنشورة (العراقي، 1990؛ طاحون، 2003)

3. المتغير المستقل الرئيسي "بتوقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية" حيث يمكن

قياسه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

3-1 الإفصاح الربح السنوي (درديـر ، 2000؛ عبده

، 2006؛ حيزان، 2007؛ لطفي، 2007؛ دلول، 2010) (Firth and Smith, 1992

؛ (; Baginski and Hassell,1997

2-3 الإفصاح النصيف السنوي (دردير ، 2000 ؛ عبده

،2006؛ حيزان،2007؛ لطفي،2007؛ دلول،2010) (Firth and Smith,1992

؛ (; Baginski and Hassell,1997

3-3 الإفصاح السنوي (دردير ، 2000 ؛ عبده ،2006؛ حيزان،2007؛ لطفي،2007؛ دلول،2010)

(Firth and Smith,1992

؛ (; Baginski and Hassell,1997

4. المتغير المستقل الرئيسي " بدقة التنبؤات المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها" حيث يمكن

قياسه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية :

4-1 الدقة النسبية لتنبؤات الإدارة مقارنة بتنبؤات المحللين الماليين(لطي، 1999؛

دردير،2000).

4-2 محتوى معلومات تنبؤية متمثلاً لأخبار سيئة (دردير، 2000) (Williams,1996) ؛

4-3 الصناعة عالية التقنية (دردير،2006؛ لطفي،2007)

4-4 قلة ملكية المديرين للأسهم (دردير،2006)

4-5 زيادة عمر الشركة (دردير، 2000) (Firth and smith,1992) ؛

4-6 تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية(دردير،2006)

4-7 قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي(دردير،2006)

4-8 دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة بإعدادها في فترات سابقة (الديسبي، 2006)

(Hirstal et al .,1999 , williams,1996) ؛

4-9 الثبات النسبي للأرباح (الجوهري،1991؛ردير،2006).

4-10 انخفاض المخاطرة (الجوهري،1991).

4-11 أقصر فترة التنبؤ (لطي، 2007) (Firth and Smith,1992 (Baginski and

؛ hassell,1997

4-12 انخفاض معدل الرفع المالي (firth and smith,1992)

4-13 مراجعة حسابات الشركة من قبل مكاتب كبيرة (Firth and smith,1992)

4-14 التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ الاكتتاب (Frankel et al .,1995)

4-3 الإطار النظري الخاص للدراسة:

بعد دراسة الإطار النظري العام للدراسة في ضوء متغيرات البيئة المحلية (العوامل البيئية التي يتم من خلالها عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في ليبيا)، وفي ضوء خبرة الباحثة نستنتج أن كل المتغيرات الرئيسية والفرعية الواردة بالإطار العام للدراسة ، باستثناء المتغير المستقل الفرعي المتعلق بالدقة النسبية لتنبؤات الإدارة مقارنة بتنبؤات المحللين الماليين ، تمثل شبكة العلاقة بين المتغيرات في البيئة الليبية، وذلك على النحو الوارد بالشكل (4-2).

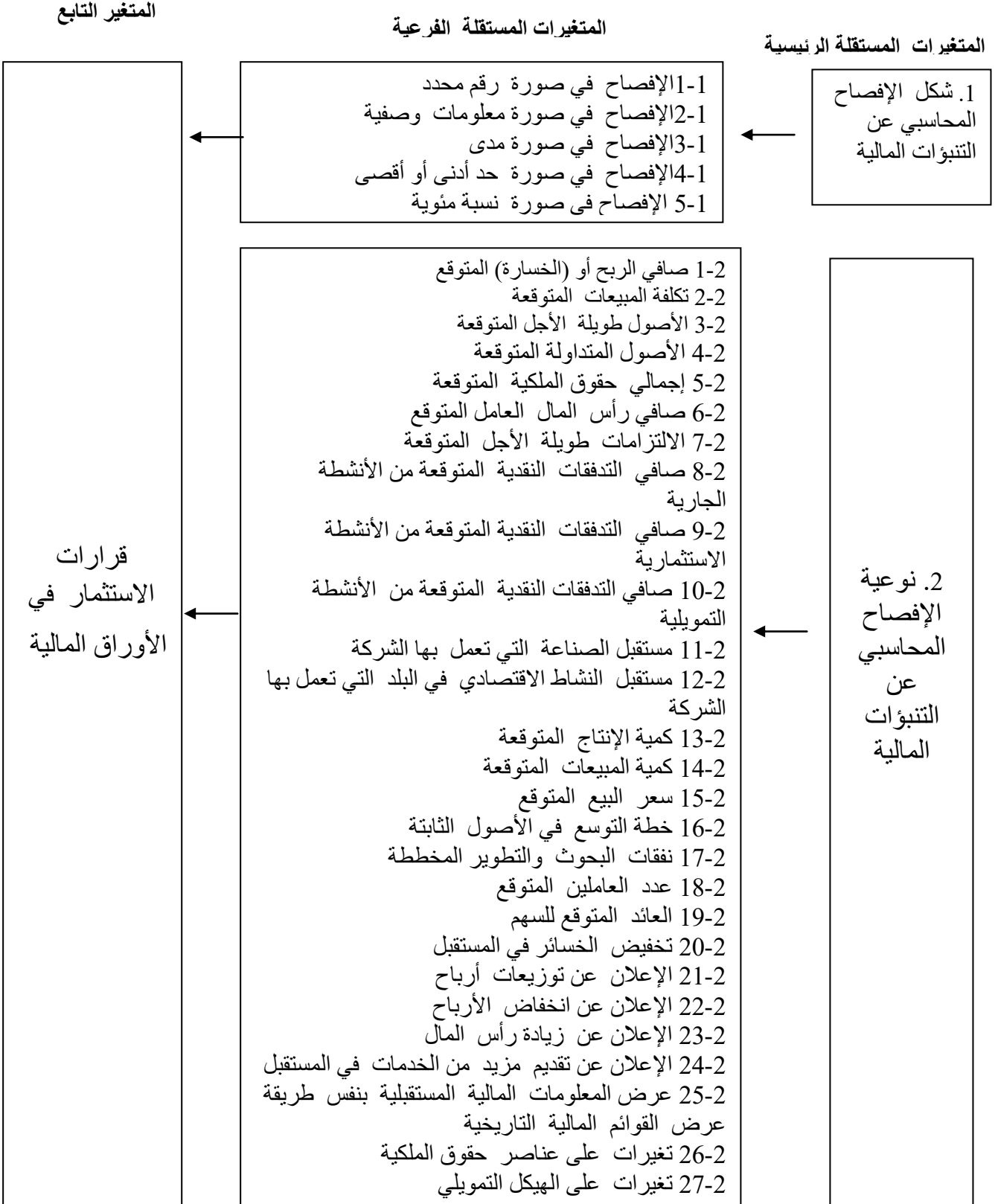
حيث تم استبعاد هذا المتغير من الإطار النظري الخاص للدراسة؛ لعدم وجود محللون

ماليون في البيئة الليبية أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

شكل رقم (1-4)

الإطار النظري العام للدراسة

(شبكة العلاقة بين المتغيرات في إطارها العام)



3. توقيت الإفصاح
المحاسبي عن
التنبؤات المالية

1.3 الإفصاح الربع سنوي
2.3 الإفصاح النصف سنوي
3.3 الإفصاح السنوي

4. دقة التنبؤات
المالية التي
تقوم الإدارة
بإعدادها

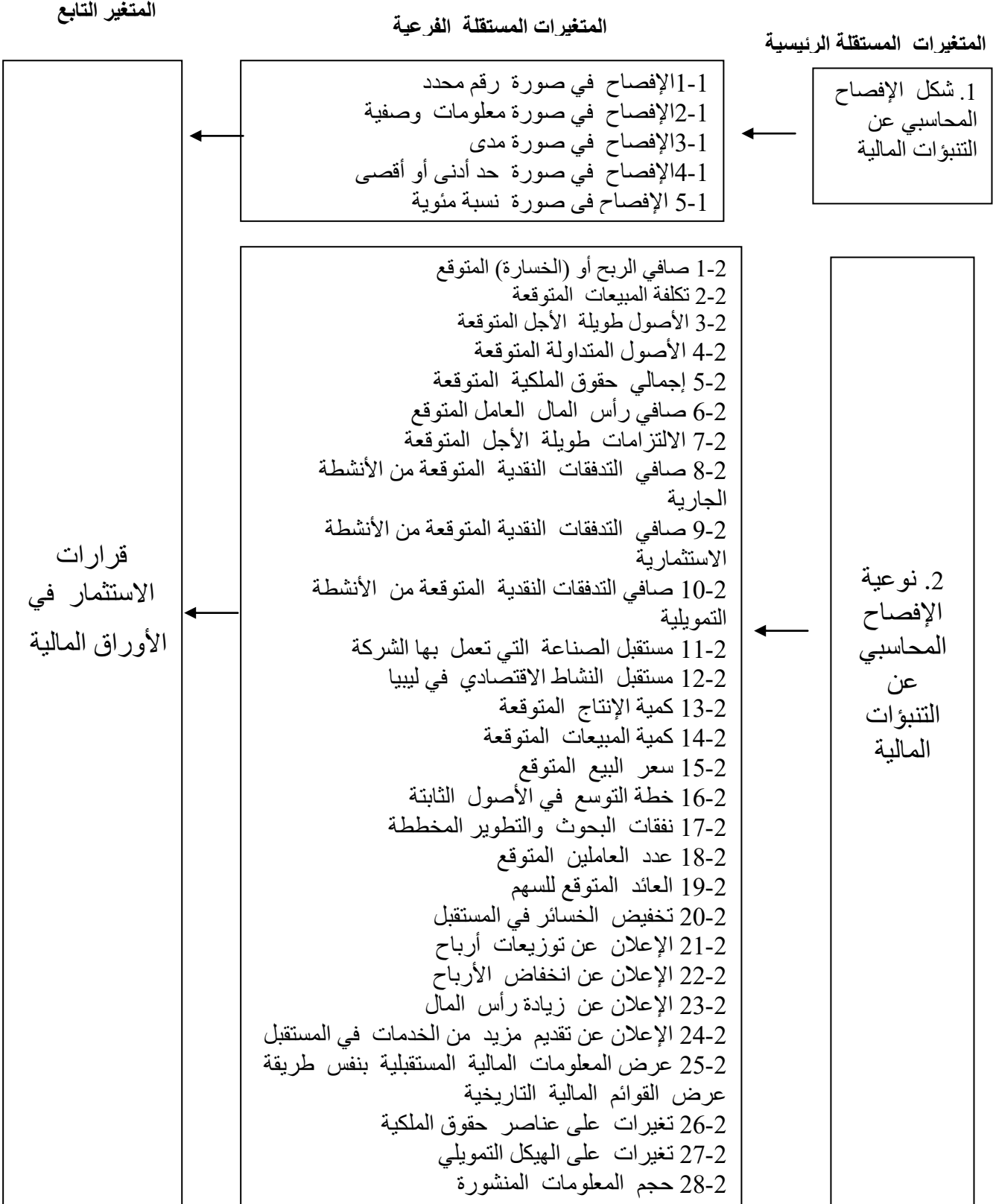
1.4 الدقة النسبية لتنبؤات الإدارة مقارنة
بتنبؤات المحللين الماليين
2.4 محتوى معلومات تنبؤية ممثلاً لأخبار
سيئة
3.4 الصناعة عالية التقنية
4.4 قلة ملكية المديرين للأسهم
5.4 زيادة عمر الشركة
6.4 تسجيل الشركة في بورصة الأوراق
المالية
7.4 قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي
8.4 دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة
بإعدادها في فترات سابقة
9.4 الثبات النسبي للأرباح
10.4 انخفاض المخاطرة
11.4 قصر فترة التنبؤ
12.4 انخفاض معدل الرفع المالي
13-4 مراجعة حسابات الشركة من قبل
مكاتب كبيرة
14-4 التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ
الاكتتاب

قرارات
الاستثمار
في
الأوراق
المالية

شكل رقم (4-2)

الإطار النظري الخاص للدراسة

(شبكة العلاقة بين المتغيرات في ضوء خصائص البيئة الليبية)



3. توقيت الإفصاح
المحاسبي عن
التنبؤات المالية

1.3 الإفصاح الربع سنوي
2.3 الإفصاح النصف سنوي
3.3 الإفصاح السنوي

4. دقة التنبؤات
المالية التي
تقوم الإدارة
بإعدادها

1.4 محتوى معلومات تنبؤية ممثلاً لأخبار
سيئة
2.4 الصناعة عالية التقنية
3.4 قلة ملكية المديرين للأسهم
4.4 زيادة عمر الشركة
4.5 تسجيل الشركة في بورصة الأوراق
المالية
6.4 قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي
7.4 دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة
بإعدادها في فترات سابقة
8.4 الثبات النسبي للأرباح
9.4 انخفاض المخاطرة
10.4 قصر فترة التنبؤ
11.4 انخفاض معدل الرفع المالي
12-4 مراجعة حسابات الشركة من قبل
مكاتب كبيرة
13-4 التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ
الاكتتاب

قرارات
الاستثمار
في
الأوراق
المالية

4-4 فرضيات الدراسة:

اعتماداً على الإطار النظري الخاص للدراسة يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية على

النحو التالي :

4-4-1 الفرضية الرئيسية الأولى "يؤثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً

جوهرًا موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

- هذا ونستخدم المتغيرات الفرعية التالية لقياس الفرضية الرئيسية الأولى :

1-1 الإفصاح في صورة رقم محدد

2-1 الإفصاح في صورة معلومات وصفية

3-1 الإفصاح في صورة مدى

4-1 الإفصاح في صورة حد أدنى أو أقصى

5-1 الإفصاح في صورة نسبة مئوية

4-4-2 الفرضية الرئيسية الثانية "تؤثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً

جوهرًا موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

- هذا ونستخدم المتغيرات الفرعية التالية لقياس الفرضية الرئيسية الثانية :

1-2 صافي الربح أو (الخسارة) المتوقع

2-2 تكلفة المبيعات المتوقعة

3-2 الأصول طويلة الأجل المتوقعة

4-2 الأصول المتداولة المتوقعة

5-2 إجمالي حقوق الملكية المتوقعة

- 6-2 صافي رأس المال العامل المتوقع
- 7-2 الالتزامات طويلة الأجل المتوقعة
- 8-2 صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الجارية
- 9-2 صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الاستثمارية
- 10-2 صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التمويلية
- 11-2 مستقبل الصناعة التي تعمل بها الشركة
- 12-2 مستقبل النشاط الاقتصادي في ليبيا
- 13-2 كمية الإنتاج المتوقعة
- 14-2 كمية المبيعات المتوقعة
- 15-2 سعر البيع المتوقع
- 16-2 خطة التوسع في الأصول الثابتة
- 17-2 نفقات البحوث والتطوير المخططة
- 18-2 عدد العاملين المتوقع
- 19-2 العائد المتوقع للسهم
- 20-2 تخفيض الخسائر في المستقبل
- 21-2 الإعلان عن توزيعات أرباح
- 22-2 الإعلان عن انخفاض الأرباح
- 23-2 الإعلان عن زيادة رأس المال
- 24-2 الإعلان عن تقديم مزيد من الخدمات في المستقبل
- 25-2 عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية

26-2 تغيرات على عناصر حقوق الملكية

27-2 تغيرات على الهيكل التمويلي

3-4-4 الفرضية الرئيسية الثالثة "يؤثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً جوهراً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

• هذا ونستخدم المتغيرات الفرعية التالية لقياس الفرضية الرئيسية الثالثة :

1.3 الإفصاح الربع سنوي

2.3 الإفصاح النصف سنوي

3.3 الإفصاح السنوي

4-4-4 الفرضية الرئيسية الرابعة "تؤثر دقة التنبؤات المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها تأثيراً جوهراً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

• هذا ونستخدم المتغيرات الفرعية التالية لقياس الفرضية الرئيسية الرابعة :

1.4 محتوى معلومات تنبؤية ممثلاً لأخبار سيئة

2.4 الصناعة عالية التقنية

3.4 قلة ملكية المديرين للأسهم

4.4 زيادة عمر الشركة

5.4 تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية

6.4 قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي

7.4 دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة بإعدادها في فترات سابقة

8.4 الثبات النسبي للأرباح

9.4 انخفاض المخاطرة

10.4 قصر فترة التنبؤ

11.4 انخفاض معدل الرفع المالي

12-4 مراجعة حسابات الشركة من قبل مكاتب كبيرة

13-4 التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ الاكتتاب

بعد استعراض الباحثة في هذا الفصل الدراسات السابقة، وتكوين إطارها النظري والخاص، وصياغة فرضياتها، فإن الفصل الرابع والأخير يتناول جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وتحليلها، وصياغة النتائج والتوصيات .

خلاصة الفصل الرابع :

تناول هذا الفصل الدراسات السابقة في مجال إعداد التنبؤات المالية والإفصاح عنها ، وقد تم تصنيف هذه الدراسات وفقاً للجوانب التي تناولتها إلى دراسات تتعلق بتأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على أسعار الأسهم وعلى قرارات المستثمرين والمحللين الماليين ، ودراسات تتعلق بدقة ومصداقية التنبؤات المالية المصنوع عنها ، دراسات تتعلق بمدى إمكانية إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية وإخضاعها للفحص عن طريق المراجع الخارجي ، دراسات تتعلق بمشكلات ومعوقات الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، وقد تم من خلال استعراض هذه الدراسات السابقة توصل الباحثة إلى تكوين الإطار النظري العام والخاص ، وصياغة الفرضيات لهذه الدراسة ، وعليه فإن الفصل الخامس والأخير يتناول جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وتحليلها وصياغة النتائج والتوصيات.

الفصل الخامس

الجزء العملي للدراسة

الفصل الخامس

جمع البيانات وتحليلها وصياغة النتائج والتوصيات

1-5 مقدمة:

تناول هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة، وأداة تجميع البيانات، والتحليلات الإحصائية للبيانات، وصياغة النتائج والتوصيات.

2-5 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من:

- المستثمرين العاملين في المصارف التجارية، وشركات التأمين والضمان الاجتماعي وشركات الوساطة المالية بالمنطقة الشرقية، ويتكون هذا المجتمع من الفئات المؤثرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار من رؤساء أقسام الاستثمار⁽¹⁾ في الجهات المشار إليها باستثناء شركات الوساطة، نظراً لتوقفها عن العمل نتيجة الظروف الدائرة في البلاد، وقد تم أخذ العدد بالكامل أي بنسبة 100% أعضاء هيئة التدريس بقسمي المحاسبة والتمويل⁽²⁾ بجامعة بنغازي، وعددهم الكلي (57) عضو هيئة تدريس، أخذ منهم عينة بنسبة 68%.

- المحاسبين والمراجعين المسجلين بسوق الأوراق المالية⁽³⁾ وإدارة الرقابة على المصارف والنقد⁽⁴⁾ بمدينة طرابلس وبنغازي، وعددهم الكلي (60) مراجعاً، أخذ منهم عينة بنسبة 67%.

3-5 أداة جمع البيانات:

تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبانة، ويلاحظ بشأنها التالي:

- الأساس النظري للاستبانة: تعتمد استمارة الاستبانة على مشكلة الدراسة، ومراجعة أدبياتها، وتكوين إطارها النظري، وصياغة فرضياتها كأساس نظري ومصدر لأسئلتها؛

(1) رسالة الفضلي (2013)

(2) تمت زيارة (2015) إلى إدارة كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

(3) تم الاطلاع على موقع سوق المال الليبي على الانترنت

(4) رسالة الفضيل (2014)

- **أجزاء الاستبانة** : تتكون استمارة الاستبانة من ثلاثة أجزاء موزعة على النحو التالي :
 - الجزء الأول: لتجميع البيانات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين.
 - الجزء الثاني : لتجميع البيانات الخاصة بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية وأثره على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
- **المقياس المستخدم**: استخدمت الدراسة المقياس الاسمي لتصنيف إجابات الجزء الأول من استمارة الاستبانة ،ومقياس ليكرت ذي الخمس درجات لتصنيف الإجابات المتعلقة بالجزء الثاني من استمارة الاستبانة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
5	4	3	1

- **نوع الأسئلة** : تم استخدام الأسئلة المغلقة في استمارة ،حيث يتميز هذا النوع من الأسئلة بسهولة الإجابة والتحليل، ولتلافي عيوب الأسئلة المغلقة في حالة عدم وجود الإجابة المناسبة بين مفردات الأسئلة المغلقة ، تم صياغة سؤال مفتوح في نهاية كل مجموعة من الأسئلة المغلقة، وذلك للاستفادة من مزايا هذه الأسئلة وتجنب عيوبها؛
 - **توزيع وتجميع استمارات الاستبانة**: تم توزيع استمارات الاستبانة على مجتمع وعينة الدراسة بواسطة الباحثة مباشرة ،كما تمت الاستعانة ببعض المعاونين.
- 4-5 الأساليب الإحصائية : استخدمت الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات :

- **تحليل الثبات**: تحليل الثبات (Reliability) حيث يجرى هذا التحليل للتأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبيان واتساقها وانسجامها مع أهداف الدراسة، لغرض اختبار فرضياتها (الاستنتاجات النظرية)، وذلك من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha chronbach).
- **الإحصاء الوصفي** : للتعرف على الاتجاه العام لإجابات المشاركين ، من خلال إجراء بعض التحليلات الإحصائية الوصفية للإجابات المختلفة، ولكل سؤال على حدة، وذلك من خلال مايلي:
 - التوزيع التكراري والنسب المئوية: لتوزيع وعرض البيانات.
 - المتوسط الحسابي : لقياس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة.

وذلك لمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم في استمارة الاستبانة والذي يتراوح ما بين (2.60-3.39) كمتوسط نظري لكون هذه القيمة تمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين ، هذا وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على أنه إذا كان المتوسط الحسابي:

- ✓ أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى موافقة المشاركين بشدة على "تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"؛
- ✓ يتراوح ما بين (3.1-4) "فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى موافقة المشاركين " تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"؛
- ✓ يساوي (3) "اعتبرت الإجابة محايد"؛
- ✓ يتراوح ما بين (2.1-2.9) "فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم موافقة المشاركين" تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية "؛
- ✓ أقل من أو يساوي (2) " فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم موافقة المشاركين بشدة على " تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية " ؛

○ الانحراف المعياري: لقياس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.

● الإحصاء الاستدلالي الاستنتاجي : تم استخدام الاختبارات التالية:

○ تحليل التباين الأحادي One way Analyses of Variance ، واختبار – kruskal

One way wallis ،استخدم الاختبارين للتعرف على وجود اختلافات جوهرية من

عدمها بين إجابات المستجيبين عند مستوى دلالة معنوية 5% ،يتطلب الاختبار

الأول (One –Way Anova) أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً ، بينما

لايتطلب الاختبار الثاني (One Way k.w) ذلك؛

○ اختبار المقارنات المتعددة (Multiple Comparison Test)(Mct) :يستخدم في

الحالات التي يشير فيها أحد اختبارات الإحصاء الوصفي ،على وجود اختلافات

جوهرية عند مستوى دلالة معنوية 5% ،وذلك بهدف تحديد المجموعة

أوالمجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى.

- اختبار الفرضيات : تم استخدام اختبار One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم صياغة الفرضيات الرئيسية بشكل إحصائي (المتوسط النظري $H_0: M >$)، ويتم احتساب قيمة المتوسط النظري لكل فرضية رئيسية على أساس قيمة المتوسط النظري الذي يتراوح ما بين (2.60-3.39) ، قبول ورفض الفرضية يتم بناءً على تحديد كل من قيمة (p-value) ، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة (p-value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% أو تساويها، والعكس في حالة الرفض.

5-5 تحليل البيانات:

تم ترتيب أسئلة استمارة الاستبانة ترتيباً عشوائياً، كما تم ترتيب الإجابات ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي الإجمالي في جميع جداول التحليلات الإحصائية ، وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتنفيذ الاختبارات السابقة.

1.5.5 تحليل الثبات:

تم التأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبانة ، من خلال اختبار معامل الفايكرونباخ لمجتمع وعينة الدراسة والتي تمثلت في ثلاث مجموعات ، ولقد قام الباحث بتوزيع الاستمارات عليها ، وبعد تجميع هذه الاستمارات تم إجراء اختبار الفايكرونباخ على جميع أسئلة استمارة الاستبانة المتعلقة بالجزء الثاني وعددها (48) سؤالاً وجد أنه يبلغ 95% ، وتدل هذه القيمة على أن للاستبانة درجة ثبات مقبولة إحصائياً تدعو إلى الثقة.

2.5.5 نسبة الردود:

وقد تم توزيع عدد (103) استمارة استبانة على مجتمع وعينة الدراسة، استلم منها عدد (96) استمارة استبانة صالحة للتحليل، وبالتالي فإن نسبة الردود هي (93%) ، كما هو موضح في الجدول (1-5) التالي:

(نسبة الردود)

جدول (1-5)

الفاقد	الاستثمارات المستلمة		العينة	المجتمع	البيان	مسلسل	
	النسبة	العدد					النسبة
%12.5	3	%87.5	21	24	24	1	المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي) بالمنطقة الشرقية
%5	2	%95	37	39	57	2	أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة بنغازي
%5	2	%95	38	40	60	3	المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)
%7	6	%93	96	103	141		الإجمالي

3.5.5 تحليل الجزء الأول من استمارة الاستبانة :المعلومات الخاصة بالمشاركين

يتبين من الجدول (5-2) أن المشاركين من المستثمرين منهم (2) مستثمر (بنسبة 9.5%) حاصلين على درجة الدكتوراه ، و(4) مستثمرين (بنسبة 19.0%) حاصلون على درجة الماجستير ،(12) مستثمر (بنسبة 57.1%) حاصلون على درجة البكالوريوس ، وكان منهم (18) مستثمراً لهم من سنوات الخبرة أقل من 5سنوات (بنسبة 85.7%) ، و(3) مستثمرين (بنسبة 14.35%) من 5 إلى أقل من 10 سنوات.

(المعلومات الديموغرافية)

جدول (5-2)

عدد سنوات الخبرة				المؤهل العلمي				العدد	المجموعة
أكثر من 20	من 10 إلى أقل من 20	من 5 إلى أقل من 10	أقل من 5	أخرى	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه		
0	0	3	18	3	12	4	2	21	المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي) بالمنطقة الشرقية
0.0 %	0.0 %	14.3 %	85.7 %	14.3 %	57.1 %	19.0 %	9.5 %	100	%
1	5	15	16	0	0	27	10	37	أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة بنغازي
2.7 %	13.5 %	40.5 %	43.2 %	0.0 %	0.0 %	73.0 %	27.0 %	100	%
2	8	21	7	1	16	16	5	38	المحاسبون والمراجعون الخارجين (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)
5.3 %	21.1 %	55.3 %	18.4 %	2.6 %	42.1 %	42.1 %	13.2 %	100	%
3	13	39	41	4	28	47	17	96	الإجمالي
1.3 %	13.5 %	40.6 %	42.7 %	4.2 %	29.2 %	49.0 %	17.7 %	100	%

أما بالنسبة للمشاركين من أعضاء هيئة التدريس فمنهم (10) أعضاء هيئة تدريس (بنسبة 27.0%) حاصلون على درجة دكتوراه، و(27) عضو هيئة تدريس (بنسبة 73.0%) حاصلون على درجة الماجستير، وكان منهم (16) عضو هيئة تدريس (بنسبة 43.2%) خبرتهم أقل من 5 سنوات، و(15) عضو هيئة تدريس (بنسبة 40.5%) من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة، و(5) عضو هيئة تدريس (بنسبة 13.5%) من 10 إلى أقل من 20 سنة خبرة، و(1) عضو هيئة تدريس (بنسبة 2.7%) خبرتهم أكثر من 20 سنة.

كذلك يبين الجدول السابق أن من المشاركين من المحاسبين والمراجعين الخارجيين (5) مراجعين (بنسبة 13.2%) حاصلين على درجة الدكتوراه و،(16) (42.1%) حاصلين على درجة البكالوريوس ، وكان منهم (7) مراجعين (بنسبة 18.4%) خبرتهم في العمل أقل من 5 سنوات ،(21) مراجعاً (بنسبة 55.3%) خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ،(8) مراجعين (بنسبة 21.1%) خبرتهم من 10 إلى أقل من 20 سنة ، (2) مراجعين (بنسبة 5.3%) خبرتهم أكثر من 20 سنة.

بصفة عامة فإن (17) مشاركاً (بنسبة 17.7%) من المشاركين حاصلون على درجة الدكتوراه ، و(47) مشاركاً (بنسبة 49.0%) حاصلون على درجة الماجستير ، و(28) مشاركاً (بنسبة 29.2%) حاصلون على درجة البكالوريوس.

فيما يتعلق بسنوات الخبرة فإن (41) مشاركاً (بنسبة 42.7%) من المشاركين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ، أما الباقون فلهيهم خبرة أكثر من 10 سنوات ، وعددهم (55) مشاركاً بنسبة (57.3%).

يتضح من نتائج التحليلات الإحصائية للمعلومات الديموغرافية للمشاركين أن غالبيتهم يتمتعون بتأهيل علمي وعملي كافٍ ، مما قد يشير إلى قدرة هؤلاء المشاركين على الإجابة بموضوعية على أسئلة الاستبانة وبالتالي تقديم إجابات يمكن الاعتماد عليها.

4-5-5 تحليل الجزء الثاني من استمارة الاستبانة: اثر شكل الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

1-4-5-5 الإحصاء الوصفي لأثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (3-5):

- أن المتوسط الحسابي الإجمالي للسؤال رقم (1) ، " شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " يساوي (4.18) ما يشير وبصورة عامة على أن المشاركين يوافقون بشدة على تأثير شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

- أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات على الأسئلة من رقم (1) ، " الإفصاح في صورة رقم محدد " ، إلى رقم (1-5) ، " الإفصاح في صورة نسبة مئوية " يتراوح ما بين (3.88) للسؤال رقم (1-5) ، " الإفصاح في صورة نسبة مئوية " ، و (3.34) للسؤال رقم (1-3) ، " الإفصاح في صورة مدى " مما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين على الأسئلة تبين أنهم يوافقون على تأثير جميع عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، مما يشير إلى أن المشاركين يفضلون الإفصاح في صورة نسبة مئوية أو في صورة رقم محدد أو في صورة معلومات وصفية عن الإفصاح في صورة مدى.

2-4-5-5 الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA) واختبار (Kruskal-wallis) من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة، كما هو موضح بالجدول رقم (3-5) ، بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، ما يعني عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المجموعات المختلفة لكل الأسئلة، باستثناء السؤال رقم (1) بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، ما يعني وجود فروق دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، كما هو مبين بالجدول رقم (3-5)؛

3-4-5-5 اختبارات المقارنات المتعددة: أثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية
على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

بإجراء اختبارات المقارنات المختلفة تبين إجابات المشاركين الثلاث ، فيما يتعلق بالأسئلة الواردة
بالجدول رقم (3-5) ، باستثناء الأسئلة (1-1 ، 2-1 ، 3-1 ، 4-1 ، 5-1)
يلاحظ التالي فيما يخص السؤال رقم (1) :

- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الأولى والثانية؛
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثالثة من ناحية، والمجموعتين الأولى والثانية من ناحية أخرى؛
- بالرغم من أن المجموعات الثلاث توافق بشدة على تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية، ويلاحظ أن المجموعتين الأولى والثانية أكبر في متوسطاتها ، وبالتالي فإن درجة موافقاتها أكبر على إجابة هذا السؤال مقارنة بالمجموعة الثالثة.

قد يرجع ذلك إلى أن المجموعتين الأولى والثانية أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية.

جدول (3-5)

تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

اختبار المقارنة المتعددة Mct	k.w	One-way anova	الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				السؤال	
	p-value	p-value	3م	2م	1م	الإجمالي	3م	2م	1م	الإجمالي		
م1، م2 < م3	0.000	0.000	0.609	0.599	0.746	0.696	3.82	4.41	4.43	4.18	1	شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.670	0.432	0.609	0.956	0.814	0.801	3.82	3.59	3.81	3.73	1.1	الإفصاح في صورة رقم محدد
لا توجد اختلافات جوهرية	0.172	0.232	0.565	0.941	0.740	0.771	3.71	3.95	3.62	3.78	2.1	الإفصاح في صورة معلومات وصفية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.052	0.060	0.565	0.861	0.995	0.808	3.71	3.38	3.24	3.48	3.1	الإفصاح في صورة مدى
لا توجد اختلافات جوهرية	0.174	0.135	0.634	0.985	1.007	0.878	3.76	3.59	3.29	3.59	4.1	الإفصاح في صورة حد أدنى أو أقصى
لا توجد اختلافات جوهرية	0.415	0.540	0.714	0.897	0.889	0.824	3.76	3.97	3.90	3.88	5.1	الإفصاح في صورة نسبة مئوية

م1 المستثمرون (المصارف التجارية، شركات التأمين، الضمان الاجتماعي) بالمنطقة الشرقية
م2 أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة بنغازي
م3 المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)

5-4-4-4 الإحصاء الوصفي لأثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تظهر إجابات المشاركين بالجدول (4-5) على الأسئلة من رقم (2) ، " نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " ، إلى الرقم (2-27) ، " تغيرات الهيكل التمويلي" ، بالجزء الثاني من استمارة الاستبانة عن تأثير نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات :

- يتراوح المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (4.16) للسؤالين رقم (2)، " نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " ، والسؤال رقم (21.2) ، "الإعلان عن توزيعات الأرباح" ، و(4.04) للسؤال رقم(2-7)، "الالتزامات طويلة الأجل المتوقعة " ، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين يبين أنهم يوافقون بشدة على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

- يتراوح المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (3.99) للسؤال رقم (2-6) ، "صافي رأس المال العامل المتوقع " ، و(3.54) للسؤال رقم (2-18)، "عدد العاملين المتوقع " ، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم يوافقون على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

5-4-5-5 الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA) وتحليل (kruskal-wallis) من خلال عرض قيم كل سؤال (على حده كما موضح بالجدول رقم (4-5) بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% لأكثر من نصف الأسئلة، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة ، باستثناء الأسئلة التالية : (2.2 ، 3.2 ، 4.2 ، 5.2 ، 6.2 ، 9.2 ، 10.2 ، 16.2 ، 17.2 ، 22.2 ، 23.2 ، 25.2 ، 26.2) حيث بينت النتائج لهذه الأسئلة أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%، ما يعني عدم وجود اختلافات

ذات دلالة إحصائية بين المجموعات المختلفة في هذه الأسئلة ، كما هو مبين بالجدول رقم (4-5).

5-4-6 اختبارات المقارنات المتعددة : أثر نوعية الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

بإجراء اختبارات المقارنات المختلفة بين إجابات المشاركين في المجموعات الثلاث ، فيما يتعلق بالأسئلة الواردة بالجدول رقم (4.5) ، باستثناء الأسئلة التي لا توجد بها اختلافات جوهرية يلاحظ التالية:

الأسئلة رقم (2 ، 1.2 ، 8.2 ، 19.2 ، 20.2 ، 21.2) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن:

- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الأولى والثانية؛
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثالثة من ناحية والمجموعتين الأولى والثانية من ناحية أخرى؛
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، ويلاحظ أن إجابات المجموعتين الأولى والثانية أكبر في متوسطاتها ، وبالتالي درجة موافقاتها أكبر على إجابة هذه الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثالثة.

قد يرجع ذلك إلى أن المجموعتين الأولى والثانية أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

- الأسئلة رقم (11.2 ، 12.2 ، 27.2) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن :

- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الأولى والثالثة؛
- وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعة الثانية من ناحية والمجموعتين الأولى والثالثة من ناحية أخرى؛

• بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، ويلاحظ إن إجابة المجموعة الثانية أكبر في متوسطها ، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة هذه الأسئلة مقارنة بالمجموعة الأولى والثالثة.

قد يرجع ذلك على أن المجموعة الثالثة أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

• الأسئلة رقم (7.2 ، 14.2 ، 15.2) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن :

• عدم وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعتين الثانية والثالثة ؛
• وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الأولى من ناحية والمجموعتين الثانية والثالثة من ناحية أخرى؛

• بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ويلاحظ أن إجابات المجموعتين الثانية والثالثة أكبر في متوسطاتها ، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة عناوين هذه الأسئلة مقارنة بالمجموعة الأولى.

قد يرجع ذلك إلى أن المجموعتين الثانية والثالثة أكثر إمام ومعرفة بمدى تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

• السؤال رقم (18.2) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن:
• عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الأولى والثانية؛
• وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثالثة من ناحية والمجموعتين الأولى والثانية من ناحية أخرى؛

• بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يلاحظ أن إجابات المجموعة الثالثة أكبر في متوسطها، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة عنوان هذا السؤال مقارنة بالمجموعة الأولى والثانية.

قد يرجع ذلك إن المجموعة الثالثة أكبر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

- السؤال رقم (24.2) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن:
- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الثانية والثالثة؛
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الأولى من ناحية والمجموعتين الثانية والثالثة من ناحية أخرى.
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاثة على تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، يلاحظ أن إجابات المجموعة الأولى أكبر في متوسطها ، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة عنوان هذا السؤال مقارنة بالمجموعة الثانية والثالثة.

قد يرجع ذلك إلى أن المجموعة الأولى أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

جدول (4-5)

تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

اختبار المقارنة المتعددة Mct	k.w	One-way anova	الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				السؤال	
	p-value	p-value	م3	م2	م1	الإجمالي	م3	م2	م1	الإجمالي		
م1، م2 < م3	0.004	0.004	0.623	0.740	0.676	0.716	3.87	4.30	4.43	4.16	2	نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية
م1، م2 < م3	0.003	0.005	0.623	0.661	0.740	0.696	3.87	4.30	4.38	4.15	1.2	صافي الربح أو (الخسارة) المتوقع
لا توجد اختلافات جوهرية	0.295	0.198	0.712	0.787	0.981	0.810	3.92	3.78	3.52	3.78	2.2	تكلفة المبيعات المتوقعة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.359	0.388	0.764	0.700	0.740	0.734	3.89	3.81	3.62	3.80	3.2	الأصول طويلة الأجل المتوقعة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.055	0.094	0.754	0.743	0.669	0.743	3.84	4.05	3.62	3.88	4.2	الأصول المتداولة المتوقعة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.059	0.071	0.777	0.764	0.831	0.798	3.79	4.16	3.76	3.93	5.2	إجمالي حقوق الملكية المتوقعة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.107	0.213	0.804	0.928	0.768	0.852	3.95	4.16	3.76	3.99	6.2	صافي رأس المال العامل المتوقع
م2، م3 < م1	0.028	0.044	0.854	0.723	0.644	0.780	4.03	4.24	3.71	4.04	7.2	الالتزامات طويلة الأجل المتوقعة
م1، م2 < م3	0.018	0.042	0.766	0.838	0.814	0.824	3.82	4.27	4.19	4.07	8.2	صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الجارية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.213	0.359	0.712	0.855	0.813	0.792	3.92	4.14	4.19	4.06	9.2	صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الاستثمارية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.253	0.306	0.712	0.713	0.814	0.757	3.92	4.14	4.19	4.06	10.2	صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التمويلية
م2 < م1، م3	0.000	0.000	0.677	0.691	0.539	0.725	3.97	4.54	3.76	4.15	11.2	مستقبل الصناعة التي تعمل بها الشركة
م2 < م1، م3	0.000	0.000	0.649	0.730	0.561	0.729	3.89	4.46	3.71	4.07	12.2	مستقبل النشاط الاقتصادي في ليبيا
م2، م3 < م1	0.040	0.017	0.606	0.763	1.024	0.799	3.89	3.97	3.38	3.81	13.2	كمية الإنتاج المتوقعة

اختبار المقارنة المتعددة Mct	k.w	One-way anova	الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				السؤال	
	p-value	p-value	3م	2م	1م	الإجمالي	3م	2م	1م	الإجمالي		
2م، 3م < 1م	0.016	0.010	0.606	0.799	0.673	0.804	3.89	4.03	3.38	3.83	14.2	كمية المبيعات المتوقعة
2م، 3م < 1م	0.026	0.017	0.638	0.787	1.007	0.814	3.84	3.86	3.29	3.73	15.2	سعر البيع المتوقع
لا توجد اختلافات جوهرية	0.193	0.296	0.754	0.804	0.602	0.747	3.84	3.73	3.52	3.73	16.2	خطة التوسع في الأصول الثابتة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.102	0.192	0.728	0.878	0.676	0.786	3.82	3.70	3.43	3.69	17.2	نفقات البحث والتطوير المخططة
3م < 1م، 2م	0.004	0.003	0.727	0.762	1.153	0.893	3.89	3.41	3.14	3.54	18.2	عدد العاملين المتوقع
3م < 2م، 1م	0.004	0.008	0.766	0.830	0.676	0.806	3.82	4.24	4.73	4.15	19.2	العائد المتوقع للسهم
3م < 2م، 1م	0.000	0.000	0.777	0.812	0.598	0.820	3.87	3.70	4.57	3.96	20.2	تخفيض الخسائر في المستقبل
3م < 2م، 1م	0.002	0.004	0.741	0.854	0.598	0.799	3.87	4.22	4.57	4.16	21.2	الإعلان عن توزيعات أرباح
لا توجد اختلافات جوهرية	0.153	0.157	0.798	0.999	1.030	0.940	3.89	3.95	3.48	3.82	22.2	الإعلان عن انخفاض الأرباح
لا توجد اختلافات جوهرية	0.459	0.650	0.788	0.877	0.669	0.746	4.03	4.19	4.05	4.9	23.2	الإعلان عن زيادة رأس المال
3م < 2م، 1م	0.003	0.002	0.860	0.709	0.768	0.832	3.45	3.68	4.24	3.71	24.2	الإعلان عن تقديم مزيد من الخدمات في المستقبل
لا توجد اختلافات جوهرية	0.510	0.557	0.855	0.877	0.768	0.842	3.61	3.81	3.76	3.72	25.2	عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.461	0.447	0.819	0.751	0.845	0.798	3.63	3.86	3.71	3.74	26.2	تغيرات على عناصر حقوق الملكية
3م < 2م، 1م	0.006	0.004	0.887	0.722	0.872	0.864	3.61	4.24	3.81	3.90	27.2	تغيرات على الهيكل التمويلي

1م المستثمرون (المصارف التجارية، شركات التأمين، الضمان الاجتماعي) بالمنطقة الشرقية

2م أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة بنغازي

3م المحاسبون والمراجعون الخارجيون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)

5-4-7 الإحصاء الوصفي لأثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على

قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (5-5) :

- أن المتوسط الحسابي الإجمالي للسؤال رقم (3) ، " توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " ، يساوي (4.23) ما يشير بصورة عامة إلى أن المشاركين يوافقون بشدة على تأثير توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

- أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات على الأسئلة من رقم (1-3) ، " الإفصاح الربع السنوي " ، إلى رقم (3.3) ، " الإفصاح السنوي " ، يتراوح ما بين (3.97) للسؤالين : السؤال رقم (1-3) ، " الإفصاح الربع السنوي " ، والسؤال رقم (3-3) ، " الإفصاح السنوي " ، و(3.90) للسؤال رقم (2-3) ، " الإفصاح النصف السنوي " ، ما يعني الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم يوافقون على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، ما يشير إلى أن المشاركين يفضلون الإفصاح الربع سنوي والسنوي عن الإفصاح النصف السنوي.

5-4-8 الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر توقيت الإفصاح المحاسبي على

التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way anova) واختبار (kruskal-wallis) من خلال عرض قيم سؤال على حدة كما موضح بالجدول (5-5) ، بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% لكل الأسئلة ، ما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة ، باستثناء السؤال رقم

(2.3) حيث بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، ما يعني عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المجموعات المختلفة لهذا السؤال ، كما هو مبين بالجدول رقم (5-5).

9-4-5-5 اختبارات المقارنات المتعددة: أثر توقيت الإفصاح المحاسبي على التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

بإجراء اختبارات المقارنات المختلفة بين إجابات المشاركين في المجموعات الثلاث، فيما يتعلق بالأسئلة الواردة بالجدول رقم (5-5) باستثناء السؤال رقم (2.3) يلاحظ التالية:

- السؤال رقم (3) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة و(MCT) لوحظ أن:
- عدم وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعتين الأولى والثانية؛
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثالثة، والمجموعتين الأولى والثانية من ناحية أخرى؛
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يلاحظ إن إجابات المجموعتين الأولى والثانية أكبر من متوسطاتها ، وبالتالي درجة موافقاتها أكبر على إجابة هذا السؤال مقارنة بالمجموعة الثالثة.

قد يرجع ذلك إلى أن المجموعتين الأولى والثانية أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

- السؤال رقم (1.3) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن :
- عدم وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعتين الأولى والثالثة؛

- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثانية من ناحية، والمجموعتين الأولى والثالثة من ناحية أخرى؛
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، يلاحظ إن إجابة المجموعة الثانية أكبر في متوسطها، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة هذا السؤال مقارنة بالمجموعتين الأولى والثانية. قد يرجع ذلك إلى أن المجموعة الثانية أكثر إماماً ومعرفة لمدى تأثير هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
- السؤال رقم (3.3) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن:
 - عدم وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعتين الثانية والثالثة؛
 - وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الأولى من ناحية، والمجموعتين الثانية والثالثة من ناحية أخرى.
 - بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عنوان هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يلاحظ أن إجابة المجموعة الأولى أكبر في متوسطها ، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة هذا السؤال مقارنة بالمجموعة الثانية والثالثة.
- قد يرجع ذلك إلى أن المجموعة الأولى أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عنوان هذا السؤال على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

جدول (5-5)

تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

اختبار المقارنة المتعددة Mct	k.w	One- way anova	الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				السؤال	
	p-value	p-value	م3	م2	م1	الإجمالي	م3	م2	م1	الإجمالي		
م1 ، م2 < م3	0.000	0.001	0.704	0.767	0.602	0.761	3.87	4.46	4.48	4.23	3	توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية
م2 < م1 ، م3	0.000	0.000	0.675	0.692	1.117	0.911	3.76	4.51	3.38	3.97	1.3	الإفصاح الربع سنوي
لا توجد اختلافات جوهرية	0.072	0.113	0.704	0.843	0.845	0.801	3.79	4.11	3.71	3.90	2.3	الإفصاح النصف سنوي
م1 < م2 ، م3	0.002	0.005	0.739	0.972	0.598	0.852	3.68	4	4.43	3.97	3.3	الإفصاح السنوي

م1 المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي)
 بالمنطقة الشرقية
 م2 أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة بنغازي
 م3 المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة
 على المصارف والنقد)

5-5-4-10 الإحصاء الوصفي:لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات

الاستثمار في الأوراق المالية:

تظهر إجابات المشاركين بالجدول (5-6) على الأسئلة من رقم (4) ، " دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " ، إلى رقم (4-13) ، " التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ الاكتتاب " ، بالجزء الثاني من استمارة الاستبانة عن تأثير دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول أن المتوسط الإجمالي لجميع المجموعات :

- يتراوح المتوسط الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (4.16) للسؤال رقم (4-9) ، " انخفاض المخاطرة" ، و (4.9) للسؤال رقم (4) ، " دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية " ، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين يبين أنهم يوافقون بشدة على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

- يتراوح المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (3.99) للسؤال رقم (4-1) ، " انخفاض معدل الرفع المالي " ، و (3.73) للسؤال رقم (4-2) ، "الصناعة عالية التقنية" ، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين يبين أنهم يوافقون على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

5-5-4-11 الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) : أثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات

المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية:

تم اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way anova) واختبار (h'rush'al-wallis) من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول رقم (5-6) بينت النتائج أن

قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، ما يعني عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المجموعات المختلفة لكل سؤال من هذه الأسئلة، باستثناء الأسئلة رقم (4 ، 3.4 ، 5.4 ، 9.4 ، 10.4 ، 12.4 ، 13.4) حيث بينت النتائج أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% ما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة ، كما هو مبين بالجدول رقم (5-6).

5-5-4-12 اختبارات المقارنات المتعددة : لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية :

بإجراء اختبارات المقارنات المختلفة بين إجابات المشاركين في المجموعات الثلاث، فيما يتعلق بالأسئلة الواردة بالجدول رقم (5-6) ، باستثناء الأسئلة التي لا توجد بها اختلافات جوهرية يلاحظ التالية:

- الأسئلة رقم (4-4،5،12.4،9.4) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ:
- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الأولى والثانية؛
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الثالثة من ناحية والمجموعتين الأولى والثانية من ناحية أخرى؛
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، يلاحظ إن إجابات المجموعتين الأولى والثانية أكبر في متوسطها ، وبالتالي درجة موافقاتها أكبر على إجابة عناوين هذه الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثالثة.

قد يرجع ذلك إلى المجموعتين الأولى والثانية أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

• الأسئلة رقم (4.3 ، 10.4 ، 13.4) وبإجراء اختبار المقارنة المتعددة (MCT) لوحظ أن:

- عدم وجود فروقات جوهرية في إجابات المجموعتين الثانية والثالثة .
- وجود فروقات جوهرية بين إجابات المجموعة الأولى من ناحية والمجموعتين الثانية والثالثة من ناحية أخرى؛ .
- بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث على تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يلاحظ أن إجابات المجموعة الأولى أكبر في متوسطها ، وبالتالي درجة موافقتها أكبر على إجابة عناوين هذه الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثانية والثالثة.

وقد يرجع ذلك إلى أن المجموعة الأولى أكثر إماماً ومعرفة بمدى تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

جدول (5-6)

تحليل الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لأثر دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

اختبار المقارنة المتعددة Mct	k.w	One-way anova	الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				السؤال	
	p-value	p-value	3م	2م	1م	الإجمالي	3م	2م	1م	الإجمالي		
م1 ، م2 < م3	0.000	0.000	0.781	0.716	0.676	0.809	3.66	4.35	4.43	4.09	4	دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.180	0.191	0.741	0.875	0.814	0.817	3.79	3.89	4.19	3.92	1.4	محتوى معلومات تنبؤية ممثلاً لأخبار سيئة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.858	0.822	0.675	0.626	0.700	0.657	3.76	3.68	3.76	3.73	2.4	الصناعة عالية التقنية
م1 < م2 ، م3	0.013	0.007	0.689	0.641	0.681	0.682	3.82	3.54	4.24	3.80	3.4	قلة ملكية المديرين للأسهم
لا توجد اختلافات جوهرية	0.084	0.064	0.689	0.641	0.681	0.682	3.89	3.76	4.19	3.91	4.4	زيادة عمر الشركة
م1 ، م2 < م3	0.010	0.009	0.751	0.647	0.676	0.725	3.97	4.43	4.43	4.25	5.4	تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية
لا توجد اختلافات جوهرية	0.541	0.624	0.769	0.787	0.921	0.806	4.05	4.22	4.05	4.11	6.4	قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي
لا توجد اختلافات جوهرية	0.287	0.277	0.788	0.683	0.740	0.741	4.03	4.24	3.95	4.09	7.4	دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة بإعدادها في فترات سابقة
لا توجد اختلافات جوهرية	0.121	0.124	0.784	0.722	0.658	0.743	3.92	4.08	4.33	4.07	8.4	الثبات النسبي للأرباح
م1 ، م2 < م3	0.019	0.016	0.798	0.732	0.598	0.759	3.89	4.27	4.43	4.16	9.4	انخفاض المخاطرة
م1 < م2 ، م3	0.023	0.020	0.843	0.763	0.591	0.788	3.79	3.97	4.38	3.99	10.4	قصر فترة التنبؤ
لا توجد اختلافات جوهرية	0.678	0.754	0.860	0.906	0.928	0.886	3.74	3.39	3.81	3.81	11.4	انخفاض معدل الرفع المالي
م1 ، م2 < م3	0.000	0.000	0.768	0.789	0.681	0.824	3.71	4.35	4.48	4.13	12.4	مراجعة حسابات الشركة من قبل مكاتب كبيرة
م1 < م2 ، م3	0.004	0.004	0.815	0.944	0.740	0.894	3.65	3.68	4.38	3.82	13.4	التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ الاكتتاب

1م المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي) بالمنطقة الشرقية

2م أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) بجامعة نغاري

3م المحاسبون والمراجعون الخارجيون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)

6-5 اختبار الفرضيات:

1-6-5 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة " يؤثر شكل الإفصاح المحاسبي عن

التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول رقم (5-7) لكل مجموعة على حدة ولجميع

المجموعات ، أن قيمة (PV) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى دلالة

معنوية 5% وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة.

جدول رقم (5-7)

اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على

قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(PV)
المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي)	21	4.43	0.746	1.43	8.771	0.000
أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل)	37	4.41	0.599	1.41	14.271	0.000
المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)	38	3.82	0.609	0.82	8.261	0.000
مجموع جميع المجموعات	96	4.18	0.696	1.18	16.576	0.000

5-6-2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة "تؤثر نوعية الإفصاح المحاسبي على

التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-8) لكل مجموعة على حدة ولجميع

المجموعات أن قيمة (PV) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة

المعنوية 5% وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة.

جدول (5-8)

اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على

قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(PV)
المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي)	21	4.43	0.676	1.43	9.682	0.000
أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل)	37	4.30	0.740	1.30	10.659	0.000
المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)	38	3.87	0.623	0.87	8.598	0.000
مجموع جميع المجموعات	96	4.16	0.716	1.16	15.830	0.000

5-6-3 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة " يؤثر توقيت الإفصاح المحاسبي عن

التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول رقم (5-9) لكل مجموعة على حدة ولجميع

المجموعات ، أن قيمة (PV) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة

المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة.

جدول (5-9)

اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على

قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(PV)
المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي)	21	4.48	0.602	1.48	11.245	0.000
أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل)	37	4.46	0.767	1.46	11.571	0.000
المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)	38	3.87	0.704	0.87	7.603	0.000
مجموع جميع المجموعات	96	4.23	0.761	1.23	15.834	0.000

5-6-4 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة " تؤثر دقة التنبؤات المالية التي تقوم

الإدارة بإعدادها تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية".

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-10) لكل على حدة ولجميع المجموعات

، أن قيمة (PV) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية

5% عليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة.

جدول (5-10)

اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية على قرارات

الاستثمار في الأوراق المالية

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	فرق بين المتوسطين	قيمة T	(PV)
المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي)	21	4.43	0.676	1.43	9.682	0.000
أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل)	37	4.35	0.716	1.35	11.488	0.000
المحاسبون والمراجعون الخارجون (المسجلون بسوق المال الليبي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد)	38	3.66	0.781	0.66	5.195	0.000
مجموع جميع المجموعات	96	4.96	0.809	1.09	13.249	0.000

7-5 الاستقراء:

يتضح من مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة (نتائج التحليلات الإحصائية) باستنتاجاتها النظرية (الفرضيات) ، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية والعملية للدراسة، وبذلك تكون الدراسة قد أضافت دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية يؤيد أدبيات الدراسة ويضيف إليها.

8-5 النتائج والتوصيات:

من خلال تحليل البيانات السابقة تم الوصول إلى :

1-8-5 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن

إنجازها فيما يلي:

- إن معظم المستجيبين حاصلون على تأهيل علمي مناسب، ولديهم خبرة أكاديمية، حيث إن منهم ما نسبته 17.7% حاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير، وأكثر من 49.0% خبراتهم في هذا المجال من 5 إلى 10 سنوات من إجمالي عينة الدراسة، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة ؛
- تبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي أن إجابات المستجيبين للفرضيات الرئيسية والفرعية تشير إلى الموافقة بشدة والموافقة، حيث يقع المتوسط الحسابي بين (4.24) ، و(3.54) ؛
- تبين نتائج التحليلات الإحصاء الاستنتاجي لاختبار تحليل التباين الأحادي (one-way Anova) واختبار (One-Way K.W) كما هو موضح بالجداول الإحصائية السابقة ، أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% لأكثر من نصف الأسئلة ما يعني أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة ، باستثناء الأسئلة التي تم الإشارة إليها فيما سبق؛
- تبين نتائج اختبار المقارنات المختلفة بين إجابات المشاركين في المجموعات الثلاث، فيما يتعلق بالأسئلة الواردة بجداول الإحصاء الوصفي والاستنتاجي ، باستثناء الأسئلة التي لا توجد بها اختلافات جوهرية، يلاحظ بإجراء اختبار المقارنة المتعددة، وأن عدم أو وجود فروقات جوهرية فيما بين إجابات المجموعات الثلاثة تختلف من سؤال إلى آخر؛

- تبين النتائج الإحصائية بالرغم من موافقة المجموعات الثلاث تأثير عناوين هذه الأسئلة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يلاحظ اختلاف المجموعات الثلاث في متوسطاتها، وبالتالي اختلاف درجة موافقاتها من سؤال إلى آخر؛
- مما سبق من نتائج نلاحظ اتفاق المجموعات الثلاث على تأثير كل من شكل ونوعية وتوقيت ودقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

2-8-5 التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة قيام الشركات الليبية المقيدة بسوق المال الليبي بالإفصاح المحاسبي عن تنبؤاتها المالية ، وخاصة تلك التنبؤات المتعلقة ببعض البنود الهامة ذات التأثير على قرارات الاستثمار، ولعل أهمها صافي المبيعات ، إجمالي الربح ، صافي الدخل، معدل العائد على السهم ، زيادة القدرة الإنتاجية إلخ.
- ضرورة العمل على إصدار إرشادات محاسبية بشأن كيفية إعداد التنبؤات المالية، وتحديد الوسائل والأشكال المختلفة للإفصاح المحاسبي عن تلك التنبؤات بما يتلاءم مع البيئة المحلية.
- ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين باعتبارها النقابة المنوط بها إعداد المعايير المحاسبية المحلية بإعداد معيار عن الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في مجال الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، مع محاولة التعرف على الصعوبات والعراقيل التي تواجه موضوع الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية، ما يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار.

قائمة المراجع

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- أبو طالب ، أحمد محمد أحمد ، "قياس قيمة المعلومات المضافة الناتجة عن التنبؤات المنشورة للشركات المساهمة " ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة القاهرة1989 ، ص301
- أبو نزار ، محمد ، ومنير لطفي ، "العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية السنوية للشركات الأردنية " ، دراسات في العلوم الإدارية ، المجلد25، العدد الثاني،1998.
- أحمد ، وليد حسن عبد الوارث ، " أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 2011،صص 71-72
- التركاوي ، تهاني عثمان راف الله،" معوقات الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية بالشركات المساهمة الليبية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي، 2011،ص61
- الترهوني ،وليد عبد النبي ميلاد ، " مدى إمكانية إلزام الشركات الإفصاح عن تنبؤاتها المالية وإخضاعها للفحص عن طريق المراجع الخارجي " ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي ، 2008،ص3

- . الجبر، " يحيى بن علي ، " العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات وخصائص الشركات المساهمة السعودية ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد47، العدد الثاني،2007.
- . الجوهري ، علي محمد، " دراسة تحليلية للإفصاح ودقة المحتوى الإعلامي" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، الملحق الثاني، العدد الأول،1991،ص15
- الحيزان ، أسامة بن فهد ، " اثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية "، مجلة الإدارة العامة ، المجلد47 ، العدد الثالث ، 2007،ص282
- الخطيب ، خالد ، " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 18 ، العدد الثاني، 2006،ص154
- الديسبي ، محمد محمد عبد القادر ، " أثر الإفصاح عن تنبؤات الأرباح على تقييم أسهم الشركات المساهمة "، دراسة اختبارية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2006 ،ص283
- الرشيدى ، ممدوح صادق محمد ، الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت وحوكمة الشركات ، دراسة نظرية وميدانية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد23 ، العدد الأول ، 2009،ص3

- الشريف ، مصطفى محمد ، " المعايير العلمية لإعداد الميزانيات التقديرية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي ، 1993.
- الشهيبي ، عزيز عوض راف الله ، " مدى توافر متطلبات دليل الإفصاح الصادر عن سوق الأوراق المالية الليبي بالتقارير المالية المنشورة بالشركات اللبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي، 2009، ص19
- الصبان ، محمد سمير وآخرون ، القياس والإفصاح المحاسبي (النظرية والتطبيق) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1995، ص47
- العراقي ، عراقي ، " الإفصاح المحاسبي عن تنبؤات الإدارة في التقارير الخارجية للشركة " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 38 ، 1989.
- العلول ، عبد المنعم عطا ، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة ، قطاع غزة ، فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2008، ص ص 2-25
- الفضلي ، خالد زيدان عبد السلام ، "أثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار بالشركات المساهمة اللبية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي، 2013.
- الفضيل ، حمزة محمد محمود ، " أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين تقدير مخاطر المراجعة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي، 2014.

- الفولي، فايقة جابر حسن محمد، " الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص30
- القاضي، عبده حسن محمد، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم الفترية على أسعار الأسهم في البورصة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2005، ص59
- بوخريص، فاطمة، " تقييم فاعلية الميزانيات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة"، دراسة استطلاعية على الشركات المساهمة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 1993.
- حماد، طارق عبد العال، " التقارير المالية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- . دردير، أمل صلاح، " دراسة تحليلية للدقة النسبية لتنبؤات الإدارة بالأرباح والعوامل المحددة"، دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد55، 2000.
- دلول، محمود سعيد، " دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص42
- . ساسي، يسرى أمين، " دور المراجع في تحسين المحتوى الإخباري لتنبؤات الأرباح المنشورة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1987.

- طاحون ، محمد عبد الحميد ، " المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الأربعون ، العدد الثاني، 2003،ص13
- عاشور ، عثمان زياد ، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص22-23-25-27
- عبده ، إيمان محمد السعيد سلامة ، " إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية " ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 2006،ص46-64-126
- فوكلة ، محمد صالح وآخرون ، " الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الأوراق المالية " ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، المجلد السادس عشر ، العدد الأول.
- لطفي ، أمين السيد محمد ، " مدخل كمي لتطوير دور المحاسبين الحيايين في تحسين جودة ودقة التنبؤات والتوقعات المالية والإفصاح عنها في ضوء معايير المراجعة وخدمات إبداء الرأي " ، دراسة اختبارية وتجريبية ، كلية التجارة ، بني سويف ، جامعة القاهرة ، المجلد الأول، 1999،ص24
- لطفي ، أمين السيد أحمد ، نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005 ، ص ص489-490

- لطفي ، أمين السيد أحمد ، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة "، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 .
- لطفي ، أمين السيد أحمد ، " علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية " ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2009،ص116
- مطر ، محمد ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس،والعرض والإفصاح ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، جامعة البتراء ،2004،ص332،
- يوسف ، ناجي نجيب ، "مدى إلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤاتها المالية ووضع معيار مصري لمراجعتها " ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 19 ، العدد الأول، 1997.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن).
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 2006.
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (436) لسنة 2008.
- القانون رقم (116) لسنة 1973 لتنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا .
- اللوائح المعمول بها في سوق المال الليبي .
- دليل استرشادي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية عن سوق المال الليبي.
- دليل الإفصاح الصادر عن سوق المال الليبي.

- معايير المحاسبة الوطنية ، جامعة بنغازي الأهلية .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1.Hirst,d., l. Koonce, and j. Miller .the joint effect of mangcment,s prior forecast and the form of its financial forecasts on investor judgment .journal of accounting research,1999.
- 2.firth,m., and a. smith .the accuracy of profits forecasts in initial public offering prospectuses.accounting and business research ,1992.
- 3.Williams, p. .the relation between a Prior earnings Forecast management and analyst response to a current management forecast, the accounting review ,1996.
- 4.King,r, g. pownall,and g. waymire. Expectations adjustment via timeiy management forecasts :review,synthesis,and suggestions for future research.journai of accounting literature,1990.
- 5.frankel, r, m. mcnichols,and g. Wilson. Discretionary disclosure and external financing .the accounting review 1995.
- 6.baginski,s., and j. hassell determinants of management forecast precision .the accounting review 1997.

قائمة الملاحق

الدراسة العليا
قسم المحاسبة



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد

الأخوة والأخوات ..

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد..

تقوم الباحثة " سعاد الناجي الشبلي " بإجراء دراسة بعنوان " الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية وأثره على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق المال الليبي " تحت إشراف " أ.د مصطفى بكار محمود " لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

نأمل منكم التكرم في المساعدة على إنجاز هذه الدراسة بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق. هذا ونؤكد لكم استخدام البيانات المتحصل عليها بصورة أجمالية لأغراض التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة دون الإشارة إلى مصدرها.

نشكر حسن تعاونكم سلفاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د مصطفى بكار محمود

الجزء الأول : معلومات عن المشارك في الاستبيان :

ضع علامة (✓) في المكان المناسب				
المؤهل العلمي	دكتوراه ()	ماجستير ()	بكالوريوس ()	أخرى : حددها
مدة الخبرة	أقل من 5 سنوات ()	من 5 اقل 10 سنوات ()	من 10 اقل 20 سنوات ()	اكثر من 20 سنة ()
الوظيفة	المستثمرون (المصارف التجارية ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي ن شركات الوساطة المالية) ()			
	أعضاء هيئة التدريس (أقسام المحاسبة والتمويل) ()			
	المحاسبين والمراجعين الخارجيين (المسجلين بسوق الأوراق المالية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد) ()			

الجزء الثاني في الاستبيان : تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات :

السؤال الأول : بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الرئيسية أو الفرعية التالية تؤثر تأثير جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

رقم السؤال	السؤال	مستوى الموافقة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة
1	شكل الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية					
1-1	الإفصاح في صورة رقم محدد					
2-1	الإفصاح في صورة معلومات وصفية					
3-1	الإفصاح في صورة مدى					
4-1	لإفصاح في صورة حد أدنى أو أقصى					
5-1	الإفصاح في صورة نسبة مئوية					

إذا كان هناك متغيرات فرعية أخرى مهمة لم يتم الإشارة إليها، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أولاً توافق عليها						
						6-1
						7-1
						8-1

السؤال الثاني : بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الرئيسية أو الفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

رقم السؤال	السؤال	مستوى الموافقة	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
2	نوعية الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية						
1-2	صافي الربح أو (الخسارة) المتوقع						
2-2	تكلفة المبيعات المتوقعة						
3-2	1الأصول طويلة الأجل المتوقعة						
4-2	الأصول المتداولة المتوقعة						
5-2	إجمالي حقوق الملكية المتوقعة						
6-2	صافي رأس المال العامل المتوقع						
7-2	الالتزامات طويلة الأجل المتوقعة						
8-2	صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الجارية						

					صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة الاستثمارية	9-2
					صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التمويلية	10-2
					مستقبل الصناعة التي تعمل بها الشركة	11-2
					مستقبل النشاط الاقتصادي في ليبيا	12-2
					كمية الإنتاج المتوقعة	13-2
					كمية المبيعات المتوقعة	14-2
					سعر البيع المتوقع	15-2
					خطة التوسع في الأصول الثابتة	16-2
					نفقات البحوث والتطوير المخططة	17-2
					عدد العاملين المتوقع	18-2
					العائد المتوقع للسهم	19-2
					تخفيض الخسائر في المستقبل	20-2
					الإعلان عن توزيعات أرباح	21-2
					الإعلان عن انخفاض الأرباح	22-2
					الإعلان عن زيادة رأس المال	23-2
					الإعلان عن تقديم مزيد من الخدمات في المستقبل	24-2
					عرض المعلومات المالية المستقبلية بنفس طريقة عرض القوائم المالية التاريخية	25-2
					تغييرات على عناصر حقوق الملكية	26-2
					تغييرات على الهيكل التمويلي	27-2

إذا كان هناك متغيرات فرعية أخرى مهمة لم يتم الإشارة إليها ، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أولاً توافق عليها					
					29-2
					30-2
					31-2

السؤال الثالث : بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الرئيسية أو الفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

رقم السؤال	السؤال	مستوى الموافقة	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
3	توقيت الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية						
1-3	الإفصاح الربع سنوي						
2-3	الإفصاح النصف سنوي						
3-3	الإفصاح السنوي						
إذا كان هناك متغيرات فرعية أخرى مهمة لم يتم الإشارة إليها ، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أولاً توافق عليها							
4-3							
5-3							
6-3							

السؤال الرابع : بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات الرئيسية أو الفرعية التالية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

رقم السؤال	السؤال	مستوى الموافقة	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4	دقة الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية						
1-4	محتوى معلومات تنبؤية ممثلاً لأخبار سيئة						
2-4	الصناعة عالية التقنية						
3-4	قلة ملكية المديرين للأسهم						
4-4	زيادة عمر الشركة						
5-4	تسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية						
6-4	قلة نسبة القروض في الهيكل التمويلي						
7-4	دقة التنبؤات المالية التي قامت الإدارة بإعدادها في فترات سابقة						
8-4	الثبات النسبي للأرباح						
9-4	انخفاض المخاطرة						
10-4	قصر فترة التنبؤ						
11-4	انخفاض معدل الرفع المالي						
12-4	مراجعة حسابات الشركة من قبل مكاتب كبيرة						
13-4	التنبؤات التي تسبق فترة أو تاريخ الاكتتاب						
إذا كان هناك متغيرات فرعية أخرى مهمة لم يتم الإشارة إليها ، اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أولاً توافق عليها							
14-4							
15-4							
16-4							

نشكركم على حسن تعاونكم

الباحثة

Abstract

Accounting disclosure about firms' financial predictors is one of the main subjects that attracted many researchers. Such disclosure considered one of the important factors that activate stock market along with its role of rationalizing decision-making process. Therefore, the study problem lies in the difficulty of making financial predictions in the environment under study. This issue resulted in decrease of accounting disclosure level about financial predictions in Libya.

Thus, the main goal of this study is identifying the importance of accounting disclosure about the financial forecasts in rationalizing the decisions of investors in securities in general and obtaining local evidence from the environment to support the theoretical conclusions of the study in particular.

The importance of the study derived from particularity of topic of disclosure about the financial forecasts. This disclosure has a significant informative content that may affect the stock prices in stock market. This effect, in turn, helps the investors in taking their future investing decisions in rational manner.

The study adopted deductive, inductive methodology used by US accounting standard board (ASB) since 1973. It also widely utilized in Libyan universities over the last decade.

A questionnaire was used as a tool of gathering relevant data of the empirical aspect of the study. The population of which the data was collected consisted of the investors who operate in commercial banks, insurance companies, social security, intermediation financial institutions in eastern region, members of teaching staff of accounting and finance departments in Benghazi, accountants and auditors registered in stock market and the department of supervising cash and banks until 31st of October, 2015. SPSS software was utilized for analyzing collected data.

The study revealed that importance of accounting disclosure about financial predictions was crucial in rationalizing investment decisions of stock market. The impact of form, quality, time, and accuracy of accounting disclosure on the forecasts was positively critical for the investment decision in the stock market. The analysis outcomes also showed that the study empirical conclusions were consistent with the theoretical ones.

Based on the obtained results, the main following recommendations may be submitted. Libyan companies listed in financial market must financially disclose the financial forecasts. Accounting guide about the way of preparing financial predictions and determining their different means and forms should be issued in a manner harmonizes the local environment. Finally, Libyan accountants and auditors association must set a standard for accounting disclosure about financial forecasts.



The Importance of Disclosure about Financial Predictors in Rationalization of Investment Decisions on Securities

**"An empirical study on Libyan companies listed in Libyan
stock market"**

By:

Soad A. Alshibli

Supervisory:

Mustafa B. Mahmud. PhD

**A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of
Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Benghazi
University.**

**Benghazi University
Faculty of Economics
Department of Accounting**

Spring 2017